



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الادارة والاقتصاد

دور استراتيجيات تنمية الموارد المالية في مواجهة مخاطر الائتمان المصرفي (دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية))

رسالة مقدمة

إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية
مقدمة من الطالب

حيدر فاهم عبيس

بإشراف

أ.م.د. سرمد عبدالجبار آل خير الله

٢٠٢٣ م

١٤٤٤ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ
أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ
وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ
وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ
الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ
أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ (٩٥)

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

سورة النساء : آية (٩٥)

اقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس واعضاء لجنة المناقشة بأننا اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة (دور استراتيجيات تنمية الموارد المالية في مواجهة مخاطر الائتمان المصرفي ((دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية)) للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)) المقدمة من قبل الطالب (حيدر فاهم عبيس) ، وقد ناقشنا محتوياتها وفي ماله علاقة بها ونرى بأنها جديرة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية وبتقدير (بمجد عالٍ)



الأستاذ الدكتور

احمد جاسم جبار

(عضواً)

٢٠٢٣ / ٥ / ١٥



الأستاذ الدكتور

محمد حسين كاظم الجبوري

(رئيساً)

٢٠٢٣ / ٥ / ١٥



الأستاذ الدكتور

سرمد عبدالجبار هدا ب

(عضواً ومشرفاً)

٢٠٢٣ / ٥ / ١٥



الأستاذ المساعد الدكتور

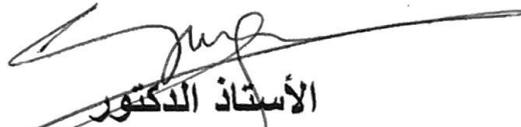
زينب هادي نعيمه

(عضواً)

٢٠٢٣ / ٥ / ١٥

اقرار المشرف

أشهد أنّ اعداد الرسالة الموسومة (دور استراتيجيات تنمية الموارد المالية في مواجهة مخاطر الائتمان المصرفي ((دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية)) للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)) التي قدمها الطالب (حيدر فاهم عبيس)، قد تمت تحت اشرافي في كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية.



الأستاذ الدكتور

أ.م.د. سرمد عبدالجبار آل خير الله
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

٢٠٢٣/٥/١٧

توصية رئيس القسم

بناءً على توصية الأستاذ المشرف أرشح هذه الرسالة للجنة المناقشة لدراستها وبيان الرأي فيها.



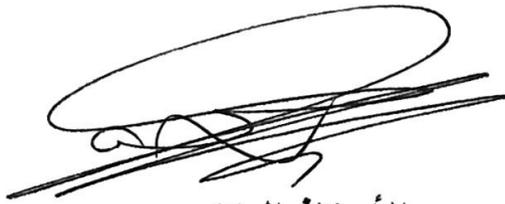
الأستاذ الدكتور

صفاء عبد الجبار الموسوي
رئيس قسم الاقتصاد

٢٠٢٣/٥/١٧

اقرار الخبير اللغوي

أشهد أنّ الرسالة الموسومة (دور استراتيجيات تنمية الموارد المالية في مواجهة مخاطر الائتمان المصرفي ((دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية)) للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)) قد جرى تقويمها من الناحية اللغوية بإشرافي، وقد اصبحت سليمة من الأخطاء اللغوية وما يتعلق بسلامة الاسلوب ولأجله وقعت.



الأستاذ الدكتور

أ.د. مشكور حنون كاظم الطالقاني
جامعة كربلاء / كلية العلوم الاسلامية

٢٠٢٣/٩/٩

اقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على اقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير /
قسم الاقتصاد/ للطالب (حيدر فاهم عبيس) الموسومة بـ (دور استراتيجيات
تنمية الموارد المالية في مواجهة مخاطر الائتمان المصرفي ((دراسة
تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية)) للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١))
ارشح هذه الرسالة للمناقشة.

أ.د. محمد حسين كاظم الجبوري
رئيس لجنة الدراسات العليا
معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء على توصية
لجنة المناقشة.

الأستاذ الدكتور

محمد حسين كاظم الجبوري
عميد كلية الإدارة والاقتصاد

٢٠٢٣/٤/٩

الأهداء

إلى حبيب الله وخاتم الأنبياء والمرسلين الرسول الأعظم محمد "صلى الله عليه وآله وسلم"

إلى من تلونت أرض كربلاء بدمه الزكي سيد الأوصياء الحسين "عليه السلام"

إلى من أحمل اسمه بكل فخرٍ .. أطال الله بعمره ليرى ثمرة جهدي أبي حفظه الله

إشراقة الصباح، ورمز النضحية، ومنبع الحنان أمي حفظها الله

سندي وقوتي بالحياة زوجتي الحبيبة

إلى كل من مديد العون من أهل وأصدقاء

أهدى ثمرة جهدي المنواعة

الباحث

شكر وأمتنان

إلهي ، لا يطيب الليل إلا بشركك ، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ، فالحمدُ
والثناء والشكر والامتنان ، يا من له السجود والأذان .

إلى من بلغ الرسالة ، وأدى الأمانة ، ونصح الأمة ، إلى نبي الرحمة ، سيدنا محمد
(صلى الله عليه وآله وسلم).

بعد أن أنهيت كتابة بحثي اعترافاً بالجميل يسعدني ويشرفني أن أهدي الشكر إلى
استاذي المشرف الدكتور (سرمد عبدالجبار آل خير الله) لتوجيهاته القيمة وجهوده
المبذولة وتعاونه معي في مراحل البحث جزاه الله عني خير الجزاء، والذين حملوا
أقدس رسالة في الحياة ، والذين مهدوا لنا طريقاً للعلم والمعرفة إلى أساتذتي
الأفاضل في جامعة كربلاء داعياً الله (عز وجل) أن يمنّ عليهم بالعمر المديد والتوفيق
لكل خير .

واتقدّم بالشكر الجزيل إلى موظفي مكتبة الدراسات العليا ، وإلى مكتبتي العتبة
الحسينية والعباسية المقدستين لما أبدوه من تعاون في توفير المصادر التي ساعدت
الباحث في انجاز بحثه .

✍️ الباحث

المستخلص

هدفت الدراسة الى تحليل وقياس استراتيجيات تنمية الموارد المالية بمؤشراتها (استراتيجية تنمية الودائع، استراتيجية الحصول على القروض، استراتيجية تخفيض الاحتياطي القانوني، استراتيجية زيادة رأس المال)، وقد اعتمد البحث في دراسته في الجانب التطبيقي على مجموعة من التقارير والكشوفات المالية المنشورة لمجموعة من المصارف المتداولة في سوق العراق للاوراق المالية التي تم اختيارها اعتماداً على مدى توافر البيانات لمدة الدراسة 2004-2021 وشملت عينة الدراسة (4) مصارف هي (مصرف سومر ، مصرف بغداد، المصرف التجاري العراقي).

وباعتبار المصارف من المنشآت ذات الطبيعة الخاصة التي تواجه عدة مخاطر على اختلاف أشكالها في وقت واحد لذا تعد المخاطر الائتمانية من أهمها والناجمة عن المعاملات المصرفية مع العملاء والمؤسسات والتي تصنف إلى أنواع مختلفة وهي (مخاطر رأس المال، مخاطر الكفاية الحدية لرأس المال، مخاطر معدل الفائدة، مخاطر اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات، مخاطر اجمالي القروض الكلية الى اجمالي الودائع الكلية، مخاطر اجمالي القروض الى الموجودات المتداولة، مخاطر تخصص القروض المشكوك في تحصيلها الى اجمالي القروض)، كما يمكن قياسها بمؤشرات متطورة تسمح المصارف من تحديدها بدقة والتنبؤ بها مستقبلاً وهو ما يساعدها على التحكم أو التقليل منها هذا إذا كان من الصعب القضاء عليها.

ومن هذا المنطلق تركز الدراسات المعاصرة اهتمامها بكيفية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي والتحكم فيها واتخاذ القرارات الاستثمارية والمالية على ضوء نظم وأساليب رقابية وإدارية صارمة تضمن للمصرف تحديد أوضح لتلك المخاطر وتصنيفها وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة التي تقود إلى تحقيق أهدافه بصورة أفضل، لم تنطرق الدراسات السابقة التي أطلع عليها الباحث إلى جميع استراتيجيات تنمية الموارد المالية أو تقيس أثرها في محفظة الائتمان المصرفي ، عدم اتباع المصارف عينة الدراسة استراتيجية تنمية يجله دور في حلقة مغلقة، وعند تبنيه استراتيجية معينة فإن نجاحها مرهون بمدى استيعاب موظفي المصرف وإدراكهم ومعرفتهم بدورها في النجاح والبقاء، نشر ثقافة ما هية الاستراتيجية وكيفية تطبيقها من خلال اقامة الدورات التدريبية والندوات واشراك اكبر عدد ممكن من موظفي تلك المصارف فيها، مع ضرورة التأكيد على حداثة برامج ومواضيع تلك الدورات، العمل على اعداد التقارير السنوية والحسابات الختامية باقصى سرعة ممكنة لاسيما المصارف الحكومية من اجل توفير قاعدة بيانات لكل مصرف وتقديم الدعم المعلوماتي لقسم المتابعة والتخطيط الاستراتيجي.

رقم الصفحة	المحتويات	
	الموضوع	ت
أ	الآية القرآنية	١
ب	الاهداء	٢
ج	شكر وأمتنان	٣
د	مستخلص البحث	٤
و-ز	ثبت المحتويات	٥
٥-١	المقدمة	٦
٥٧-٦	الفصل الأول: مخاطر وأستراتيجيات تنمية الموارد المالية والائتمان المصرفي	٧
١٦-٧	المبحث الأول: المفاهيم الأساسية لتنمية الموارد المالية وسياسات الائتمان المصرفي.	٨
٩-٧	المطلب الأول : مفاهيم تنمية الموارد المالية.	٩
١٠-٩	المطلب الثاني : طبيعة ومكونات الموارد المالية وعلاقتها بالنظام المصرفي.	١٠
١٤-١٠	المطلب الثالث : السياسات الائتمانية.	١١
١٦-١٤	المطلب الرابع: تصنيفات الائتمان المصرفي وشروط منح الائتمان.	١٢
٤٩-١٧	المبحث الثاني: استراتيجيات تنمية الموارد المالية ومعايير الائتمان المصرفي.	١٣
٢٦-١٧	المطلب الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية.	١٤
٣٧-٢٦	المطلب الثاني: معايير الائتمان المصرفي.	١٥
٤٥-٣٧	المطلب الثالث : التحليل الائتماني ودوره في اتخاذ القرار.	١٦
٤٩-٤٦	المطلب الرابع : الموارد المالية للمصارف التجارية.	١٧
٥٧-٥٠	المبحث الثالث: مخاطر تنمية الموارد المالية والائتمان المصرفي.	١٨
٥٣-٥٠	المطلب الأول: مفهوم مخاطر الائتمان المصرفي.	١٩
٥٧-٥٣	المطلب الثاني : الموارد المالية للمصرف التجاري.	٢٠

٧٨-٥٨	الفصل الثاني : دراسة وتحليل المؤشرات الاحصائية الخاصة بالمصارف التجارية العراقية	٢١
٦٦-٦١	المبحث الأول: المؤشرات الاحصائية الخاصة بمصرف بغداد.	٢٢
٦٤-٦٣	المطلب الاول: تحليل المؤشرات الاحصائية.	٢٣
٦٦-٦٥	المطلب الثاني: قياس نسبة النمو المركب (Crop Growth Rate).	٢٤
٧٢-٦٧	المبحث الثاني : المؤشرات الاحصائية الخاصة بمصرف سومر.	٢٥
٧١-٦٩	المطلب الاول: تحليل المؤشرات الاحصائية.	٢٦
٧٢-٧١	المطلب الثاني: قياس نسبة النمو المركب (Crop Growth Rate).	٢٧
٧٨-٧٣	المبحث الثالث : المؤشرات الاحصائية الخاصة بمصرف التجاري العراقي.	٢٨
٧٧-٧٥	المطلب الاول: تحليل المؤشرات الاحصائية.	٢٩
٧٨-٧٧	المطلب الثاني: قياس نسبة النمو المركب (Crop Growth Rate).	٣٠
١١٥-٧٩	الفصل الثالث: قياس وتحليل مؤشرات المصارف التجارية العراقية وفق البيانات المتوفرة	٣١
٨٧-٨١	المبحث الاول : وصف وتقدير معلمات النموذج	٣٢
٨٢-٨١	المطلب الاول : التوصيف النظري لنموذج القياس.	٣٣
٨٧-٨٢	المطلب الثاني: أساسيات القياسية والاختبارات المستخدمة في التحليل.	٣٤
١٠٦-٨٩	المبحث الثاني : الاساليب الاحصائية الخاصة بالمصارف التجارية العراقية.	٣٥
٩٤-٨٨	المطلب الاول : قياس المتغيرات الخاصة بمصرف بغداد وتحليلها.	٣٦
١٠٠-٩٥	المطلب الثاني : قياس المتغيرات الخاصة بمصرف سومر التجاري وتحليلها	٣٧
١٠٦-١٠٠	المطلب الثالث : قياس المتغيرات الخاصة بالمصرف التجاري العراقي وتحليلها	٣٨
١١٥-١٠٧	المبحث الثالث : قياس وتحليل الاختبارات المستخدمة للمصارف التجارية.	٣٩
١١٠-١٠٧	المطلب الاول : قياس وتحليل الاختبارات المستخدمة لمصرف بغداد.	٤٠
١١١-١١٠	المطلب الثاني : مصرف سومر التجاري.	٤١
١١٥-١١٢	المطلب الثالث : المصرف التجاري العراقي.	٤٢

١١٨-١١٦	الاستنتاجات والتوصيات	٤٣
١١٨-١١٧	المبحث الأول: الاستنتاجات	٤٤
١١٨	المبحث الثاني : التوصيات	٤٥
١٢٩-١١٩	المصادر	٤٦
١٢٤-١٢٠	أولاً: المصادر العربية .	٤٧
١٢٩-١٢٤	ثانياً: المصادر الأجنبية.	٤٨
	الملاحق	٤٩
	Abstract	٥٠

ام القیصر

المقدمة

تعد المصارف التجارية واحدة من أهم الركائز الرئيسة في النظام المالي الذي يمكن من خلاله للاقتصاد ان ينجز وظائفه في مختلف البلدان، ولاسيما في ظل التطورات العاجلة والمتلاحقة التي يشهدها القطاع المصرفي فلم يعد يقتصر وظيفته على دور الوساطة، بل تعداه الى نظام الصيرفة الشاملة، مما يتطلب من الصناعة المصرفية العراقية على وجه الاخص ان تمتلك القابلية على مجارات التطورات، و قابليتها على ممارسة الدور المنوط من خلال دراسات علمية محددة و دقيقة لما بإمكانها ان تحتويه المصارف العراقية من وسائل وطرق لتنمية مورها المالية، وينعكس ذلك الامر في محفظتها الائتمانية، الذي هو يعد جوهر هذه الدراسة، كما توصل الباحث الى ان الدراسات المتعلقة باستراتيجيات التنمية قد تكون قليلة، ويعود هذا الى قلة ادراك منظماتنا المصرفية بأهمية هذه الاستراتيجيات، كما ان هذه الدراسة هي محاولة لبحث او دراسة انواع استراتيجيات تنمية الموارد المالية في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي.

إن معرفة المخاطر وادارتها من العوامل الرئيسة للنجاح المصرفي، إذ تعد الرغبة في زيادة العوائد هو نذير الدخول للمخاطر، ومن هذه المخاطر (مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق ومخاطر السيولة وانواع اخرى من المخاطر) إذ إن عدم دراسة هذه المخاطر بصورة صحيحة قد يؤدي إلى فقدان الائتمان المصرفي والفشل في تحقيق الاهداف الاستراتيجية للمصارف، وبسبب التغيرات التي شهدتها التطورات المالية العالمية تعد المخاطر من أهم التهديدات التي تواجه المؤسسات المالية وغير المالية، وهي التي تعرض العديد من المصارف التجارية إلى الافلاس، وقد تتعرض المصارف التجارية العراقية الى انخفاض شديد ومستمر في اسهامها وينتج عن ذلك انخفاض المحافظ الائتمانية لدى المصارف التجارية بسبب ارتفاع مستوى المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية العراقية.

أولاً: مشكلة الدراسة :

تعاني المصارف العراقية من الانخفاض المستمر في قيمة اسهمها مما يؤثر بشكل سلبي عليها، ويعود ذلك للكثير من الاسباب اهمها عدم قدرة المصارف على تحقيق مستويات مقبولة من المخاطرة، وعدم استخدام استراتيجيات متخصصة لمواجهة هذه المخاطرة.

وتتمحور مشكلة الدراسة بإثارة التساؤلات الآتية:

المقدمة

١- ما مدى اهتمام المصارف التجارية العراقية في تنمية الموارد المالية واستراتيجياتها (استراتيجية تنمية الودائع، استراتيجية زيادة رأس المال، استراتيجية تخفيض الاحتياط القانوني، استراتيجية الحصول على القروض) بشكل منظم على تطوير وتحسين المحافظ الائتمانية لهذه المصارف؟

٢- ما مدى تأثير مخاطر الائتمان المصرفي بتنمية الموارد المالية واثرها في محافظ الائتمان للمصارف التجارية؟

ما مدى اهتمام المصارف التجارية العراقية بأبعاد (مكونات) محفظة الائتمان للمصارف التجارية العراقية مقارنة مع بقية المصارف؟

ثانياً: فرضيات الدراسة:

في ضوء مشاكل الدراسة وانسجامها مع ما تقتضيه الدراسة من تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة الرئيسية انبثقت مجموعة من الفرضيات المهمة وهي:-

١- الفرضية الأولى : تهتم المصارف التجارية عينة الدراسة بأستراتيجيات تقليدية والتي بدورها تحدد مستوى تطور المحافظ لائتمانية لهذه المصارف.

٢- الفرضية الثانية: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ما بين محفظة الائتمان المصرفي وبين استراتيجيات تنمية الموارد المالية من خلال ملاحظة علاقة الارتباط بين استراتيجيات زيادة رأس المال ومحفظة الائتمان المصرفي، كذلك علاقة الارتباط بين استراتيجية الحصول على القروض ومحفظة الائتمان المصرفي وكذلك توجد علاقة بين محفظة الائتمان المصرفي واستراتيجية تخفيض الاحتياطي القانوني.

الفرضية الثالثة : توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية لاستراتيجية تنمية الموارد المالية (استراتيجية تنمية الودائع، استراتيجية الحصول على القروض، استراتيجية تخفيض الاحتياطي القانوني، استراتيجية زيادة رأس المال) في محفظة الائتمان المصرفي.

ثالثاً : اهداف الدراسة:

يتبلور الهدف الأساس لهذه الدراسة في التعريف بالدور الذي تلعبه استراتيجيات تنمية الموارد المالية في محفظة الائتمان المصرفي كما توجد الكثير من الاهداف التي تسعى إلى تحقيقها اهمها:

المقدمة

١- تشخيص علاقة الارتباط بين استراتيجيات تنمية الموارد المالية وبين محفظة الائتمان للمصارف التجارية عينة الدراسة.

٢- تطبيق استراتيجيات تنمية الموارد المالية في محفظة الائتمان المصرفي وتحديد العلاقة واثرها بين المصارف التجارية عينة الدراسة.

معرفة طبيعة محفظة الائتمان المصرفي وابعادها من خلال بلورة الاطار النظري للتعرف بوسائل او استراتيجيات تنمية الموارد المالية.

رابعاً : أهمية الدراسة:

تتعرض جميع المصارف التجارية الى العديد من المخاطر التشغيلية والمالية الناتجة عن عمليات منح الائتمان والتعامل مع اسعار الفائدة، ونظراً لما للقطاع المصرفي من فضل كبير في استمرار ونمو الاقتصاد الوطني لذلك فأن هناك ضرورة قصوى لتقليل او الحد من المخاطر المتنوعة التي تواجهها المصارف وتكمن الدراسة اهميتها من دراسة وتحليل هذه المخاطر، وكيف تؤثر الاستراتيجيات على المحافظ الائتمانية للمصارف التجارية عينة الدراسة في مواجهة هذه المخاطر.

خامساً: منهجية الدراسة :

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لمتغيرات البحث كذلك اعتماد اسلوب التحليلي الكمي لقياس العلاقات المتبادلة بين المتغيرات.

سادساً : عينة الدراسة:

١- حدود زمانية : هي تتعلق بالبيانات المالية للمصارف التجارية العراقية بالاعتماد على القوائم المالية لعام (٢٠٠٤-٢٠٢١).

٢- حدود مكانية: والتي تتمثل بالحدود المكانية لهذه الدراسة بعينة من المصارف التجارية العراقية (مصرف بغداد ، مصرف سومر، المصرف التجاري العراقي).

سابعاً: هيكلية البحث:

❖ تناولت في الفصل الأول (مخاطر وأستراتيجيات تنمية الموارد المالية والائتمان المصرفي) حيث تم تفصيلها على ثلاثة مباحث اختص المبحث الاول (المفاهيم الاساسية لتنمية الموارد المالية وسياسات الائتمان المصرفي)

المقدمة

و ركز المبحث الثاني على (استراتيجيات تنمية الموارد المالية ومعايير الائتمان المصرفي) وكما فسر المبحث الثالث على (مخاطر تنمية الموارد المالية والائتمان المصرفي).

❖ اما الفصل الثاني فخصص لـ(دراسة وتحليل المؤشرات الاحصائية الخاصة بالمصارف التجارية العراقية) من خلال ثلاث مباحث كان المبحث الاول (المؤشرات الاحصائية الخاصة بمصرف بغداد)، وركز المبحث الثاني على (المؤشرات الاحصائية الخاصة بمصرف سومر)، واختص المبحث الثالث على (المؤشرات الاحصائية الخاصة بمصرف التجاري العراقي).

❖ وتضمن الفصل الثالث (قياس وتحليل مؤشرات المصارف التجارية العراقية وفق البيانات المتوفرة) وكان يشتمل على ثلاثة مباحث ، اختص المبحث الاول (وصف وتقدير معلمات النموذج) ، وركز المبحث الثاني (الاساليب الاحصائية الخاصة بالمصارف التجارية العراقية)، كما كان المبحث الثالث (قياس وتحليل الاختبارات المستخدمة للمصارف التجارية).

الفصل الأول، الإجمالي

مخاطر وأستراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

المبحث الأول: المفاهيم الاساسية لتنمية الموارد المالية وسياسات الائتمان المصرفي.

المبحث الثاني : استراتيجيات تنمية الموارد المالية ومعايير الائتمان المصرفي.

المبحث الثالث: مخاطر تنمية الموارد المالية والائتمان المصرفي.

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

تمهيد:

قبل التطرق إلى وسائل تنمية الموارد المالية وأنواعها ينبغي إيضاح مفهوم التنمية ، إذ تعني القدرة على زيادة الموارد المالية سنوياً والتقليل من المخاطر .
و من أجل تنمية هذه الموارد لابد من إتباع مجموعة من الوسائل التي هي عبارة عن استراتيجيات مالية لذلك سيتم تحديد مفهوم الإستراتيجية المالية فضلاً عن ماهية الموارد المالية وأنواعها للمصرف التجاري.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية لتنمية الموارد المالية وسياسات الائتمان المصرفي.

تُعَدّ تنمية الموارد المالية ذلك التطور ألبنياني للمجتمع بإبعاده الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع.

المطلب الاول : مفاهيم تنمية الموارد المالية.

يتضمن هذا المطلب مفاهيم رئيسة متعددة أهمها :

١- تنمية الموارد المالية :

يمكن تعريفها : بأنها إيجاد موارد مالية دائمة للمؤسسة مع العمل على حسن إدارتها واستثمارها لتمويل أعمالها ونشاطاتها وبما يحقق أهدافها. (١)
كما يمكن القول ان تنمية الموارد المالية هي اداة لجلب الودائع الى المصرف بواسطة الافراد من خلال استخدام الاساليب التي يمنحها المصرف لمشركيه في استثمار اموالهم وما هي المميزات الممنوحة لهم في ايداع هذه الاموال.

٢- مصادر تنمية الموارد المالية:

تشكل قطاعات المجتمع المختلفة، وهي القطاع الحكومي والقطاع الخاص والأفراد مصادر خصبة لتمويل وتنمية موارد مؤسسات العمل المصرفي، وتطلع أغلب تلك القطاعات بأدوار متفاوتة في دعم العمل المصرفي وتمويل برامج وأنشطته ومشاريعه ويمكن توضيحها من خلال الآتي: (٢)

(١) جمال محمد عبده، دور المنهج الاسلامي في تنمية الموارد البشرية، عمان، دار الفرقان، الطبعة الأولى، ١٩٨٤، ص٢١٧-٢٢٠.
(٢) زكي محمود هاشم، ادارة الموارد البشرية، الكويت، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م ، ص٢٢.

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

* **القطاع الحكومي:** لا يجب النظر إلى هذا الدعم في الوقت الحاضر كأكثر مصادر التمويل أهمية، ذلك أن الدعم الذي تقدمه للعمل المصرفي لا يشكل إلا نسبة ضئيلة من مصادر التمويل الأخرى.

* **القطاع الخاص:** يجب التمييز هنا بين الشركات العائلية المملوكة لشخص وعائلته والشركات المساهمة، فالشركات المساهمة دورها ضعيف جداً في دعم العمل المصرفي.^(١)

٣- أساليب تنمية الموارد المالية :

يشهد المجتمع تحولاً ملموساً في تركيبة العمل المصرفي ، اذ اتساع دائرة هذا العمل يحتم توافر موارد مالية مستقرة تكفل له البقاء والاستمرار في أداء رسالته^(٢).
وتتنوع أساليب التنمية من أساليب تقليدية نمطية إلى أساليب تمويل مبتكرة تواكب أنماط الحياة الحديثة والحاجة تتطلب سلوكهما بحيث يعزز كل منهما الآخر، ومن الأساليب التي يمكن اتباعها للوصول إلى تنمية الموارد المالية وحسب الجدول (١) : ^(٣)

جدول (١)

الأساليب التي يمكن اتباعها للوصول إلى تنمية الموارد المالية

❖ إعداد قاعدة بيانات بأسماء المتبرعين أو الممولين.	❖ الاستقطاعات الشهرية.
❖ ترويج الاسم، ويتم ذلك بالإتفاق مع المؤسسات التجارية	❖ الرسائل الفاكسية.
❖ دعوة رؤساء فخريين للمؤسسة وأعضاء مؤسسين.	❖ استثمار الجوال برسائل للمتبرعين.
❖ تكريم الداعمين وبما يضمن استمرارية دعمهم.	❖ استغلال إعلانات النعي بالصحف
❖ التعاون مع شركات إعادة التصنيع وبعائد ربحي (الورق ، الملابس ، المعادن، الأثاث والأجهزة المستعملة).	❖ بيعت تعزية والدعوة في بذل صدقة جارية للمتوفى.
	❖ استثمار المناسبات الدورية: كالأعياد أو رمضان.
	❖ طلب رعاية الشركات الخاصة والمؤسسات لمناسبة أو مشروع معين.
	❖ تحصيل رسوم رمزية على بعض البرامج المقدمة من المؤسسة لا سيما التدريبية.

المصدر: من اعداد الباحث

(١) عبدالله عبد الحميد الخطيب، العمل الجماعي التطوعي، جامعة القدس المفتوحة، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠١٠، ص٢٥٥.

(٢) حمزة محمود، إدارة الائتمان المصرفي، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ص٩٦.

(٣) حمزة محمود، نفس المصدر، ص١٠٢.

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

استثمار فائض الموارد المالية مع مراعاة تنوع مجالات الاستثمار مع اختيار وسائل الاستثمار الأكثر أماناً وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر العالية وفي هذا الجانب لأمكانية استثمار أموال التبرعات والصدقات المودعة في المصارف، كما يرى أفضلية تنمية هذه الأموال والاتجار بها، بدلاً عن تجميدها وأخذ المصارف مصلحتها، فإن وجد شخص يتجر بها في عروض أو مصنع أو حرفة مضمونة فائدتها، فهو أفضل، وإن لم توجد اليد الأمانة جاز المشاركة بها في شركة إسلامية، أو مصرف إسلامي أعماله كلها مباحة، خاضع للربح والخسران، ثم إن الفوائد التي تحصل منها تابعة للأصل، فإن كانت للمساجد، تبعثها أرباحها، وإن كانت لليتامى أو للمدارس أو للدعاة أو للكتب، فأرباحها معها.

٤- عوائق تنمية الموارد المالية:

كثير من العوائق التي تعوق تنمية مواردها المالية وبالتالي تحول دون تحقيق أهدافها وغاياتها وترجمتها إلى واقع ملموس وفيما يأتي سرد لبعض هذه العوائق :

- أ- حملات الاتهام والدعاوى الجائرة التي تواجهها الجمعيات المصرفية.
- ب- عدم وجود أهداف واضحة لدى المؤسسة المصرفية من استقطاب أموال المستثمرين .
- ج- صعوبة التنويع في مصادر التمويل.
- د- عدم توفر كوادر متخصصة لتنمية الموارد المالية.
- هـ- قلة الخبرة في هذا المجال.
- و- ضعف فاعلية مجهودات تنمية الموارد المالية.

المطلب الثاني: طبيعة ومكونات الموارد المالية وعلاقتها بالنظام المصرفي :

قبل التطرق إلى استراتيجيات تنمية الموارد المالية للمصارف دعمها للاقتصاد الوطني لابد من المرور على مكونات النظام المصرفي الذي يتكون من الآتي: (١)

١- **المصرف المركزي** : وهو مصرف المصارف والمصرف على النقد الوطني ومعادلته بالنقد الاجنبي وهو المصرف على السياسة الائتمانية لكافة المصارف العاملة في الدولة ويحتفظ بحسابات الحكومة ويؤدي دور المستشار النقدي لها .

٢- **المصارف التجارية** : تقوم هذه المصارف بقبول الودائع من الافراد والهيئات التي تدفع عند الطلب .

(١) ابو حمد : ادارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢، ص٤٥.

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

٣- **مصارف الاستثمار** : توظف هذه المصارف اموالها في المشروعات التجارية والصناعية للأمد الطويل اضافة إلى اشتراكها في انشاء الشركات واقراضها لمدة طويلة وهذه المصارف تقبل الودائع حالها حال المصارف التجارية .

٤- **المصارف المتخصصة** : تعتمد هذه المصارف على مصادرها الداخلية بالقيام بوظيفتها اي الاعتماد على مواردها الذاتية ولا تعتمد على الودائع التي لا تشكل مصدر يذكر من مصادر تمويلها وهي غير مهتمة بتجميع الودائع كونها تركز على ترصين رأس مالها بالدرجة الأولى الذي تعتمد عليه في تنفيذ سياساتها الاقراضية وهذه المصارف هي المصارف الصناعية والمصارف الزراعية والمصارف العقارية وغيرها .^(١)

وقد اهتمت المصارف على المدى الطويل بتنمية الودائع كونها المصدر الأساس للعائدات والارباح لشعورها بان زيادة الودائع المصرفية تتطلب تفعيل دورها وتطويره وتحليل العقبات التي تحول دون القيام بمهامها في استقطاب المزيد من الزبائن والمتعاملين في القطاع المصرفي.^(٢)

المطلب الثالث : السياسات الائتمانية.

تتعدد تعاريف السياسة الائتمانية ، وتأخذ أشكالاً متنوعة وفقاً لوجهات نظر الباحثين في هذا المجال. إذ عرفت السياسة الائتمانية بأنها مجموعة التعليمات والأسس التي تضعها سياسة المصرف لكي تسترشد بها المستويات الإدارية المختلفة عند وضع برامج الاقراض، ويرجع إليها منفذو السياسات عند البت في طلبات الاقراض المقدمة، والالتزام بها عند التنفيذ^(٣).

تشير الدراسات المالية والنقدية إلى أن السياسة النقدية تحتوي على ثلاث سياسات فرعية هي: السياسة الائتمانية وسياسة سعر الصرف وسياسة الإصدار النقدي^(٤).

وتشمل هذه السياسات عادة الاجراءات الواجب اتباعها في دراسة طلب الائتمان المقدم من العميل، وكذلك الاساليب المتبعة في دراسة وضعه المالي، من دائرة الائتمان المصرفي، بما في ذلك اسس تحديد سعر الفائدة، ونوع الضمانات المقدمة من خلال ما يعرف بتحليل المخاطر. إذ تغطي سياسات الاقراض مجموعة من الاعتبارات أهمها^(٥):

١. احتياجات النشاط الاقتصادي، والتي من المفترض أن تغطي سياسة الاقراض احتياجات المجتمع الذي يعمل فيه المصرف، أي خدمة الاقتصاد بما يعمل على نموه واستقراره.

(١) ابو حمد، مصدر سابق، ص٤٦.

(٢) رمضان زياد، محفوظ جودة: الاتجاهات المعاصرة في ادارة المصارف، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٦، ص١٢٥.

(٣) خالد وهيب، ادارة العمليات المصرفية، الطبعة الثالثة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن، ٢٠٠٣، ص١٦٥-١٦٦.

(٤) حمزة محمود ، مصدر سابق، ص ٦٢.

(٥) خالد وهيب ، مصدر سابق، ص١٦٦-١٦٧.

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

٢. تحديد حجم القروض وأنواعها، والتي فيها توضح السياسة الموضوعية حجم القروض التي سوف يمنحها المصرف اعتمادا على حجم الودائع والموارد المتاحة، وتحديد انواع القروض التي سيقدمها.
 ٣. الاعتبارات القانونية، وتتضمن الشروط والقيود القانونية الخاصة بمنح الائتمان، لكي لا تحدث اختلافات بين سياسات المصرف، والتشريعات المؤسسة للعمل المصرفي، وللسياسات الائتمانية والقيود التي يضعها المصرف المركزي.
 ٤. تحديد شروط القرض، وهي المتعلقة بطريقة السداد، والغرض منه والضمان المقدم، والاتجاهات الحديثة تقضي بان يتم استرداد القرض من الايرادات المتوقعة للمقترض، وليس التصرف في الضمانات المقدمة للمصرف.
 ٥. تحديد متطلبات سلامة القرض، وهي تختص بدرجة الأمان التي يسعى المصرف إلى ايجادها، وتتعلق بسمعة المقترض، وصفاته، وقدراته المالية، بحيث تكون متفقة مع حجم القرض أو الائتمان الممنوح، (ويعتبر سليما إذا كان المقترض يستحق القرض، أي أن سمعته وصفاته وقدراته المالية والربحية متفقة مع حجم القرض).
- وعادة ما تتعلق السياسات الرئيسية للاقراض بمسائل هامة مثل حجم الأموال المتاحة للاقتراض، والتشكيلة التي تتكون منها محفظة القروض، والمستويات التي من سلطتها اتخاذ قرار الاقراض، وشروط التعاقد، ومتابعة القروض، والملفات التي تتضمن مستندات وبيانات كل قرض^(١).
- كما يقصد بالسياسة الائتمانية للبنوك، أنها الإطار العام الذي يتضمن مجموعة من العوامل والأسس والاتجاهات الإرشادية التي تعتمدها التنمية المصرفية بشكل عام، وإدارة الائتمان بشكل خاص، وتعتبر المنهج والمرجع الذي يستند إليه كافة العاملين في الائتمان المصرفي^(٢).
- ويبين^(٣) (Stefanescu) أن السياسة الائتمانية هي مجموعة من القرارات التي تصدرها التنمية العليا للمصرف وتحدد فيها معايير وشروط ونطاق وحدود وأنواع وسلطات منح الائتمان المصرفي الذي يمنحه المصرف.

وأخيراً، فالسياسة الائتمانية للمصرف هي الإطار العام الذي يضم مجموعة المبادئ والقواعد التي تنظم عملية دراسة وإقرار ومنح ومتابعة الائتمان، وتحديد مجالات النشاط التي يمكن إقراضها، وما يتصل بها من سقف ائتمانية وعناصر تكلفة وحدود زمنية لا يجب أن تتعداها، والشروط

(١) صديق توفيق، ادارة المنشآت المالية وأسواق المال، طبعة ٢٠٠٦، منشأة المعارف، جلال حزي وشركاؤه، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٦، ص ١٠٠.
(٢) ظاهر، عبدالله، العمرات، العلاقة بين عوامل منح التسهيلات المصرفية وتعذرها في المصارف التجارية الاردنية"، مجلة دراسات، العلوم الادارية، المجلد (٣٣)، العدد (٢)، ٢٠٠٦، ص ١٢.

(3) Stefanesc, Catalina A., Tunaru, Radu B., Turnbull, Stuart C. (2009). The Credit Rating Process and Estimation of Transition Probabilities. Management Science and Operations, London Business School,. Vol. G21-C52, No.09,P: 50.

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

المتعين استيفاؤها لكل نوع من أنواع الائتمان، وقد تم تطوير العديد من النماذج لقياس مخاطر الائتمان والتصنيف الائتماني، إن الهدف الرئيس من وضع السياسة الائتمانية للمصرف التجاري، هو إيجاد إطار عام وعوامل محددة يسترشد بها مسؤولو الائتمان عند اتخاذهم للقرارات الخاصة بمنح الائتمان المصرفي أو عدم منحه، بالإضافة إلى كونها أداة تساعد التنمية في تحديد وتخطيط أهدافها، وفي الرقابة عليها، حيث أن وجود مثل هذه العوامل يشكل ضماناً لوحدة العمل في المصرف، وأن غيابها يؤدي إلى اختلاف في أسس اتخاذ القرارات. وعليه فقد تعددت أهداف السياسة الائتمانية للمصرف، ويمكن تصور أهم هذه الأهداف فيما يأتي^(١):

١. منع التضارب في اتخاذ القرارات داخل المصرف، وإيجاد قدر من وحدة الفكر والتنسيق والفهم المشترك بين المصرف وعملائه.
٢. ترشيد القرار الائتماني بالمصرف، بتحديد المجالات التي يمكن التوظيف فيها، والمجالات التي لا يجب التوظيف فيها، ومن ثم المحافظة على سلامة الائتمان الممنوح، وحسن استخدام أموال عملاء المصرف المودعين.
٣. ضمان عائد مناسب للمصرف عن طريق التقليل من الخسائر وزيادة الأرباح، ومن ثم المحافظة على استمراره في تادية رسالته وتوسيع نطاقها ودعمها باحتياجات تتراكم تقوي من سلامة ومتانة المركز المالي والسوقي للمصرف.
٤. التوافق مع الاتجاه العام لراسم السياسة الاقتصادية القومية، وإحداث الانسجام بين المصرف وبين الدولة من حيث تبني المصرف للأولويات التي حددتها الدولة في خطط التنمية الاقتصادية، وتوظيف جانب من موارده فيها.
٥. التوافق العام مع اعتبارات حماية البيئة من التلوث وحماية المجتمع من الانحرافات الخلقية في عدم إقراض أي مشروعات يكون من شأنها تهديد المجتمع في هذا المجال. وأستناداً لما سبق.

للسياسة الائتمانية دور هام في الحد من الأثر السلبي لتحمل المخاطر، كونها توجه المصارف إلى ضرورة تبني السياسات المتضمنة للوائح والإجراءات والنظم المصرفية والرقابية وتأكيدا على ضرورة وضع الإجراءات الكفيلة باحتواء الآثار الخارجية التي قد تترتب على إخفاقها بسبب تحمل المخاطر غير المدروس، وبالتالي فإن الهدف الأساسي من السياسة الائتمانية والضوابط

(١) نصار، صديق توفيق، العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة، دراسة تحليلية مقارنة في المصارف الاسلامية والتجارية العاملة في قطاع غزة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الاسلامية غزة، كلية التجارة، قسم ادارة الاعمال، غزة، ٢٠٠٥، ص٥٦-٥٧.

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

الرقابية هو ضمان سلامة أوضاع وأداء المؤسسة المصرفية بشكل خاص والجهاز المصرفي بشكل عام⁽¹⁾.

وعند وضع السياسة الائتمانية لا بد من دراسة وتحليل طبيعة المخاطر التي ينطوي عليها العمل المصرفي من اجل التعرف عليها والعمل على تضمين السياسات الائتمانية آليات وإجراءات وضوابط لمتابعتها والسيطرة عليها ، فمن المسلم به بأن طبيعة القوانين والنظم والضوابط الرقابية على الجهاز المصرفي يجب أن يقع في مركز أهدافها⁽²⁾.

١. وضع السياسات والضوابط التي تسمح ببقاء وحسن أداء المصارف مالياً وإدارياً.
 ٢. وضع السياسات و الضوابط التي من شأنها الحد من الإفراط في تحمل المخاطر من مجالس إدارات وكبار المشاركين والمديرين التنفيذيين في المصرف.
 ٣. تركيز السياسات على ضرورة ترسيخ وتطبيق القواعد والمعايير والتعليمات المحاسبية والتنظيمية وآلية تقييم الأداء والتدقيق الداخلي والخارجي و آلية الإفصاح عن البيانات المالية والمحاسبية الداخلية والخارجية بما يضمن المستوى العالي من الشفافية والالتزام بالأنظمة والتعليمات وفق متطلبات نظام الإنذار المبكر في كشف نقاط تركيز المخاطر.
 ٤. ضرورة تناول السياسات لنطاق وإجراءات وآليات إتخاذ الإجراءات التصحيحية الناجمة عن الإفراط في المخاطر وتجاوز القيود والإخلال بالأنظمة والتعليمات من خلال تحديد المسؤوليات بما يتيح المسائلة عن الإخلال بالأسس والمعايير التي تهدد سلامة المصرف وسبل الخروج من الأزمات المترتبة على ذلك.
- حيث أن التعليمات الموضوعة من قبل المصارف لها غاية هامة من حيث التحكم بحالات التلاعب ، و لحماية الشأن العام في حالات السوق غير المستقر، فيسبب البيانات غير المثالية بطبيعتها ، فإن مثل تلك التعليمات المصرفية تعتبر كإستثناء لإعتبارات السوق الحرة غير المقيدة (الباحث)، و ذلك للأسباب التالية:

- **حماية الودائع:** إن الهدف الأول لوجود تعليمات و سياسات رقابية هي حماية ودائع فئة الديون الصغيرة ، فهذه الفئة من الدائنين لا يكونون على إطلاع بحجم الملاءة المالية في المصرف و المخاطر التي تتعرض لها ودائعهم أو إرتفاع الوقت و التكلفة نظراً لقلّة خبرتهم في هذا المجال ، هذا و لأن الدائنين لا يمتلكون الكم المناسب من المعلومات

(1) Folkerts,D.L., Lendigren,C.J, (1998). "Toward a Framework for Financial Stability", International Monetary Fund, Publication Services. (On-Line), available On:<http://www.imf.org/external/pubs/ft/wefs/toward/pdf/file09.pdf>

(2) Basel Committee on Banking Supervision (2006). Sound Credit Risk Assessment and Valuation for Loans , (On-Line), available on: <http://www.bis.org/publ/bcb126.pdf>

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

التي تؤهلهم للرقابة على المصارف ، فبالتالي وجود تعليمات و سياسات مصرفية هي أمر اساسي (١).

- **تجنب المخاطر النظامية:** حيث أن المصارف تمتاز باكتسابها تعرضات إئتمانية كبيرة من قبل بنوك أخرى ، فعند انهيار مصرف من المصارف ، ينشأ احتمال كبير لإنتشار ذلك الإهيار بين المصارف الأخرى ، نتيجة لتعرض المصارف بشكل كبير لمثل تلك الصدمات ، فإن هناك احتمال وارد بأن يؤثر ذلك على القطاع المالي ككل في نهاية الأمر ، وبالتالي فإن النتيجة التي تتماشى مع التكلفة المرافقة للإقتصاد الجزئي و خروج المصارف المعسرة من الأزمة المالية لها وقع كبير على الناتج المحلي الإجمالي للعديد من البلدان (٢).
- **حماية الأموال المصرفية:** إن الأموال تعكس قيمة العملة و توزعها في العالم ، بالإضافة الى آليات الدفع و التسويات التي تطرأ على النظام المالي ، فحدوث أزمة مالية سيؤثر على هذه العوامل و يضع المصلحة العامة لتلك الأموال على المحك (٣).
- **الكفاءة المالية:** إن انهيار مصرف أو أكثر سيؤدي إلى تأثير الكفاءة المالية سلباً في الإقتصاد المحلي حيث أن احتمالية عدم مقدرة المصارف الأخرى على تحمل ذلك العبء المالي لتدارك إفسار المصارف الأخرى . وخفض الكفاءة المالية يمكن أن يؤثر سلباً على انخفاض الإستثمارات الصناعية الإنتاجية (٤).

المطلب الرابع: تصنيفات الائتمان المصرفي وشروط منح الائتمان.

يمكن تصنيف الائتمان المصرفي وفقاً لعدد من المعايير وكالاتي:

١- من حيث مدة الائتمان : ويقسم الى ثلاثة انواع وهي: (٥)

أ- الائتمان قصير الاجل : تتراوح ما بين (١٢٠) يوماً ولا تزيد مدته عن عام واحد.

ب- الائتمان متوسط الاجل : تكون فترة هذا الائتمان بين (١-٥) أعوام.

ج- الائتمان طويل الاجل : تكون مدة هذا النوع اكثر من خمسة أعوام.

(1) Dewatripont, M & Tirole, J (1994). A theory of debt and equity: diversity of securities and manager-shareholder congruence. Quarterly Journal of Economics

(2) Hoggarth, G and Saporta, V. (2001). Costs of banking crises, some empirical evidence, Financial Stability Review, Bank of England.

(3) Breuer, J.B (2004). An exegesis on currency on banking crises. Journal of Economics Surveys.

(4) Petersen, M. and Rajan, R (1994). The benefits of lending relationship: Evidence from small business data, Journal of Finance

(5) أمجد جاسب، وآخرون، الأئتمان النقدي لمجموعة من المصارف العاملة في محافظة البصرة لعام (٢٠١٦) الدراسات النقدية والمالية ، المصرف المركزي العراقي، العدد ٦ ، ٢٠١٩ ، ص ٢٤.

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

٢- من حيث ضمان التسديد : ويقسم هذا المعيار الى ستة انواع حيث تكون حسب تعليمات المصرف المركزي العراقي: (١)

- أ- الائتمان الممتاز: يشمل هذا الائتمان الممنوح بضمانات سلسلة وسريعة التسييل.
- ب- الائتمان الجيد: يشمل هذا النوع الغير مستحق السداد حيث لم يحن موعد سداده.
- ج- الائتمان المتوسط : في هذا النوع يكون الائتمان المستحق السداد ولم يسري على استحقاقه ٩٠ يوماً.
- د- الائتمان دون المتوسط : وهو الائتمان الذي سرى على تاريخ إستحقاقه أو إستحقاق أحد أقساطه أو الفوائد أكثر من ٩٠ يوماً .
- هـ- الائتمان الرديء : في هذا النوع يكون الائتمان الذي سرى على موعد إستحقاقه ١٨٠ يوماً .

و- الائتمان الخاسر : هو الائتمان الذي سرى على موعد إستحقاقه أكثر من سنة .

٣- من حيث الغرض من الائتمان : ويتم تقسيمه الى ثلاث أنواع: (٢)

- أ- الائتمان الأستثماني : والذي يمنح لإنشاء المشاريع الإنتاجية و إعادة تأهيلها .
- ب- الائتمان التجاري: يمنح هذا النوع تمويل عمليات الأستيراد والتصدير والتوزيع .
- ج- الائتمان الأستهلاكي : يتمثل هذا النوع من الائتمان بالقروض الممنوحة لعمليات شراء السلع لاهداف إستهلاكية .

٤- من حيث الضمانات المرتبطة بالائتمان: (٣)

الائتمان الشخصي : يعتبر هذا الائتمان الذي يعطى للمقترض دون أن يعطي أية مبالغ عينية ضمانا لتسديده ، بل يكفي مانح الائتمان بوعده يعطيه المدين على نفسه على ان يسدد الدين .

٥- من حيث الشخص المقترض : ويقسم على نوعين: (٤)

- أ- إئتمان مصرفي خاص: في هذا الائتمان يتم منح للأشخاص وفقاً لقانون خاص، وهم الأفراد الطبيعيون والأشخاص الاعتباريون كالشركات .

(١) هديل أمين إبراهيم، العوامل الرئيسية المحددة لقرار الائتمان المصرفي في المصارف التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١٢، ص٤١.

(٢) عقيل دجيل ، قياس مخاطر الائتمان المصرفي ودورها في التنبؤ بالتعثّر المالي للمصارف العراقية " دراسة تطبيقية، لعينة من المصارف العراقية " ، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والأقتصادية ، المجلد ٩ ، العدد ٢، ٢٠١٩ ، ص٢٤٠.

(٣) أمجد جاسب، وآخرون، مصدر سابق ، ص٤٧.

(٤) موسى، أسامة محمود ، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الأئتمانية "دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة "، رسالة ماجستير، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية-غزة ، ٢٠١٠، ص٤٤.

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

ب- إئتمان مصرفي عام : الأئتمان الذي يعطي لأشخاص القانون العام (الهيئات

والمؤسسات العامة والجهات الحكومية).

كما تتضمن شروط منح الائتمان الضوابط الآتية :^(١)

- ١- دراسة الكفاية المالية للزبون .
- ٢- النشاط الاقتصادي الذي يعمل به الزبون .
- ٣- الغرض من طلب الائتمان .
- ٤- توثيق الائتمان بالضمان المناسب لمبلغ الائتمان .
- ٥- الوضع المالي للزبون المقترض.

^(١) موسى، أسامة محمود ، مصدر سابق، ص ٤٤.

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

المبحث الثاني : استراتيجيات تنمية الموارد المالية ومعايير الائتمان المصرفي.

المطلب الاول: استراتيجيات التحليل المالي.

من أجل الاستراتيجيات لابد اتباع مجموعة من الوسائل وتحديد مفاهيم الاستراتيجيات المالية وتحليلها.(١)

أولاً : استراتيجيات تنمية الموارد المالية:

تؤدي المصارف دورا مهما في الاقتصاد الوطني فهي تتولى عملية جذب وجمع المدخرات من الافراد والمؤسسات والشركات والوحدات الحكومية ثم توفيرها للراغبين بالاستثمار والتمويل للقطاعات والنشاطات الاقتصادية التي تساهم في تحقيق الناتج القومي وعلى وفق ضوابط وتعليمات المصرف المركزي ، وهذا يعني بان مهمة المصارف تنطوي على عملية جذب وتعبئة المدخرات من الافراد والوحدات الاقتصادية من وحدات (الفائض) وتقدم القروض للوحدات الاقتصادية للافراد والشركات والوحدات الحكومية التي تمثل وحدات (العجز). (٢)

يسهم الجهاز المصرفي في امداد الانشطة والقطاعات الاقتصادية والانتاجية المكونة للاقتصاد الوطني (بالأموال) لتنمية تلك القطاعات بما ينعكس في النهاية على رفاهية وتقدم الامم والشعوب ولقد واجهت المصارف المنافسة الشديدة فيما بينها للتحكم بالسوق المركزي ولذلك توسعت أنواع الخدمات المقدمة إلى الزبائن بشكل واسع جدا، كما تقوم معظم المصارف بتقديم خدمات جديدة يوميا من اجل الاستحواذ على اكبر عدد من الزبائن ومن أجل تحقيق الاهداف المرسومة بكفاءة وفاعلية لذلك نجد أن أنواع الخدمات المقدمة من المصارف متنوعة ومتعددة بشكل يصعب حصرها. (٣)

ولغرض خلق جهاز مصرفي قادر على اداء دوره الفعال في تحريك الاقتصاد الوطني والوقوف امام المنافسة في سوق راس المال الدولي فقد الزمت المصارف بتطبيق قرارات لجنة (بازل) للرقابة المصرفية وذلك بوضع السياسات التمويلية التي من شأنها مساعدة المصارف لتكييف اوضاعها وتسهيل اعمالها في تمويل التجارة الخارجية. (٤)

(1) Bernard, M., "Leadership: Good, Better, Best"Organizational 1992 Dynamic, Winter, 1985, P: 28.

(٢) هيلين توماس ودافيد هنجر، الادارة الاستراتيجية، ترجمة د.محمد عبد الحميد مرسي والدكتور زهير نعيم الصباغ، منشورات معهد الادارة العامة، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٠، ص ١٠.

(3) Wrapp, H.E., "Good Manager don't Make Policy Decision", In Henry Mintzberg And Quinn., J.B. "The Strategic Process: Concepts, Contexts, Cases.", 2nd. Ed., Prentice-Hall, Inc, 1991., P: 32-38.

(4) Wrapp, H.E., ET AL.

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

ثانياً : الإستراتيجية المالية :

يقصد بالاستراتيجية الوسيلة التي من خلالها يتم تحقيق الاهداف بعيدة الامد (١) .

أما الإستراتيجية المالية فتعد احدى الاستراتيجيات الوظيفية لمنظمات الاعمال ، وتعرف بأنها الإستراتيجية التي من خلالها يمكن تعظيم صافي القيمة الحالية عن طريق توظيف الموارد المالية في فرص تنافسية نادرة وتطبيقها ومراقبة تنفيذها لتحقيق الهدف منها .

وتعمل الإستراتيجية المالية على إمكانية منح المؤسسة المالية ميزة تنافسية وذلك عن طريق تقليص كلفة الحصول على الأموال والمرونة في زيادة رأس مال المؤسسة لتوفير الدعم المالي لإستراتيجية الأعمال (٢) .

ومن القضايا التي تهتم بها الإستراتيجية المالية هي المستوى المرغوب من الاستثمارات الجارية مقابل استثمارات بعيدة الأمد (٣).

كذلك فإن عملية المبادلة بين نسبة المطلوبات إلى حساب الملكية من جهة ومحاولة اعتماد على موارد التمويل الداخلي بعيدة الأمد لأغراض السيولة النقدية من جهة أخرى هما من الأمور التي تهتم بها الإستراتيجية المالية (٤) .

وهناك من يرى ان كل من مقسوم الارباح واسعار الاسهم هما جزءاً مهم من الاستراتيجيات المالية للمؤسسة، اذ ان الكثير من المؤسسات تستطيع الحصول على الأموال من خلال احتجاز الأرباح مما يساعد في ارتفاع السعر السوقي للسهم ، وتساعد الإستراتيجية المالية الكثير من المؤسسات في الحصول على الأموال بأقل تكلفة ممكنة ومن ثم توظيفها افضل توظيف (٥) .

ويمكن عرض المكونات الأساسية للإستراتيجية المالية في مجموعة من النقاط هي كالآتي (٦):

١- أدراك طبيعة أسواق المال الحالية ، وفرص التمويل المتاحة للاختيار من بينها ، من أجل تخفيض المخاطر وزيادة العوائد قدر الإمكان.

(1) David , Fred R. ; Strategic Management " Concepts And Cases " , 11th Edition, Pearson Education ,Inc. Upper Saddle River , New Jersey , 2007, p: 13 .

(2) Wheelen, Thomas L. , Hunger David J. ; Strategic Management And Business Policy " Concept And Policy " , 10th Edition, Pearson Education ,Inc. Upper Saddle River , New Jersey , 2006, p: 191.

(٣) مؤيد سعيد:اساسيات الإدارة الاستراتيجية، ط ١، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان،الأردن ، ٢٠٠٥، ص١٩٦.

(4) Wheelen, Thomas L. , Hunger David J ; Strategic Management And Business Policy ,11th Edition, Prentice-Hall , New Jersey , 2008, p:191 .

(5) Hunger David J. , Wheelen, Thomas L. ; Essentials Of Strategic Management , 4th Edition , Prentice - Hall Inc. , 2008, p:111 .

(٦) زكريا مطلق الدوري، الادارة الاستراتيجية مفاهيم وعمليات وحالات دراسية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١٧، ص٢٨٠.

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

- ٢- وضع معايير محددة من أجل معرفة مدى جودة الاستثمار.
 - ٣- تحديد حقوق الملاك ، وكيفية وضع آلية لسياسة توزيع الأرباح .
 - ٤- تحديد معايير الربحية من الاعتماد على بعض المؤشرات مثل معدل العائد على الموجودات ، ومعدل العائد على حق الملكية وهامش الربح الإجمالي الخ.
 - ٥- تحديد سياسة هيكل الموجودات ، وهل هي متداولة أم ثابتة ؟ وكذلك تحديد معدل استهلاك.
 - ٦- تحديد سياسة هيكل رأس المال ، من خلال تحديد العلاقة بين رأس المال والقروض بعيدة الأمد والقروض قصيرة الأمد .
 - ٧- تحديد سياسة الرقابة المالية من خلال تحديد الطرق والأدوات الرقابية .
- يمكن تناول بعض الاختبارات حسب المعادلات الآتية:

$$Y=F(A , B , C , D)$$

$$Y= B_0 + AX_1 + BX_2 + CX_3 + DX_4$$

إذ إن :

$$Y = \text{المخاطر}$$

$$A = \text{استراتيجية تنمية الودائع}$$

$$B = \text{استراتيجية تنمية زيادة المال}$$

$$C = \text{استراتيجية الحصول على القروض}$$

$$D = \text{استراتيجية تخفيض الاحتياطي القانوني}$$

١- إستراتيجية تنمية الودائع The strategy of deposits Growth

تتبع المصارف التجارية طرقاً متنوعة لتنمية ودائعها ومن أبرز هذه الطرق هو ما يسمى بجذب الودائع^(١) والتي يطلق عليها الباحثون تسمية إستراتيجية جذب الودائع . ومن خلال الاستقراء لواقع العمل المصرفي يتبين أن هذه الإستراتيجية تنقسم على إستراتيجيتين هما :

أ- الإستراتيجية السعرية : تعتمد هذه الإستراتيجية على دفع الفوائد لمختلف الودائع وتكون بمعدلات أعلى للمودعين قياساً ببقية المصارف، إلا أنه بالرغم من أن المنافسة السعرية فاعلة ومؤثرة في مختلف الأنشطة الاقتصادية إلا أنه توجد محددات في مجال العمل المصرفي

(١) رمضان زياد، محفوظ جودة : الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٦، ص١٠٧.

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

وتحتها التشريعات المصرفية لا تسمح بدفع فوائد على الودائع الجارية مما يقلل من أهمية هذه الإستراتيجية .

ب- الإستراتيجية غير السعرية : لا تركز هنا الإستراتيجية على رفع أسعار الفائدة على الودائع المصرفية وإنما تسعى لتقديم أفضل خدمة بأعلى سرعة وبأقل تكلفة .
ومن المعروف أن هنالك تبايناً كبيراً بين المصارف في مستوى جودة الخدمة المقدمة ومدى تكاملها . وسوف نعرض ابرز الخدمات المصرفية التي يعمل من خلالها المصرف في جنب الودائع ومن هذه الخدمات :^(١)

- **تحصيل مستحقات المودعين:** ويتم ذلك عن طريق إما تحصيل الصكوك، أو الكمبيالات ، والمنافسة هنا تظهر في مدى سرعة المصرف في تحصيل مستحقات العميل ومصروفات التحصيل التي يتحملها العميل.
- **سداد الالتزامات:** تزداد مقدرة المصرف على جذب مودعين جدد كلما سمحت سياساته بالسداد بمقتضى فواتير، وكلما سمح للعميل بالسحب على المكشوف في حدود مقبولة وانخفضت المصاريف التي يتحملها العميل.
- **استحداث أنواع جديدة من الودائع:** منها شهادات الإيداع، أمر سحب قابل للتداول (NOW)، ودائع سوق النقد (MMDAS) كلما نجح المصرف في إدخال أنواع جديدة من الودائع يرغب بها المودعين كان ذلك مؤشراً لقدرته على الابتكار، وهذا يلفت الأنظار بالنسبة للمودعين المحتملين.
- **سرعة أداء الخدمة:** كلما نجح المصرف في إدخال الوسائل الحديثة في تسبير المعاملات والتوسع في استخدامها مثل: غرفة المقاصة الإلكترونية جهاز الصرف، الصراف الآلي، ونجح كذلك في اختيار العاملين وتدريبهم وإيثارهم نحو العمل الجيد زادت الإيداعات في المقابل.
- **تقديم خدمات متنوعة للعملاء:** وذلك بإجراءات متنوعة منها تصدر المودعين قائمة المقترضين، وانخفاض معدل الفائدة على قروضهم مقارنة بالغير.
- **إصدار خطابات الضمان :** وتسمى Letters of credit وهي تعهد كتابي من المصرف بقبول دفع مبلغ معين نيابة عن العميل إلى طرف آخر خلال مدة محدده ومثبته في خطاب الضمان.

(١) فلاح حسن عداي، وآخرون، مصدر سابق، ص ١١٨.

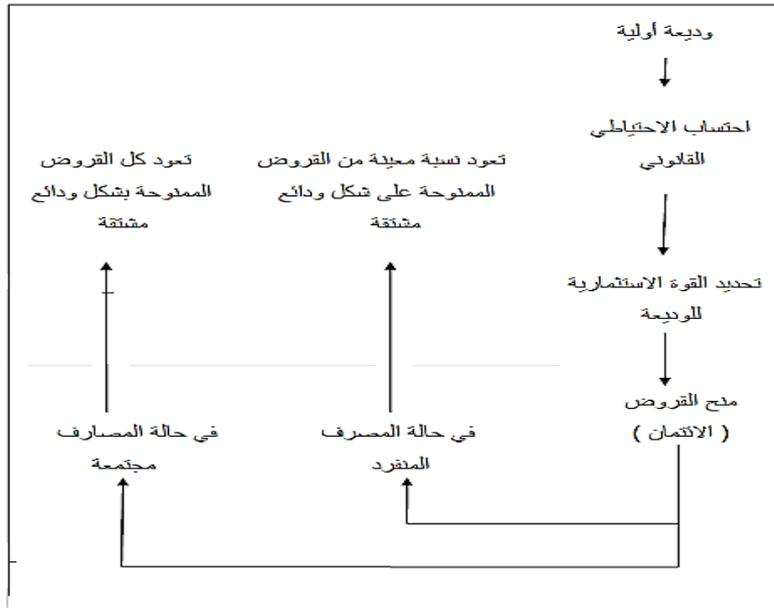
الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

ويضيف البعض لإستراتيجية المنافسة غير السعرية طريقة أخرى لتنمية الودائع فضلاً عن ما ذكر أعلاه تسمى بـ(عملية خلق الودائع) : ويقصد بها اشتقاق أو توليد ودائع جديدة .

وتعتمد هذه العملية على سلسلة من الإجراءات وضمن دورة محدده^(١)، وتختلف أحجام الودائع المشتقة من مصرف لآخر، ففي المجتمعات الصغيرة التي يعمل فيها مصرف واحد أو فرع لأحد المصارف يزيد احتمال قيام المقترض ذاته بإيداع مبلغ القرض لدى ذات المصرف^(٢).

وتتولد الودائع المشتقة من قبل المصرف عن طريق قيامه بفتح حساب وديعة بأسم الشخص المقترض من المصرف. ويمكن توضيح تلك من خلال الشكل (١):

شكل (١) هيكلية الودائع



المصدر: فلاح حسن عداي، إدارة المصارف مدخل كمي واستراتيجي. ط٤ . دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠٠٨ ، ١٠٩.

إذ يوضح الشكل السابق سلسلة عملية خلق الودائع المشتقة . فعلى سبيل المثال لو كانت الوديعة الأولية هي بقيمة ١٠٠ دينار والاحتياطي القانوني هو ٢٠% إي بقيمة ٢٠ دينار (١٠٠ . x ٢٠%) ٣ القوة الاستثمارية للوديعة ستكون ٨٠ دينار (١٠٠ د ٢٠) وهذا يعني بأن المصرف يستطيع أن يقدم مبلغ ٨٠ دينار كقرض . وعندما يقوم المقترض بفتح حساب وديعة بقيمة القرض

(١) فلاح حسن عداي، وآخرون، مصدر سابق، ص ١٠٨.

(٢) صديق توفيق، مصدر سابق، ص ١٢٢.

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

كلها أو جزءاً منها فإن المصرف سيعود لأتباع الخطوات نفسها التي اتبعها لتحديد القوة الاستثمارية للوديعة ومن ثم منح الائتمان.

٢- إستراتيجية زيادة رأس المال: The strategy of Capital Increase

تعمل المصارف على زيادة رأسمالها من أجل مواجهة التطورات التي يشهدها القطاع المصرفي والزيادة المستمرة في عدد المتعاملين وقوة المنافسة فيما بينها وبين المؤسسات المالية الأخرى^(١) بعض الطرق التي تتبعها المصارف لزيادة رأس مالها هي :

أ- **زيادة رأس المال عن طريق إصدار الأسهم** : يتمثل هذا الأسلوب في إصدار أسهم جديدة سواء كانت أسهم عادية أم ممتازة يتم الاكتتاب بها من المودعين أو تعرض للاكتتاب العام ، على سبيل المثال لو كان إصدار الأسهم موجهاً لمودعي المصرف فإنه لن يسهم في زيادة القوة الاستثمارية للمصرف كون الأموال ستحول من حساب الودائع إلى حساب رأس المال فقط دون دخول أموال جديدة للمصرف^(٢) وهناك بعض الانتقادات على هذه الطريقة يمكن أجمالها في ثلاث نقاط هي :

• يترتب على هذه الزيادة انخفاض في ربحية السهم لاسيما إذا كان عائد الاستثمار الجديد هو أقل من العوائد الحالية^(٣).

• ارتفاع تكاليف الإصدار من تكاليف تسويقية وإدارية تزيد من كلفة التمويل بهذه الطريقة.

ب- **زيادة رأس المال عن طريق احتجاز الأرباح** : هذه الطريقة هي الأرخص والمفضلة مقارنة بالطريقة السابقة إلا أنه من الضروري توظيف الأموال بمعدل عائد مناسب يعادل تكلفة الفرصة البديلة و الشيء نفسه بالنسبة لإصدار الأسهم ، وعلى الرغم من أن عملية احتجاز الأرباح قد تكون إستراتيجية ملائمة لجمع السيولة وكأساس في دورة حياة المصرف إلا أن الهدف الرئيسي منها هو مواجهة المنافسة مع المصارف والمؤسسات المالية الأخرى واستغلال الأموال المحتجزة في فرص استثمارية ذات ربحية عالية وبأقل مخاطرة ممكنة، ومن الانتقادات التي تؤخذ على هذه الطريقة هي: ^(٤)

• عادة ما تكون الأرباح المحتجزة قليلة نسبياً مما ينعكس بدوره على حجم

الاستثمار المتوقع عن طريقه .

(1) Mishkin , Frederic S. ; The Economics Of Money , Banking And Financial Markets , 6th Edition , written permission , 2003, p:228.

(٢) صديق توفيق، مصدر سابق، ص١٣٦.

(٣) جنكيز بك مها مصطفى: المصارف العراقية بين خيارى الرسماله والاندماج" دراسة على عينة من المصارف التجارية"، رسالة ماجستير، قسم إدارة الاعمال، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٥، ص٤٠.

(٤) المصدر نفسه ، ص٤٥.

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

- تؤثر هذه الطريقة سلبيًا على صار المساهمين لأنها تستقطع من نسبة أرباحهم الكلية .
- قد تتولد آثار عكسية على القيمة السوقية للأسهم ، أي أن القيمة السوقية للسهم عند توزيع الأرباح مضافاً إليها قيمة التوزيع تكون أكبر من القيمة السوقية للسهم في حال احتجاز الأرباح.

ج- زيادة رأس المال عن طريق تحويل السندات إلى أسهم : يقوم المصرف وفقاً لهذه الطريقة بتحويل السندات القابلة للتحويل إلى أسهم وتلك بعد موافقة المستثمر على الشروط الواردة في نظام إصدارها ، إذ يزداد رأس المال بقيمة السندات ويصبح أصحاب السندات الدائنين مساهمين ، وقد لا يصدر المصرف أسهم بقيمة الديون نفسها السندات القابلة للتحويل وإنما ممكن أن يكون الإصدار أقل أو أكثر من قيمتها ، فإذا كان أقل يقوم المصرف بسداد الفرق لهم وإذا كان أكثر تقبض الزيادة منهم^(١) .

٣- إستراتيجية الحصول على القروض The strategy of obtaining loans

تعد من الاتجاهات الحديثة في تنمية الموارد المالية للمصرف التجاري إذ يقوم بالاقتراض لمدة قصيرة من المصرف المركزي أو المصارف التجارية أو يقترض من سوق رأس المال أو من المصرف الأم لمدة طويلة الأجل لذلك غالباً ما يفضل المصرف التجاري الاقتراض من الفرع الرئيسي له في حالة رغبته في الحصول على الأموال^(٢) .

عموماً تتميز الأموال المقترضة بأنها لا تخضع لمتطلبات الاحتياطي القانوني ، وبذلك فإن القوة الاستثمارية لها تعادل قيمة القرض نفسه على عكس الودائع إذ تكون قوتها الاستثمارية مساوية لمقدار الوديعة مطروحة منها قيمة الاحتياطي^(٣) .

٤- إستراتيجية تخفيض الاحتياطي القانوني The strategy of Reducing the legal

reserve

غالباً ما تنص التشريعات على ضرورة احتفاظ المصرف بجزء من مبلغ الوديعة لدى المصرف المركزي ، وهذا قد يعرض المصرف لبعض السلبيات منها تقييد قابلية المصرف في منح القروض والقيام بالاستثمارات وبالتالي تقليل ربحيته وكأن هذا الاحتياطي هو نوع من أنواع التكاليف التي على المصرف تحملها للقيام بأعماله^(٤) .

(١) جنكيز بك، مصدر سابق، ص ٤٢.

(٢) جودة مصدر سابق، ص ١١٠.

(٣) صديق توفيق، مصدر سابق، ص ١٣٣.

(٤) محمد جبار وابو حمد : دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد الثالث، العدد الحادي عشر، ٢٠٠٦، ص ١٠٢.

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

ورغم من أن هذه الإستراتيجية تخرج جزئياً عن سيطرة المصرف إلا أنه لا بد من التطرق إليها حتى تكتمل الصورة في مدى تأثير الاحتياطي القانوني في القوة الاستثمارية للمصرف وخصوصاً في ظل وجود ما يسمى بالاحتياطي العائم الذي هو جزء من الاحتياطي القانوني^(١)، فالمصرف المركزي يحدد نسبة الاحتياطي القانوني وفقاً للمؤشرات الاقتصادية لكل بلد ، فنمو الاقتصاد بنسبة محدده يتطلب نمواً محدداً في عرض النقد وهذا يعني زيادة حجم النقد المتداول والذي يأتي عن طريق عملية خلق الائتمان في المصارف التجارية مما يؤدي الى تقليل نسبة الاحتياطي القانوني المفروضة على المصارف^(٢).

ثالثاً : التحليل المالي:

يرتبط التحليل المالي ارتباطاً وثيقاً بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع معين، لمعرفة المتغيرات الاقتصادية التي حدثت في مسار أعماله خلال مدة معينة، واتجاهات تطوره مستقبلاً، ولمعرفة المتغيرات التاريخية والتنبؤات بالمستقبل، يستعان بالتحليل المالي من أجل دراسة الماضي ومقارنته بالحاضر لاستكشاف المستقبل، فهو بهذا المعنى علم يختص بصناعة المعلومة لمساعدة ذوى الصلة باتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروع ، وتأسيساً على ما تقدم فقد وردت تعاريف كثيرة للتحليل المالي تختلف باختلاف المنهج^(٣) العلمي المتبع، ولقد أشار عدة مؤلفين إلى البعض منها يمكن التطرق إليها فيما يلي:-

- التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة يهدف إلى الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار، و تقييم أداء المؤسسات في الماضي و الحاضر، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.
- إن التحليل المالي يتضمن عملية تفسير القوائم المالية المنشورة وفهمها لأجل اتخاذ قرارات مستقبلية.
- التحليل المالي في جوهره لا يخرج عن الدراسة التفصيلية للبيانات المالية والارتباط فيما بينها، وإثارة الأسئلة حول مدلولها في محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه البيانات بالكيفيات التي هي عليها، مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية المختلفة التي تعمل المؤسسة على إظهارها.
- التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة، تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية

(١) صديق توفيق، مصدر سابق، ص ١٣٨.

(٢) جبر، مصدر سابق، ص ٨.

(٣) ولبيد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي (منهج علمي وعملي متكامل)، عمان: مؤسسة الوراق، ٢٠٠٤، ص. ٢٢، ٢١.

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

- والمالية للمؤسسة، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرار المناسب .
- هناك عدد من المفاهيم ترتبط بالتحليل المالي هي: -
 - عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات يتم تفسيرها ووضعها في خدمة متخذ القرار.
 - عملية يتم من خلالها استكشاف او اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط منشأة الأعمال، وتساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمنشأة وذلك من خلال تحليل القوائم المالية المعدة من المنشأة.(^١)
 - عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن منشأة ما بهدف الحصول منها على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المنشأة التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وتشخيص أية مشكلة موجودة (مالية / تشغيلية)، وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل.
 - تجميع للبيانات ومعالجتها لمنشأة ما بحيث تشارك في اتخاذ القرار المناسب ، أو أن تستخدم هذه البيانات لتقييم أداء المؤسسة طالبة التمويل خلال مدة زمنية معينة قد تكون في الحاضر أو المستقبل، وتشخيص لأية مشكلات تواجه هذه المنشأة سواء كانت مالية أو تشغيلية.
 - إبراز الارتباطات التي تربط بين عناصر القوائم المالية، والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر على مدى مدة أو فترات زمنية وحجم هذا التغير على الهيكل المالي للمنشأة المراد تقديم التمويل لها .(^٢)
 - عملية منظمة تهدف إلى التعرف على مواطن القوة في وضع المؤسسة وتعزيزه، وعلى مواطن الضعف لإيجاد الطول والمعالجات الملائمة لها من خلال الإطلاع على القوائم والبيانات المالية الصحيحة والمعدة وفقاً للأعراف والمبادئ المحاسبية والمتطلبات الدولية. FASB 2.
 - الحصول على الإجابات الموضوعية على العديد من الأسئلة تفيد متخذ القرار الائتماني.

(١) صابر تاج محمد عبد الرحمان الكنزي، التحليل المالي الأصول العلمية والعملية، دار خوارزم العلمية، جدة، ٢٠١٥، ص٤٠.
(٢) محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية-الاستثمار والتمويل-التحليل المالية للأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠٠٨، ص٨٨.

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التحليل المالي ما هو إلا دراسة للقوائم المالية بعد تبويبها التبويب الملائم، و ذلك باستخدام أدوات معينة من أجل الوصول إلى نتائج تساعد على تقييم الأداء واتخاذ القرارات المناسبة.⁽¹⁾

ويلعب التحليل المالي دوراً جوهرياً وأساسياً في مجال اتخاذ القرار الائتماني داخل المصارف، لأنه يعمل على قياس قدرة المقترض أو المؤسسة على خدمة الديون المترتبة عليها في مواعيد الاستحقاق، وتشخيص نقاط القوة والضعف في الأداء المالي والتشغيلي لديها .

المطلب الثاني: معايير الائتمان المصرفي:

أولاً: مفهوم معايير الائتمان المصرفي:

ان معايير الائتمان هي العملية التي يتولى فيها المصرف تنظيم التسهيلات الائتمانية لتقليل المخاطر الى الحد الأدنى وتوليد عائد افضل، بتقديم المخاطر التي تفترضها المصارف، ان هيكل او تنظيم الائتمان يشمل مدة واجل القرض والضمان المطلوب والتسديد المطلوب وتوقيت دفع الفوائد ومتطلبات الابلاغ.⁽²⁾

ان افضل تطبيقات عملية وضع معايير الائتمان تشمل بعض الفقرات الواقية للمصرف لتسكين وتخفيف المخاطر زيادة احتمالية اعادة وتسديد القرض، مثل هذه الوقايات تشمل التحقق من التدفق النقدي للالتقاء مع متطلبات اصلاح وخدمة القرض واتفاقيات القروض المناسبة للحفاظ على مكامن القوة عند المقترض وتحديد مكامن الضعف عنده ومتطلبات التحقق من الضمان و الكفالة وكفايته لتوفير مصدر اعادة وتسديد ثانوي او حتى من لدرجة الثالثة.

وتشمل اجراءات ضمان القرض ايضا الابلاغ المطلوب عن المقترض اثناء فترة القرض، فكلما زادت المخاطر المثبتة في الائتمان، تكون الحاجة الى المعلومات مطلوبة اكثر وتكرار المعلومات يكون اكبر، ان هذا الابلاغ يشكل قاعدة لمراقبة القرض بعد الانفاق.

ان تنظيم القرض يستند على تحليل أسس الائتمان الاربعة ويجب ان يقر بموافقة سلطات الائتمان واجراءات المصادقة على القرض المثبتة في سياسة القرض.⁽³⁾

تتعدد صور الائتمان وأنواعه وفق معايير عديدة، وفيما يأتي موجز لمختلف هذه الصور

(1) Drucker P.F “ Management: Tasks Responsibilities” Practices.,Happer and Row”, New York, 1974., P:613.

(2) - المصرف المركزي ، دور مخاطر الائتمان المتوسطة ، ٢٠٠٦ ، ص ٩

(3) صديق توفيق ، مصدر سابق، ص١٦٥.

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

١. معيار الغرض من الائتمان.

وفق هذا المعيار ينقسم الائتمان إلى:

- **الائتمان الاستثماري:** وهو الذي يمنح للمشروعات الإنتاجية، لغرض استخدامه في تمويل العمليات الاستثمارية طويلة الأجل مثل الاستثمار في الأصول الثابتة كالمكانن والأراضي وغيرها.
- **الائتمان التجاري:** وهو الائتمان الذي يمنح لشركات الأعمال لتمويل عمليات رأس المال العامل فيها، فهو ائتمان قصير الأجل يستخدم لتمويل العمليات الجارية.
- **الائتمان الاستهلاكي:** وهو الذي يمنح عادة إلى الأفراد لتمويل عمليات استهلاكية مثل شراء السيارة أو الأثاث أو السلع المعمرة الأخرى. فهو ائتمان شخصي في العادة يقدم في الأغلب للأفراد من موظفي الدولة والشركات الأخرى، وهو عادة متوسط الأجل ويأخذ شكل البيع بالتقسيط.

٢. معيار أجل الائتمان.

تبعاً لهذا المعيار ينقسم الائتمان إلى:

- **ائتمان قصير الأجل:** وهو الذي لا تزيد فترة استحقاقه عن سنة واحد، وعادة ما يمنح لتمويل عمليات رأس المال العامل ذات الدوران السريع مثل تمويل شراء المواد الأولية وتمويل النقدية، وتتسم أسعار الفائدة عليه بالانخفاض.
- **ائتمان متوسط الأجل:** وهو الذي تتراوح مدة استحقاقه ما بين سنة واحدة وخمس سنوات، ويستخدم عادة لتمويل حاجات الأفراد من السلع الاستهلاكية المعمرة وحاجة المشروعات لتمويل بعض العمليات الرأسمالية مثل الحصول على الآلات وأدوات الإنتاج.
- **ائتمان طويل الأجل:** وهو ما زادت مدته على خمس سنوات وتلجأ إليه المشروعات لتمويل احتياجاتها من رؤوس الأموال الثابتة أو القروض التي تمنح لتمويل مشروعات جديدة.

٣. معيار شخصية متلقي الائتمان.

وينقسم الائتمان المصرفي وفقاً للشخص المقترض إلى:

- **ائتمان مصرفي خاص:** وهو الذي يمنح لأشخاص القانون الخاص كالأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية الخاصة كالشركات والمؤسسات الخاصة التي تتمتع بالملاءمة المالية (الحالية والمستقبلية).^(١)

(١) مطر ، مصدر سابق ، ص ١١٢.

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

• **ائتمان مصرفي عام:** وهو الذي يمنح لأشخاص القانون العام (الدولة والهيئات والمؤسسات العامة والمصالح الحكومية التي تحظى بالثقة في التعامل مع الدولة). وتعتمد قدرة الدولة في الحصول على الائتمان على المقدرة المالية لأفراد المجتمع ومؤسساته المصرفية وعلى الاستقرار السياسي الذي تتمتع به الحكومة وعلى مركزها المالي وعلى مدى محافظتها على تسديد ما سبق أن عقدته من قروض من وعلى وقت إصدار العقد.

٤. معيار ضمان الدين:

وطبقا لهذا المعيار ينقسم الائتمان إلى ائتمان شخصي وائتمان عيني.^(١)

• **الائتمان الشخصي:** وهو الذي يقدمه الدائن دون أي نوع من الضمانات العينية إلى المدين، مكتفيا فقط بالوعد الذي أخذه المدين على عاتقه بإبراء ذمته في الأجل المحدد مستندا إلى شخصية المدين (حسن سمعته ومثانة مركزه المالي).

• **الائتمان العيني:** هنا يشترط الدائن أن يقدم المدين ضمانا عينيا لتسديد دينه. تكون قيمته في العادة أكبر من قيمة القرض، ويسمى الفرق بينهما "هامش الضمان". ومن صورته الشائعة نذكر:

- **القروض بضمان بضائع:** حيث تكون العين الضامنة للقروض من بضائع يودعها المدين لدى المصرف فاتح الائتمان. ويشترط أن تكون البضائع قابلة للتخزين والتأمين عليها. وأحيانا يسمح المصرف بأن تظل البضائع في مخازن المدين ولكنه يقوم برهنها رهنا حيازيا ويعين مندوبا له حارسا عليها.

- **القروض لتأمين الكمبيالات:** هنا يقدم المدين كمبيالات مسحوبة لأمره من أشخاص آخرين معروفين للمصرف وتكون الكمبيالات مظهرة للمصرف.

- **القروض بضمانات متنوعة:** ويندرج في هذا الباب أنواع مختلفة من القروض مثل السلف بضمان المرتبات حيث يمكن للعامل في القطاع العام أو الحكومي أن يحول مرتبه على أحد المصارف ويحصل على سلفة في حدود مرتبه لثلاثة أشهر، وكذلك من أنواع هذه القروض اعتمادات المقاولين واعتمادات الإيراد والتصدير.

إضافة إلى التقسيمات السالفة الذكر فإن عرض الائتمان من قبل المصارف التجارية يتم وفق التقسيمة التالية:

(١) حمزة محمود، مصدر سابق، ص ٢٠.

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

- الائتمان المصرفي المباشر النقدي ومن صورته الشائعة: الحساب الجاري المدين والكمبيالات المخصومة والقروض والسلفيات المباشرة، كالقروض العادية أو المتجددة والقروض تحت الطلب.
- الائتمان المصرفي غير المباشر ومن أكثر أشكاله شيوعاً: الكفالات المصرفية (خطابات الضمان) والاعتمادات المستندية والقبولات المصرفية وبطاقات الائتمان.
- الائتمان الدولي: فالمصارف التجارية تساهم في تقديم الائتمان الدولي القصير الأجل من خلال ضمان الالتزامات الدولية التجارية للزبناء وأوراق الخصم الدولية وتسهيل المدفوعات الدولية. الائتمان المشترك: ظهرت فكرة الائتمانات المشتركة بعد تعاظم احتياجات المشروعات الاستثمارية إلى تمويل ضخم يساهم فيه أكثر من مصرف تجاري، وهو عادة طويل الأجل.^(١)
- الائتمان المصرفي بصيغة التمويل التاجيري والتمويل التشغيلي: وهو أحد أهم التطورات التي حدثت في نشاطات المصارف التجارية، بل هو ذروة التطوير القانوني للصيغ التي تحققت لشركات الأعمال في الحصول على المعدات والموجودات اللازمة دون أن تضطر لأداء كامل القيمة أو الكلفة. وبهذه الحالة فإن هذين الشكلين يعدّان شكلاً جديداً للائتمان المصرفي.

ثانياً: مفهوم الرافعة المالية: إذا ما احتاجت المؤسسات المالية إلى أموال إضافية بهدف التوسع والنمو فيتوجب عليها قبل كل شيء التفكير في كيفية الحصول على احتياجاتها النقدية إما من خلال زيادة حجم الاقتراض الخارجي أو التوجه إلى السوق: المالي لزيادة مصدر رأس المال أو الحصول على هذه الأموال من خلال مزيج يشمل أموال الملكية وأموال الاقتراض^(٢)، وتعرف الرافعة المالية بانها "توظيف الأموال التي يتم الحصول عليها مقابل تكاليف ثابتة أي فوائد ثابتة على أمل زيادة العائد لأصحاب المشروع، كما تعني الرافعة المالية للمصارف "الدرجة التي يتم فيها تمويل المصارف^(٣) التجارية بالمديونية المعبر عنها من حيث الودائع بجميع أنواعها، والاقتراض، والمطلوبات الأخرى^(٤)، فالرفع المالي هو استخدام أموال الغير في التمويل؛ بهدف

(1) Amidu, Mohammed and Hinson, Robert (2006). Credit Risk, Capital Structure and Lending Decisions of Banks in Ghana, Banks and Bank Systems, Vol. 1, No.1, P.93-100.

(٢) هدى هادي، المرونة المالية وانعكاساتها في تحقيق التعافي المالي- دراسة تحليلية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق الاوراق المالية، اطروحة دكتوراه في ادارة الاعمال، كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء، ٢٠٢٠، ص٧٤.

(٣) عبد علي، محمود فهد، اثر الرافعة المالية في كلفة التمويل ومعدل العائد على حق الملكية، بحث منشور في المجلة العراقية للعلوم الاجدارية العدد (٢١)، ٢٠٠٨، ص٢٤٠.

(4) Edson, I. W. (2015). The effect of financial leverage on commercial banks' profitability in Tanzania (Doctoral dissertation, The Open University Of Tanzania), P:30.

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

زيادة الارباح ويشير بعض المهتمين بالسياسة المالية إلى أن مصطلح الرفع المالي من المصطلحات التي ابتدعت للتعبير عن الأشياء غير المحببة أو السلبية، وعرضها بطريقة أفضل عوضاً عن استخدام المصطلحات مثل (المديونية، أو استئانة) وهو ما يوحى بالخطر والضعف، نقول الرافعة المالية، وهو مصطلح يوحى بالقوة والثقة، وتعرف أيضاً على أنها ^(١) "درجة اعتماد المؤسسة في تمويل نشاطاتها على مصادر التمويل ذات الدخل الثابت، سواء أكان قروضاً أو أسهماً ويجب على المؤسسة الالتزام بدفعها، مما يؤثر على الأرباح التي يحصل عليها مالكي المصرف كما يؤثر على درجة المخاطرة التي يتعرضون لها، ويمكن معرفة صفاتها كما يلي :

١- مزايا الرافعة المالية: تحقق الرافعة المالية مجموعة من المزايا مثل^(٢):

• المحافظة على السيطرة على الشركة لان الدائنين لا يحق لهم التصويت في الجمعية العمومية.

• الاستفادة من كون ميزة الفوائد قابلة للتنزيل من الضريبة.

• الاقتراض بهدف النمو وذلك لبناء السمعة في السوق المالي .

٢- محددات الرافعة المالية : مقابل مجموعة ايجابيات الرفع المالي هناك مجموعة من المحددات فيما ذا كان العائد المتحقق من استثمار الاموال المقترضة اقل من تكاليف الاقتراض نذكر منها^(٣).

• عدم القدرة على خدمة الدين، والتي تتمثل في عدم القدرة على سداد أقساط القروض والفوائد المستحقة في تاريخ استحقاقها مما يعرض المؤسسات المالية إلى مخاطر التعثر المالي.

• ارتفاع تكاليف الوكالة المتعلقة بالمقرضين والمتمثلة في زيادة حدة الرقابة والتحكم ببعض الأمور داخل المصرف وذلك من خلال القيود التي تفرض ضمن اتفاقيات القروض المبرمة بين الشركة والمقرضين وهذا يؤدي إلى تقليل مرونة الهيكل المالي .

٣- مخاطر الرافعة المالية : يقصد بالمخاطر المالية التذبذب في صافي الربح بعد الضريبة ، أي التذبذب في صافي الربح بعد الضريبة في العائد المتبقي للملاك (حملة الأسهم) بسبب استخدام مصادر التمويل ذات التكلفة الثابتة كالفائدة واحتمالات عدم القدرة على سداد اصل الديون في أوقات استحقاقها او الفائد او كليهما ، فهي مخاطر مربوطة بالديون . والمنطق انه كلما زاد حجم

(١) ادريس، خلف محمد ، العلاقة بين الرافعة المالية واسعار الاسهم - دراسة تحليلية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، ٢٠١٦، ص٢١.

(٢) ناصر الدين ، محمد طلال ، اثر كل من الرافعتين التشغيلية والمالية على ربحية السهم العادي للشركات المساهمة العامة الاردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاعمال قسم المحاسبة، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١١، ص١٩.

(٣) مرصلي، ماجي ، اثر استخدام رافعتي التشغيل والمالية في تخطيط ربحية المشاريع الاستثمارية - دراسة حالة مؤسسة انتاج الحليب ومشتقاته بسعيدة، رسالة ماجستير في ادارة المشاريع في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير ، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر، ٢٠١٧، ص٦١.

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

الديون في هيكل تمويل الموجودات زادت درجة المخاطرة ، وهذا يعني تعرض المصرف الى خسائر بسبب انخفاض دون مستوى، مايتحملة من التكلفة وهذا بحد ذاته مخاطر مالية^(١).

٤- نتائج الرفع المالي : بصورة عامة فان نتائج التوسع في الرفع المالي تعتمد على قدرة المصرف على استغلال الأموال المقترضة لزيادة العوائد ، لذلك فان الرفع المالي يحقق عوائد قد تكون أكبر من تكلفة الاقتراض أو مساوياً لها أو أقل منها ،وبالتالي يمكن تصنيف نتائج التوسع في الرفع المالي وكما يلي :^(٢)

• الرفع المالي الجيد : وهو الحالة التي يكون فيها العوائد على الاموال المقترضة أكبر من تكلفة الاقتراض مما يترتب عليه ارتفاع العائد للملاك وزيادة نسبة العائد على الموجودات وعلى حقوق الملكية .

• الرفع المالي المتوسط : وهو الحالة التي يكون فيها العائد على الاموال المقترضة مساوياً لتكلفة الاقتراض مما يترتب عليه عدم إحداث أي تغيير في العائد على الملاك وبقاء نسبة العائد على الموجودات وعلى حقوق الملكية كما هي دون تغيير.

• الرفع المالي العكسي : وهو الحالة التي يكون فيها العائد على الاموال المقترضة أقل من تكلفة الاقتراض مما يترتب عليه انخفاض معدل العائد على الاصول وانخفاض معدل العائد على حقوق الملكية .

٥- قياس الرافعة المالية : تعد نسب الرافعة المالية من النسب المهمة والشائعة الاستخدام في التحليل المالي للقوائم المالية ،اذ تكمن هذه النسب من تقييم الهيكل المالي للمصارف التجارية من خلال الاعتماد على مصادر التمويل الداخلية والخارجية ويتم قياس الرافعة المالية في المصارف من خلال (نسبة مضاعف حق الملكية ، نسبة الديون الى اجمالي الموجودات) وكما يأتي :

٦- نسبة مضاعف حق الملكية : تمثل هذه النسبة احد مقاييس الرفع المالي وتحدد هذه النسبة استخدام الموارد الاضافية التي يمكن ان تؤدي الى زيادة العوائد المالية ويتم حسابها كنسبة بين اجمالي الموجودات الى حق حقوق الملكية^(٣).

$$\text{نسبة مضاعف حق الملكية} = \text{اجمالي الموجودات} / \text{حق الملكية} * ١٠٠$$

نسبة اجمالي الديون على اجمالي الموجودات : هي إحدى النسب المستخدمة لتتبع هيكل رأس مال المصارف ، وتقيس المدى الذي ذهب اليه المصرف في تمويل اصوله من اموال الغير ، ويفضل

(١) ناصر الدين، وآخرون، مصدر سابق، ص ٢٠.

(٢) جميل حسن ، مدى تأثير الرفع المالي على الاداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين - دراسة اختبارية ، بحث منشور في مجلة الازهر ، سلسلة العلوم الانسانية المجلد (١٥)، العدد(١) ، غزة ، ٢٠١٣، ص ٢٨٩.

(3) Vintila, G., & Florinîþa, D. U. C. A. (2012). The impact of financial leverage to profitability study of companies listed in Bucharest Stock Exchange. Ovidius University Annals, Economic Sciences Series, 12(1), 2012, P:1742.

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

المالكين ارتفاع هذه النسبة لان زيادتها يقود إلى تعظيم العوائد لهم فضلا عن استمرار سيطرتهم من خلال استغنائهم عن زيادة راس مال المصرف عبر ادخال شركاء جدد ويتم قياسها على : النحو الآتي^(١) :

نسبة الديون الى اجمالي الموجودات = اجمالي الديون / اجمالي الموجودات * ١٠٠

ثالثاً: القدرة الائتمانية وانعكاسها على العمل المصرفي: كما هو معروف أن للقدرة الائتمانية أهمية كبيرة في العمل المصرفي سواء في الأرباح المتحققة للمصارف أو القروض المتنوعة التي يحصل عليها المقترضين، فضلا عن الفوائد المتحققة للمصرف والتوزيع الأمثل للموارد.

وهناك أدبيات أجنبية كثيرة تناولت القدرة الائتمانية على نحو كبير لأهميتها الكبيرة وبوصفها المحرك الرئيس للعمل المصرفي وتحقيق هامش أرباح كبير للمصارف التجارية واهم جانب في توظيف الموجودات وتحقيق أعلى العوائد المصرفية^(٢).

والقدرة الائتمانية تتمثل في قدرة المصارف التجارية على منح القروض المصرفية القطاعات كافة في الاقتصاد، وهي تعتمد على نحو كبير على كفاية رأس المال، إذ كلما كان رأس المال المصرفي كبيراً كلما كانت القدرة الإقراضية للمصرف أكبر وأقدر على مواجهة المخاطر المصرفية وخصوصا خطر الائتمان، الذي يصنف على انه أكبر المخاطر التي تواجه المصارف التجارية وتهدد قدرتها الائتمانية^(٣).

ويبرز مؤشر خطر الائتمان بوصفها جزءاً مهماً جداً في العمل المصرفي وضرورة أن تكون خطر الائتمان بإتباع احدث التقنيات لمعالجة المخاطر وتجنب الوقوع في الخطر، وهنا يبرز مؤشر الموجودات المصرفية بوصف القروض من أهم الموجودات المصرفية التي تحقق أعلى العوائد المصرفية، إذ منحت القروض المصرفية على نحو مضمون^(٤).

وتؤدي المصارف بوصفها الوسيط المالي دور كبير في تطوير اقتصاديات الدول وتمويل المشاريع التنموية بمنح القروض المصرفية وللقطاعات المختلفة كافة، التي تتولى إقامة المشاريع

(١) كياس ، علي ، دور التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة- دراسة حالة في مؤسسة ميناء مستغانم، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ، جامعة عبد الحميد، ٢٠١٦، ص ٦٢.

(2) Busch,Ramona, Memmel,Christoph,2014,Quantifying the Components of the Bank's Net Interest Margin,Bundesbank Discussion Paper No. 15/2014, P:4-6.

(3) Berrospide, Jose M. ,Edge, Rochelle M., 2010,The Effects of Bank Capital on Lending: What Do We Know, and What Does it Mean? Finance and Economics Discussion Series Divisions of Research&Statistics and Monetary Affairs Federal Reserve Board, Washington, D.C, P:2-5.

(4) Safakli, Okan Veli, 2007, Credit Risk Assessment for the Banking Sector of Northern Cyprus, Journal of Yasar University , 2(6), P:616-618.

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

الاقتصادية العملاقة ذات العوائد المرتفعة⁽¹⁾، إن عمليات الإصلاح والتحرر التي شهدتها الأنظمة المالية في السنوات الأخيرة وتحرير رؤوس الأموال والعملة المصرفية وما ترتب عليها من ضرورة تطبيق المصارف للمعايير المصرفية الدولية ومتطلبات بازل لرأس المال جعل المنافسة تحتدم في السوق المصرفية وأصبحت المنافسة على أوجها بين المصارف. الامر الذي فرض على المصارف ضرورة تقديم أفضل وأحدث الخدمات المصرفية⁽²⁾، إذ أصبحت المنافسة على مستوى السوق المصرفية العالمية وليس السوق المحلية فقط ، مما يتطلب ضرورة تدعيم الموجودات المصرفية وتوظيف هذه الموجودات بأفضل التوظيفات وتدعيم الأنظمة المصرفية، إذ كلما كانت الأنظمة المصرفية تتمتع بالعمق المالي كلما كانت أقدر على مواجهة الأزمات المالية وخصوصاً في الاقتصاديات المتقدمة⁽³⁾، إذ ي عد الائتمان أساس العمل المصرفي لكونه أحد أهم التوظيفات المصرفية التي تحقق أعلى العوائد وفي الوقت نفسه فإن خطره أكبر خطر ممكن، الامر الذي ينعكس سلبياً على المصارف بأكبر الخسائر، إذا لم يوظف على نحوٍ مضمون، وقد كان ذلك واضحاً بحصول الأزمة المالية العالمية وتداعياتها الكبيرة على دول كثيرة ومصارف كبيرة، والتي كان من أهم أسبابها منح القروض العقارية ثم انتقلت الأزمة المالية عبر التعاملات في الأسواق المالية⁽⁴⁾؛ لذلك فإنه من الضروري تطوير العمل المصرفي ولاسيما جانب الائتمان المصرفي بأحدث التقنيات ومنح القروض المصرفية بأنواعها المختلفة، بما يضمن التوزيع الأمثل للموارد المصرفية لتحقيق أفضل العوائد المصرفية وتجنب أغلب الأخطار المصرفية، ولاسيما خطر الائتمان⁽⁵⁾، إن معظم الدراسات اليوم تهتم بالنمو الاقتصادي وتركز على تحقيق التنمية الاقتصادية واستخدام المعرفة ورأس المال البشري بوصفهما عاملين رئيسيين في تحقيق التنمية المستدامة) ، وللائتمان دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية ، إذ تتم من خلاله عمليات تمويل المشاريع الاقتصادية ذات المنافع المالية والاقتصادية، التي تسهم على نحو كبير في تطوير

(1) Olowofeso, Olorunsola E. , Bada, Abiodun S., Adeboye, Adeyemi A., Adejo, Valli T., Bassey, Kufre J., and Dzaan, Kumafan S., 2015, Investigating the Dynamics of Bank Credit in Nigeria: The Role of Bank Consolidation, CBN Journal of Applied Statistics Vol.6, No.1, P:133-135.

(2) Plakalovic, Novo, Alihodzic, Almir, 2010, Determinants of the Net Interest Margins in BH Banks, Industrija, Vol.43, No.1, P:141-149.

(3) Tan, Tatum Blaise Pua, 2012, Determinants of Credit Growth and Interest Margins in the Philippines and Asia, International Monetary Fund, IMF Working Paper, WP/12/123, P:3-5.

(4) Mills, Karen Gordon, McCarthy, Brayden, 2014, The State of Small Business Lending: Credit Access during the Recovery and How Technology May Change the Game, Harvard Business School , The State of Small Business Lending, Working Paper 15-004, P:5-7.

(5) Macerinskiene, Irena, Ivaskевичiute, Laura, 2008, The Evaluation Model of a Commercial Bank Ioan Portfolio, Journal of Business Economics and Management, 9 (4), P:270-272.

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

اقتصاديات الدول^(١)، كما أن تحرير الأسواق المالية أدى إلى زيادة دخول المصارف الأجنبية إلى السوق المحلية واحتدام المنافسة في السوق المصرفية وزيادة التحديات المصرفية، ومن شأن ذلك أن يجعل المصارف في مواجهة كبيرة مع مصارف عالمية تقدم خدمات مصرفية حديثة، فضلاً عن قدرتها الكبيرة على منح القروض المصرفية المتنوعة والحصول على حصة سوقية كبيرة في السوق المصرفية مما يتطلب ضرورة تطوير المصارف المحلية وتنمية رؤوس أموالها وإتباع الأساليب الحديثة للارتقاء بالائتمان المصرفي بما يضمن تحقيق أعلى العوائد^(٢).

رابعاً: منهج 5C's الذي يقوم المحلل المالي بتطبيقه عند قيامه بإجراءات الموافقة على منح الائتمان:^(٣)

يعد هذا النموذج 5C's للائتمان نظاماً مكوّناً من مجموعة من العناصر الذي يستخدمه المقرضون لقياس الجدارة الائتمانية للمقترضين ويتكون هذا النظام من خمس خصائص للمقترض وشروط القرض وذلك لتقدير فرصة التخلف عن السداد وتحديد ما إذا كان مقدّم طلب القرض مؤهلاً للحصول على الائتمان وبالتالي محاولة تقدير مخاطر الخسارة المالية بالنسبة للمقرض. تعتمد عملية دراسة معايير منح الائتمان على تقويم قدرة المقترض على تسديد أصل القرض وفوائده الى المصرف في المواعيد المحددة حسب الاتفاق ، ويعد نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ (5C's) ابرز منظومة ائتمانية لدى محلي ومانحي الائتمان عند منح القروض ، وسميت بهذا الاسم لأنها تتضمن خمسة معايير لمنح الائتمان كل منها يبدأ بالحرف C وفيما يأتي استعراض لهذه المعايير:^(٤)

١- الشخصية Character: تعد الجانب الأكثر شمولاً في عملية تقييم الجدارة الائتمانية، وبشكل عام فهي تعبر عن مدى استحقاق الشخص للحصول على الائتمان من خلال صفات العمل التي ستؤثر في سداده للقرض، فإذا كان المقرض واثقاً من أنّ المقترض سوف يقوم بسداد التزامات الدين الخاصة به في الوقت المطلوب فإنّ المقترض يعد أهلاً للائتمان، وبعد إطلاع المقرض على سجل المقترض في إدارة الائتمان فإنّه سيستطيع تحقيق تصوّر شامل عن شخصية المقترض من حيث قيامه بسداد الالتزامات السابقة في مواعيدها أو التخلف عنها، وفي

(1)Bezemer, Dirk, Samarina, Anna and Zhang,Lu,2017,The Shift in bank credit allocation: new data and new findings .DNB Working Paper, De Nederlandsche Bank, Working Paper No.559,P:2-4.

(2)Rashid, Hamid, 2011, Credit to Private Sector, Interest Spread and Volatility in Credit-Flows: Do Bank Ownership and Deposits Matter? , Economic&Social Affairs, DESA Working Paper No . 105,P:2-4.

(٣) مطر ، محمد ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني ، دار وائل للنشر ، الاردن ، ٢٠٠٣ ، ص٣٧٩.

(4) Belás, J., Ključnikov, A., Vojtovič, S., & Sobeková-Májková, M. (2015b). Approach of the SME entrepreneurs to financial risk management in relation to gender and level of education. Economics and Sociology, 8(4),P: 32.

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

ذلك إشارة إلى قيام المقترض بتسديد الالتزام الجديد في الوقت المطلوب أم أنه يوجد احتمالية بالتخلف عن السداد.

٢- القدرة Capacity : تعد قدرة المقترض على سداد القرض عاملاً ضرورياً لتحديد تعرض القرض للمخاطر، ويمكن تحديد قدرة المقترض وأهليته من خلال مبلغ دخله وتاريخ التوظيف والاستقرار الوظيفي الحالي، أضف إلى ذلك مقارنة الدخل بالديون المتكررة وحساب نسبة الدين إلى الدخل، فكلما انخفض معدل نسبة الدين إلى الدخل كانت فرصة التأهل للحصول على القرض أفضل، وتختلف هذه النسبة من مقترض إلى آخر كل حسب دخله وديونه.

٣- رأس المال Capital: يأخذ المقرضون رأس المال في الاعتبار إذ إنه تسهم بشكل كبير في تقليل فرصة التخلف عن السداد؛ إذ إن رأس المال يمثل إجمالي الأصول تحت اسم المقترض من استثمارات ومدخراته وأصوله مثل الأرض، ويتم سداد القروض في الدرجة الأولى من خلال الدخل أما رأس المال فهو ضمان إضافي في حالة وجود ظروف غير متوقعة.

٤- الضمان Collateral: يمكن أن تساعد المقترض في الحصول على القرض؛ إذ إنها تعطي المقرض ضماناً في حالة تخلف المقترض عن سداد القرض، إذ يمكن للمقرض أن يسترد شيء ما من خلال الضمان وغالباً ما يكون الضمان هو الهدف الذي يقوم المقترض بطلب القرض من أجله؛ فعلى سبيل المثال تُضمّن قروض السيارات بالسيارات والرهون العقارية بالمنازل، ولهذا السبب يُشار أحياناً إلى القروض المدعومة بالضمانات أنها أقل خطورة وعادةً ما يتم تقديمها بأسعار فائدة مخفضة مقارنةً بأشكال التمويل الأخرى غير المضمونة.

٥- الظروف المحيطة Conditions: تُشير الشروط إلى تفاصيل أي معاملة ائتمانية تؤثر على رغبة المقرض في تمويل المقترض مثل المبلغ الأساسي أو معدل الفائدة، ويقوم المقرضون بتقييم المخاطر بناءً على كيفية تخطيط المقترض لاستخدام الأموال في حال استلامها، ويتم أيضاً النظر في التأثيرات الخارجية الأخرى مثل حالة الاقتصاد وأسعار الفائدة السائدة والتشريعات الخاصة بالصناعة، إذ تشير كل تلك الشروط إلى مستوى المخاطر المرتبطة باستثمار معين.

وتعد عملية تحليل المعايير الائتمانية الخاصة بالمقترض التي تم ذكرها أعلاه مهمة جداً لسياسة المصرف لغرض مساعدتها في اتخاذ قرار ائتماني سليم.^(١)

(١) إبراهيم محمدعلي الجزائري ، م. م. نادية شاكراالنعيمي، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة دراسة (نظرية - تطبيقية) في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ المالية، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد ٨٣، ٢٠١٠، ص٧.

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

أما المعايير الخاصة بالمصرف فتتمثل في الآتي :

- ١- درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف حالياً وقدرته على توظيفها.
- ٢- نوع الإستراتيجية التي يتبناها المصرف في اتخاذ قراراته الائتمانية و يعمل في إطارها.
- ٣- الهدف العام الذي يسعى المصرف الى تحقيقه خلال المرحلة القادمة.
- ٤- القدرات التي يمتلكها المصرف وخاصة الطاقات البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي، وأيضا التكنولوجيا المطبقة وما يمتلكه المصرف من تجهيزات إلكترونية.

خامساً: الائتمان المصرفي من حيث المعايير والعوامل المؤثرة في حجم الائتمان المصرفي:

يُعدّ الائتمان المصرفي نشاطاً مصرفياً مهماً للغاية ، سواء بالنسبة للاقتصاد الوطني والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى. لذلك فهي تعتبر من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية حيث أن آثارها الضارة لا تتوقف عند مستوى المصرف أو المؤسسة المالية الوسيطة. بل تضر أضراره بالاقتصاد الوطني إذا لم يستخدم بالشكل الصحيح. الائتمان المصرفي في حالة الانكماش يؤدي إلى الكساد وفي حالة فائضة يؤدي إلى ضغوط تضخمية ، ولكلا هاتين المسألتين آثار اقتصادية خطيرة للغاية وتسبب اختلالات هيكلية قد يكون من الصعب معالجتها.^١

سادساً: تقييم معيار عملي السيولة.

إن تقوية متطلبات كفاية رأس المال هي عامل مهم لإستقرار القطاع المصرفي ، و لكنها غير كافية لوحدها، فقاعدة سيولة قوية من خلال تعزيز إدخال معايير إشرافية هو معادل بالأهمية. هذه المعايير قد تم تطويرها لتحقيق هدفين منفصلين و لكن مرتبطين في أن واحد ، الهدف الأول هو بتحسين المرونة قصيرة الأجل لتخصيصات مخاطر السيولة لدى المصارف ، من خلال التأكيد على أن هناك سيولة كافية ذات جودة حاضرة في ظل سيناريوهات الأزمات ، و يمكن أن تكفي لمدة شهر ، و لذلك فإن اللجنة قد طورت نسبة تغطية السيولة (LCR) Liquidity Coverege Ratio) لتحقيق هذه الغاية .

الهدف الثاني هو تطوير مرونة أكثر ضمن فترات طويلة الأمد من خلال خلق حوافز إضافية للبنوك لتمويل نشاطاتها وضمن موارد أكثر استقراراً لغايات تمويل الخطط الهيكلية المستمرة .

(١) عوض الله، وآخرون : اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٣، ص٧٧.

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

و إن نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) Net Stable Funding Ratio لها مدى زمني لمدة عام واحد و قد تم تطويرها لغاية توفير إستقرار لنمو هيكلية الأصول و الإلتزامات.

المطلب الثالث : التحليل الائتماني ودوره في اتخاذ القرار.

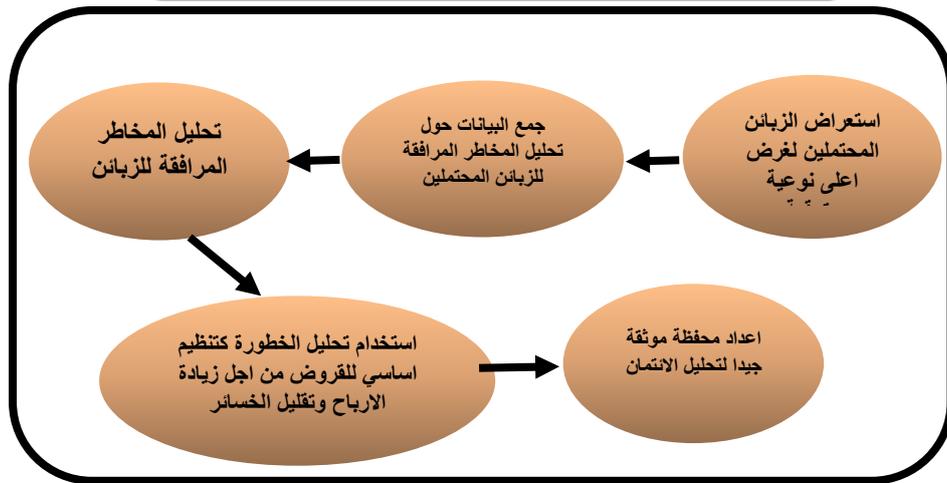
تزداد أهمية التحليل الائتماني Credit Analysis في عصرنا الحاضر، وذلك باعتباره أداة هامة لتخفيض الخسائر التي تتحملها المصارف التجارية بسبب القروض المتعثرة، قد بدأ التركيز على التحليل الائتماني منذ بداية السبعينات وهي الفترة التي شهدت تعثر اثنين من أهم المصارف العاملة في الغرب، احدهما هو مصرف فرانكلين الوطني في الولايات المتحدة الامريكية وقد خسر عام (١٩٧٣) مبلغ (٤٠) مليون دولار أي ما يعادل ٤ رأسماله تقريبا، أما المصرف الآخر فهو مصرف هاسييت في المانيا الغربية فقد حقق خسارة كبيرة في العام نفسه اضطر على أثرها إلى التوقف كلياً عن الاستمرار.

إذ تطلب المصارف التجارية عادة من عملائها الذين يرغبون في الحصول على الائتمان تقديم او محدد الائتمان Credit Officer.

وفي ضوء النتائج التي يتم التوصل إليها، يقدم توصيته إلى لجنة القروض والائتمان المصرفي Loans' Committee والتي بناء على ذلك تتخذ مجموعة من المعلومات (المالية وغير المالية) والتي تخضع للدراسة والتحليل من مسؤول قرارها بالموافقة أو عدم الموافقة على طلب العميل كما في الشكل (٢)(١).

شكل (٢)

عملية بدء وتحليل الائتمان



المصدر: من اعداد الباحث

(١) مطر، معمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الاساليب والادوات والاستخدامات العملية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، ٢٠١٠، ص ٣٣٩.

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

و هنا ينبغي على مسؤول الائتمان أن يراعي في دراسته لطلب القرض مجموعة من العناصر الأساسية وذلك كي يضمن تحقيق الاهداف التي يتوخاها وهي توفير المتطلبات والمعطيات الأساسية لاتخاذ القرار الصحيح، ويمكن حصر هذه العناصر في الاطار العام الآتي^(١):

- وصف واضح للقرض
- تحليل مخاطر الائتمان
- مصادر المعلومات المالية
- مصادر المعلومات الاستراتيجية.
- تحليل وتفسير المعلومات المالية

ولكي يتسنى للمصارف التجارية اتخاذ القرار السليم بشأن طلب الاقتراض من قبل العميل، يفترض تحليل البيانات المتاحة عن القرض وعن العميل، وعادة ما يستهدف هذا التحليل الحصول على اجابات عن الاسئلة التالية^(٢):

١. هل يتعارض طلب الاقتراض مع التشريعات أو مع لوائح المصرف المركزي او سياسات المصرف الخاصة بالاقتراض؟
٢. ما حجم المخاطر المترتبة على اقراض العميل؟
٣. هل يمكن تجنب هذه المخاطر أو التقليل منها؟
٤. ما حجم العائد المطلوب من القرض؟

هذا ويغطي التحليل الائتماني بشكل عام ثلاثة محاور رئيسة هي : **التحليل النوعي Qualitative Analysis ، والتحليل والكمي Qunatative Analysis** والآخر **بالتحليل الفني Techincal Analysis**.^(٣)

اولا: التحليل النوعي (Qualitative Analysis) يغطي هذا المحور من التحليل ومن خلاله اهتمامه بنوع العملاء (الافراد وشركات الاعمال) الالمام بدرجة كبيرة من الحيطة عند اتخاذ قرارها بالتعامل مع العميل المحتمل من بين مجموعة من طالبي الائتمان، فيقوم هذا النوع من التحليل بعملية تقييم الآثار المترتبة على تحديد عوامل الخطر. هذا فتستطيع قيادة الائتمان من خلال هذا النوع من التحليل تحديد الأولويات من أجل تحديد المخاطر المحتملة وتستطيع ايضا التعرف وعن كثب على مدى جدوى تعاملها مع هذا العميل من ناحية مدى احتياجاته الائتمانية،

(١) مطر ، مصدر سابق، ص٣٤١.

(٢) صديق توفيق ، مصدر سابق ، ص١٠٨.

(٣) مطر ، مصدر سابق ، ص٣٧٦.

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

ودرجة ما يتمتع به من خطر ائتماني وبالتالي تستطيع أن تحدد درجة ربحية قرارها الائتماني أو خسارته في حالة منح الائتمان أو رفض العميل^(١) .

فمن خلال التحليل النوعي تتمكن ادارية الائتمان من تقييم جدوى استمرارية تعاملها مع طالبي الائتمان السابقين واستمرارية التاكّد من درجة الثقة الائتمانية التي يتمتعون بها، وفيما إذا كان وضعهم الجديد يسمح بالاستمرار بالتعامل معهم ام لا، ويغطي هذا المحور من التحليل تقييم المجالات الرئيسية الآتية:^(٢)

١. **التنمية (Management):** من أكثر المتغيرات التي تعكس صورة العميل الحالية والمستقبلية وجدوى التعامل معه، أي شكل العمليات الإدارية التي يمارسها العميل بضمن نشاطه وتحقيق أهدافه.

٢. **العمليات (Operations):** تهتم دائرة الائتمان بمعرفة طبيعة العمل الذي يؤديه العميل ومستقبل ذلك العمل ضمن التقسيم القطاعي للأعمال في السوق، ومدى التوسع والنمو في هذه الأعمال.

٣. **نمط الملكية (Ownership Pattern):** من النواحي المهمة في التحليل النوعي هو نوع الملكية، وفيما إذا كان العميل شركة أفراد أو شركة تضامنية أو شركة مساهمة، وحدود الملاءة الائتمانية ونوع ومقدار الالتزامات على الملاك كما لا بد من تحديد فيما إذا كانت أسهم العميل متداولة في سوق الأوراق المالية ومستوى القيمة السوقية للسهم العادي الواحد.

٤. **الخلفية التاريخية (Background and History):** وتفيد دراسة وتحليل هذا المتغير في التعرف على عمر العميل التشغيلي والنجاحات التي حققها والمتغيرات الموسمية التي تعرضت لها شركته، ونتائج تلك التغيرات.

٥. **العلاقات المالية (Financial Relationship):** شكل العلاقة المالية التي تربط العميل مع المؤسسات المالية الأخرى، وطبيعة الخدمات التي حصل عليها العميل من المصارف الأخرى.

٦. **الإنتاج (Production):** نوع الإنتاج لدى العميل ومستويات الطلب السوقية على المنتجات والحدود التي يستطيع بها العميل من تحقيق التعادل، ونوع السلعة المتداولة في السوق، ودرجة التطور فيها، ودورة حياة السلعة، ومقدار المنافسة عليها.

(1) MAZAREANU, VALENTIN P (2007). Risk Management and Analysis (Qualitative and Quantitative). (Unpublished doctoral dissertation), Department of Business Information Systems, Faculty of Economics and Business Administration, "Alexandru Ioan Cuza" University, P:45.

(2) حمزة محمود ، مصدر سابق، ص ٢٢٧.

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

٧. أدوات الانتاج (Facilities): تعكس قيادة الانتاج على العميل نوع ومستقبل العملية الانتاجية لديه، ولذلك لا بد من دراسة قدرة العميل على ممارسة أعماله في السوق حالياً ومستقبلاً.

٨. الموردون (Suppliers) : تهتم تدابير الائتمان عند إجراء التحليل النوعي للعميل بدراسة الموردين لدى العميل، ودرجة الاعتماد عليهم لضمان عملية الانتاج.

٩. التوزيع والتسويق (Distribution and Marketing) : تهتم ادارة الائتمان بتحليل السوق Market Analysis لتحديد مدى تقبله للسلع التي يقوم العميل بإنتاجها والأسلوب المناسب لتوزيعها.

١٠. الأهداف والالتزام (Goals and Commitment): يساعد الاهتمام بهذا المتغير الوصول الى معرفة جيدة بتحديد هل للعميل رؤية واضحة عن السوق، وما هي خطته طويلة الأجل وهل يقوم بتعريف العاملين بهذه الرؤية و الأهداف، وكذلك يجب الاهتمام بدراسة امكانية تأقلم العميل مع التغير.

١١. الخصائص المؤسسية (Organizational Characteristics): تتناول هذه العملية في تحليل البحث عن مدى المركزية المتبعة في مشروع العميل، ودراسة هل هناك تفويض للصلاحيات وأثر ذلك على اتخاذ القرارات.

١٢. السمعة في السوق (Market Reputation): دراسة سمعة العميل وتحليلها في السوق، اذ تهتم إدارة الائتمان بقراءة ما بين السطور وتكوين رأي عن قدرة الادارة من خلال معرفة مسموعاتها فيما يتعلق بالنزاهة و الالتزام بالنوعية و الالتزام بالابداع والمرونة والالتزام بسياسات توظيف وتدريب مقبولة.

ثانياً: التحليل الكمي (Qunatative Analysis): يغطي هذا المحور من التحليل دراسة تحليلية للبيانات المالية التي يقدمها العميل، مرفقة بطلب الحصول على الائتمان، وتشمل هذه عادة البيانات المالية المدققة للعميل عن السنة الحالية و عدة سنوات سابقة، ليتم من خلالها تحليل اشتقاق مجموعة من المؤشرات المالية، حول الوضع المالي للعميل من ناحية السيولة، والملاءة، والربحية... الخ. وإن من أهم الأسس والاعتبارات التي يتوجب على مسؤول أو محلل الائتمان مراعاتها في تحليل البيانات المالية للعميل، وذلك خلال مرحلتين هما: (١)

• **مرحلة دراسة طلب القرض او الائتمان:** ويطلب عادة من العميل المقترض (فردا كان ام شركة) أن يرفق طلبه للقرض بسلسلة متصلة من القوائم المالية التاريخية على مدار

(١) مطر ، مصدر سابق، ص٣٤٢-٣٥٠.

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

عدة فترات محاسبية سابقة، وتشمل هذه القوائم (سلسلة من الميزانيات المقارنة، سلسلة من قوائم الدخل المقارنة، وسلسلة من قوائم التدفق النقدي المقارنة). هذا ويتم عادة إخضاع تلك القوائم للدراسة والتحليل من قبل محلل الائتمان على مرحلتين: في المرحلة الاولى (ويطلق عليها مرحلة التحليل السريع) (Quick and Dirty Analysis) يكون الهدف منها أخذ فكرة سريعة وعاجلة عما إذا كان يتوفر عند العميل الحد الأدنى من شروط الاقتراض، والتي بناء عليها يحدد محلل الائتمان ما اذا كان يمكن قبول طلب الائتمان مبدئياً ام لا. فاذا ما اجتاز العميل هذا الاختبار ينتقل في تحليل القوائم المالية إلى المرحلة التالية وهي مرحلة التحليل المالي المفصل الذي يغطي أربعة مجالات رئيسة (التدفق النقدي، السيولة، الرفع الملاءة، والضمان). ويتم التحليل المالي المفصل، باستخدام الأساليب التقليدية المتعارف عليها في هذا المجال بدءاً بالتحليل الرأسي، ومروراً بالتحليل الافقي، ثم انتهاءً بتحليل النسب. (١)

● **مرحلة متابعة القرض وتجنب مخاطر الفشل المالي للعميل:** لا يتوقف نجاح المصرف في سياسات الاقراض على كفاءة مسؤول الائتمان في اتخاذ القرار الصحيح فحسب، بل أيضاً على وجود سياسات ونظم فعالة لمتابعة الائتمان، يتم من خلالها الاستمرار في تقصي واستقصاء الحالة المالية للعميل، بعد حصوله على القرض، وذلك بقصد التحقق من قدرته على الاستمرار في وضع يمكنه من تسديد الأقساط المستحقة، وكذلك الفوائد، في حدود الجدول الزمني المحدد حسب شروط القرض. ذلك ما يفرض على سياسة الائتمان في المصرف أن تضع سياسة مقننة للرقابة على محفظة القروض، يكون من ضمن أدواتها تصميم نظام كفؤ لتقييم ومتابعة الائتمان المبني على معايير مالية وأخرى نوعية أو وصفية، في سياق تحليل مخاطر الائتمان، بالقدر الذي يجعل في مقدور هذا النظام توفير مجموعة من المؤشرات للتنبؤ باحتمالات الفشل المالي للشركة المقترضة، ومن ثم درء أو تخفيض مخاطر الافلاس وما سينترب عليها من خسارة جسيمة يمكن ان تلحق بالمصرف المقرض.

وهناك عدة أساليب و أدوات تستعمل في التحليل المالي الكمي. منها التحليل المقارن، والتحليل بالنسب للقوائم المالية، وقائمة التدفقات النقدية:

١. **التحليل المقارن:** ويتضمن دراسة القوائم المالية للشركة للعميل، بتاريخ طلب الائتمان مقارنة بقوائمه المالية لسنوات سابقة، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التغيرات

(١) صديق توفيق، مصدر سابق، ص ١١٠.

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

التي تظهر في كل بند من بنود القوائم المالية، من زيادة أو نقص، وتشمل القوائم المالية، الميزانية العمومية أو قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل. ويتميز هذا التحليل بسهولة المقارنة السريعة للتعرف على الزيادة أو النقص في كل بند من بنود القوائم المالية، وتفيد هذه الطريقة في ملاحظة التغير في بنود القوائم المالية من عام لعام خلال سنوات عديدة، وهذا يشير إلى مدى التقدم الذي تحققه الشركة المقترضة على مدى سنوات عمرها،^(١).

٢. **التحليل بالنسب للقوائم المالية وقائمة التدفقات النقدية:** وهو من أكثر أساليب التحليل المالي شيوعاً ورغم أن حساب النسب المالية (Financial Ratios) لا يتطلب إلا قديراً محدوداً من الخبرة والمهارة والمعرفة بالبيانات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية وقائمة التدفقات النقدية إلا أن تفسير تلك النسب وربطها بالأداء يتصف بالصعوبة مما يستوجب من إدارة الائتمان بشكل عام، والمحلل الائتماني بشكل خاص الإدراك الجوهري لأهمية النسب، وطبيعة العلاقة التي كونتها وتغيراتها خلال الزمان، بحيث يبني على أساسه قراره الائتماني وذلك بعد مراعاة أمرين هامين خلال دراسة تلك النسب هما:

أ. مقارنة النسب المالية الخاصة بالسنة الحالية للشركة مع نظائرها بالسنوات السابقة وذلك لتقييم الاتجاه الأفقي للتغير الحادث في تلك النسب صعوداً أو هبوطاً.
ب. مقارنة النسب المالية للشركة الخاصة بالسنة الحالية مع ما يعرف بمتوسط نسب الصناعة (Averages Industry)، أي مع المتوسطات الخاصة بالشركات المنافسة للشركة في النشاط الذي تعمل فيه.

ومن أهم النسب المالية التي يمكن لمحدد الائتمان استخدامها في هذا المجال:^(٢)

١. **مجموعة نسب السيولة (Liquidity Ratios):** إذ إن من أهم الأمور التي تهتم بتحليلها إدارة الائتمان هي سيولة العميل، وتستخدم سياسة الائتمان نسب السيولة للحكم على قدرة العميل من ناحية الملاءة المالية والإقراضية، أي قدرته على تسديد ما عليه من التزامات بتواريخ استحقاقها. وتقيس نسب السيولة قدرة الشركة على تسديد أقساط القرض التي تستحق عادة خلال المدة التي تمنح فيها، ومن أهم هذه المؤشرات:^(٣)

(١) خالد وهيب، مصدر سابق ص١٦٨.

(2) Gibson, Charles H. (2011) "Financial Statement Analysis" 12th Edition. The University of Toledo, Emeritus, P:229.

(3) Gibson, et al , P:230.

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

- نسبة التداول (Current Ratio) $100 \times \frac{\text{اجمالي الاصول المتداولة}}{\text{اجمالي المطلوبات المتداولة}}$
 - نسبة التداول السريعة (Quick Ratio) $100 \times \frac{\text{الاصول المتداولة - قيمة المخزون}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$
 - رأس المال العامل (Working Capital) $100 \times \text{الاصول المتداولة - الخصوم المتداولة}$
 - نسبة سيولة المخزون $100 \times \frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$
٢. مجموعة نسب الربحية (Profitability Ratios) : يمكن الاستفادة من هذه النسب في مجالات أهمها: مدى قدرة العميل على تسديد فوائد القرض من الأرباح السنوية التي حققها، أو في مجال قدرته على أستثمار الأموال المقترضة. ولعل من أهم تلك المؤشرات^(١):

- هامش الربح التشغيلي (Operating Profit Margin) $100 \times \frac{\text{ارباح التشغيل}}{\text{المبيعات}}$
 - العائد على الاستثمار (Return on Investment) $100 \times \frac{\text{مجم الربح}}{\text{المبيعات}}$
٣. مجموعة نسب التغطية (المديونية) (Long-Term Debit Paying) (Ability Coverage Ratios) : تستخدم سياسة الائتمان نسب هذه المجموعة لابرار العلاقة بين أموال الملاك والقروض المقدمة من المصارف والتوازن بينهما، ومدى كفاية الموجودات الثابتة لتغطية القروض طويلة الاجل، إضافة الى قدرة العميل ضمن نشاطه على خدمة الائتمان وفوائده. وتستخدم نسب المديونية للتعرف على مصادر التمويل التي تعتمد عليها المنشأة لتمويل موجوداتها المختلفة ومن أهم هذه المؤشرات (الزبيدي)^(٢) و (الرواي)^(٣):

- نسبة الديون إلى مجموع الاصول (Debit Ratio) $100 \times \frac{\text{مجموع الخصوم}}{\text{مجموع الاصول}}$
- نسبة تغطية الفوائد (Times Inerest Earned) $100 \times \frac{\text{الارباح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{الفوائد}}$
- نسبة الديون إلى حقوق الملكية (Debit/Equity Ratio) $100 \times \frac{\text{القروض طويلة الاجل}}{\text{حقوق المساهمين}}$

(١) مطر ، مصدر سابق، ص٣٥٠-٣٣٩.

(٢) حمزة محمود ، مصدر سابق، ص٢٨١.

(٣) خالد وهيب ، مصدر سابق ، ص١٦٩.

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

٤. نسبة الرافعة المالية (Degree of Financial Leverage): يكون تأثير الرفع المالي ايجابياً على العائد إذا نجحت الشركة في استثمار الاموال المقترضة بمعدل عائد يزيد على الفائدة المدفوعة عليها^(١).

٥. مجموعة نسب النشاط أو الكفاءة (Activity and efficiency ratios): ويستفاد منها في تقييم مدى قدرة سياسة الشركة المقترضة على سياسة مواردها الاقتصادية والمالية والبشرية، ومن ثم تعطي مؤشرا أوليا على مدى قدرة الشركة على استثمار الأموال المقترضة. ومن أهم النسب المستخدمة في هذا المجال^(٢) :

$$\bullet \text{ معدل دوران المخزون (Inventory Turnover) } = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{المخزون}} \times 100$$

$$\bullet \text{ معدل دوران الأصول الثابتة (Fixed Assets Turnover) } = \frac{\text{حسابات القبض} \times 360}{\text{المبيعات}} \times 100$$

$$\bullet \text{ معدل دوران الأصول (Total Assets Turnover) } = \frac{\text{المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100$$

٦. مجموعة نسب السوق أو نسب التقييم (Valuations Ratio): تستخدم هذه المجموعة من النسب في تقييم مركز الشركة في السوق المالي، وبالتالي مدى قدرتها على الاستمرارية في المستقبل. ومن أهم النسب المستخدمة في هذا المجال^(٣) :

$$\bullet \text{ ربحية السهم الواحد (Earning Per Share EPS) } = \frac{\text{صافي الدخل - توزيعات الاسهم الممتازة}}{\text{المتوسط المرجح للاسهم العادية}} \times 100$$

$$\bullet \text{ نسب مضاعف السعر السوقي للسهم (Price Earning Ratio) } = \frac{\text{سعر السهم السوقي}}{\text{عائد السهم}} \times 100$$

$$\bullet \text{ نسب التوزيعات النقدية (Cash Dividends Ratio) } = \frac{\text{نصيب السهم العادي من التوزيعات}}{\text{السعر السوقي للسهم}} \times 100$$

$$\bullet \text{ القيمة السوقية للسهم الواحد (Dividends per share) } = \frac{\text{توزيعات حملة الاسهم العادية}}{\text{المتوسط المرجح للاسهم العادية}} \times 100$$

$$\bullet \text{ نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية (Market value to book value) } =$$

$$\times 100 \frac{\text{السعر السوقي للسهم}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}}$$

$$\bullet \text{ عائد التوزيعات للسهم (Dividend yield) } = \frac{\text{الارباح الموزع}}{\text{قيمة الاسهم الاسمية}} \times 100$$

(١) مطر ، مصدر سابق ، ص ٢١٨.

(2) Gibson, et al, P:231.

(3) Gibson, et al, P:342-351.

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

٧. **نسب التدفقات النقدية (Cash Flow Ratios):** هذه المجموعة من النسب والتي تشتق عادة من قائمة التدفقات النقدية المعدة وفقاً للأساس النقدي Cash Basis ، وهي على خلاف النسب السابقة والمشتقة من القوائم المالية التقليدية، المعدة وفقاً لأساس الأستحقاق Accrual Basis تقدم لمحلل الائتمان خدمة في تقييم قدرة العميل على السداد تفوق تلك النسب المشتقة من القوائم المالية التقليدية^(١) ومن أهم هذه النسب:

• نسبة تغطية النقدية (Cash Coverage Ratio) = $\frac{\text{صافي تدفقات النشاط التشغيلي}}{\text{اجمالي الالتزامات}} \times 100$

• نسبة المدفوعات اللازمة (Interest Paid Ratio)

• نسبة الأنفاق الرأسمالي (Capital Expenditures Ratio)

ويجدر التذكير هنا أيضاً بأهمية الموازنة النقدية Cash Budget والمبنية على مفهوم التدفقات المستقبلية كأداة هامة من الأدوات التي يستخدمها محلل الائتمان، سواء عند قرار منح الائتمان، أو عند متابعة حالة العميل بعد منحه القرض.

ثالثاً: التحليل الفني (Analysis Technical)

يغطي هذا المحور من التحليل دراسة الجوانب الفنية للنشاط التشغيلي للعميل، التي تعطي مؤشراً حول قدراته الفنية، لتنفيذ المشروع الذي سيمول عن طريق الائتمان، بهدف التأكد من امكانية تنفيذ العميل للمشروع المقترح من الناحية الفنية، كما يتناول هذا النوع من التحليل تحديد الاحتياجات اللازمة، والتثبت من توافرها خلال عسر المشروع، ثم ترجمة هذه الاحتياجات في شكل مالي. ويمكن تعريف التحليل الفني بأنه مجموعة واسعة من الأساليب والاستراتيجيات التي تحاول التنبؤ بمسقبل الأسعار على أساس الأسعار السابقة أو غيرها من الإحصاءات السوقية الواضحة^(٢)، ويبين أن التحليل الفني يغطي المجالات الآتية:

السلعة وخصائصها وبيان استخداماتها المختلفة.

١. وصف العملية الانتاجية التي تم اختيارها مقارنة مع العمليات البديلة.

٢. وصف التفضيل للعميلة التي وقع الاختيار عليها.

٣. تحديد الطاقة القصوى للمشروع والطاقة الممكن استغلالها.

٤. تحديد نوعية الآلات والمعدات ومواصفاتها ومدى توفر قطع الغيار عنها.

٥. تحديد الانشاءات والمرافق والمباني ومواصفاتها.

(١) مطر ، مصدر سابق ، ص ١٦٠.

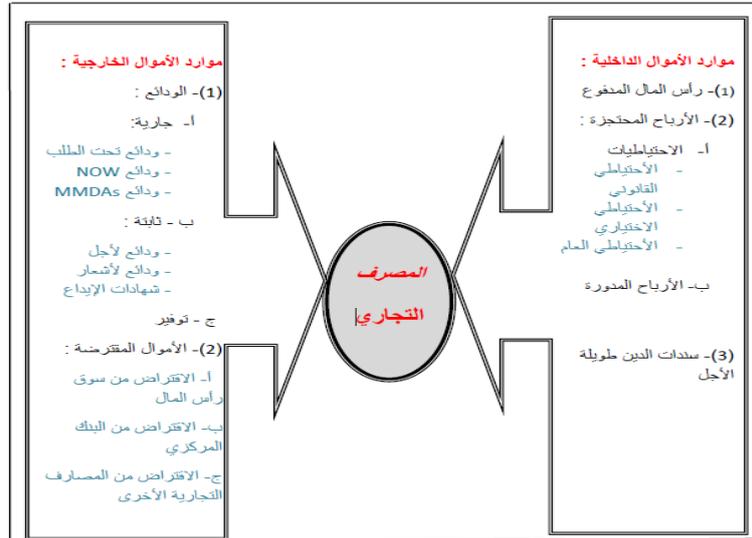
(2) Roberts, Matthew C. (2003) Technical Analysis in Commodity Markets: Risk, Returns, and Value, Paper presented at the NCR-134 Conference on Applied Commodity Price Analysis, Forecasting, and Market Risk Management. Vol. 03, P. 21-22.

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

المطلب الرابع : الموارد المالية للمصارف التجارية:

تتضمن ميزانية كل مصرف تجاري جانبين هما : جانب الموجودات الذي يمثل استخدامات الأموال وجلب المطلوبات التي تمثل موارد هذه الأموال^(١)، والتي تمتاز بتنوعها وتعددتها لكن هناك مصدرين رئيسيين لأموال المصرف التجاري هما حق الملكية والودائع بمختلف أنواعها^(٢) ويسمى حق الملكية لرأس المال الممتلك ويتم حسابه بطرح المطلوبات من اجمالي موجودات المصرف^(٣) ، وهو يتكون من الأسهم العادية والأسهم الممتازة والأرباح المحتجزة^(٤) ويمكن تصنيف موارد أموال المصرف التجاري بشكل أكثر تفصيل إلى قسمين أساسيين هما موارد داخلية (دائنة) وموارد خارجية من خارج المصرف وكما موضح في الشكل(٣).

شكل (٣) موارد المصرف التجاري



المصدر: من اعداد الباحث

أولاً: الموارد الداخلية (الذاتية) : Internal Financial Resources

تتكون من مجموعة من الموارد المالية تتمثل في الأموال الخاصة بالمصرف والتشابه الموارد الداخلية في تقسيماتها مع تقسيمات حساب حق الملكية من اهم هذه التقسيمات (رأس المال المدفوع (Capital Equity) :

(١) عبدالله، وآخرون ، العمليات المصرفية الاسلامية " الطرق المحاسبية الحديثة"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨، ٢٥.

(2) Saunders , Anthony ; Financial Institutions Management " A Modern Perspective " , 2nd Edition , The McGraw-Hill Companies , 1997, p:4 .

(٣) ماير توماس ، وآخرون : النقود والمصارف الاقتصادية، ترجمة السيد احمد عبدالخالق، احمد بديع بليح، دار المريخ للنشر ، الرياض، المملكة السعودية، ٢٠٠٢، ص١٦٧.

(4) Hempel , George H. , Simonson , Donald G. , Banking Management " Text & Cases " , 5th Edition , John Wiley And Sons Inc , 1999, p:40 .

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

يعد رأس المال المدفوع مؤشرا في المركز المالي للمصرف والتي يحظى بها أمام الجمهور،^(١) ومما تجدر الإشارة إليه أن تشريعات المؤسسة المصرفية لم تفرض حدودا على حجم رأس المال المدفوع ، وكذلك لم تمنع من زيادته بعد التأسيس ولكنه من ناحية أخرى تحول دون امكانية سحبه إلا في حالة إشهار الإفلاس وفي بعض الأحيان عند مواجهة خسارة ما ، أو لطبيعة عرض استثماري معين^(٢)، أما المصرف الفدرالي فقد وضع حد أدنى لنسبة الموجودات إلى حق الملكية والكثير من المصارف وسعة رأس مالها الأساس كما وضعت ضوابط وتعليمات دولية تعاونية النظم النسبة رأس المال بين المصارف الرئيسية في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان وشعوب أوروبا الوسطى^(٣).

وبالرغم من ان رأس المال المدفوع يساعد على خلق الثقة في نفوس المتعاملين مع المصرف إلا أنه يجب عدم المغالاة في رفع قيمته وذلك لسببين^(٤).

١- أن المصرف التجاري لا يتعامل بشكل رئيسي بأمواله الخاصة وإنما يتعامل بأموال المودعين لديه.

٢- صغر حجم رأس المال يمكن المصرف من الحصول على عوائد مجزية وتلك لارتفاع رافعته التشغيلية.

ثانياً: الموارد الخارجية للأموال: external Financial Resources

تحصل المصارف التجارية على أموال من غير المساهمين تسمى بموارد الأموال الخارجية وتشكل نسبة كبيرة من إجمالي مواردها المالية ، وتتمثل هذه الموارد بالودائع والقروض التي يحصل عليها المصرف من عدة جهات فضلاً عن موارد أموال خارجية أخرى لكنها أقل أهمية^(٥).

ولأهمية هذه الموارد لابد من التطرق إليها بشكل تفصيلي وكالاتي :

١. الأموال المقترضة Borrowed Money

كثيرا ما تحصل المصارف التجارية على فرص جيدة لتقديم امهات الثمانية وخصوصا الائتمان النقدي إلا أن المبلغ المطلوب للاستثمار في هذه العرض قد لا تعطيه الودائع التي في حيازة

(١) عوض الله، وآخرون: اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٣، ص١١٩.

(٢) نجيب، وآخرون: مقدمة في اقتصاديات النقود والصرافة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠١، ص١٨٦.

(3) Rose , Peter S. , Marquis , Milton H. ; Money And Capital Markets " Financial Instruments In A Global Marketplace " , 10th Edition , The McGraw-Hill Irwin , 2008, P:439.

(٤) محمد: ادارة المصارف، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدينا للطباعة والنشر، الاسكندرية، ٢٠٠٧، ص٣٣.

(٥) نجيب ، مصدر سابق، ص١٨٧.

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

المصرف مما يدفع المصرف لجمع الأموال العامة عن طريق بعض الطرق^(١) ، ومن أبرز الموارد التي قد يلجا إليه المصرف للاقتراض هي كل من : سوق رأس المال ، المصرف المركزي وكذلك المصارف التجارية وغيرها من المؤسسات المالية المقرضة الأخرى^(٢).

وفيما يلي إيضاح تفصيلي لأهم الموارد التي يحصل منها المصرف التجاري على قروضه:

أ- الاقتراض من سوق رأس المال Borrowed From Capital Market

إن القروض التي تحصل عليها المصارف التجارية من سوق رأس المال هي قروض طويلة الأجل وتعد بمثابة خط دفاع لحماية أموال المودعين من أي خسارة رأسمالية ، ومن أدوات الاقتراض هذه السوق ما يسمى capital notes والتي لها أسعار فائدة خاصة كونها من السندات المالية التي تقع تحت التشريعات رأس المال ، التي تحدد من خلالها امكانية المصرف على الاقتراض ، وتعدّ اهمية capital notes بعد أهمية الودائع مباشرة بالنسبة للمصارف التجارية في الدول المتطورة^(٣).

وهناك أيضاً سندات طويلة الأجل long-term bonds يستطيع من خلالها المصرف الاقتراض من سوق رأس المال بمبالغ معينة وبسعر فائدة محدد ولأجل محدد و غالباً ما يكون أكثر من ٥ سنوات^(٤)، وهناك طريقة أخرى للاقتراض عن طريق الاتفاق المباشر مع احد المقرضين كان يكون ، شركة تامين أو مؤسسة مالية أخرى ، ولكون التدفقات النقدية المرتبطة بالقرض من سوق رأس المال (الأقساط والفوائد) معروفة مقدماً فانه لا يعرض المصرف لمخاطر العسر المالي^(٥).

ب- الاقتراض من المصرف المركزي Borrowed From The Central Bank

تلجأ المصارف التجارية إلى الاقتراض من المصرف المركزي كونه الملجأ الأخير للاقتراض لاسيما في المواسم التي يزيد فيها الإقبال على الاقتراض^(٦)، وكذلك في الأوقات التي ينخفض فيها مقدار الاحتياطي النقدي لدى المصرف التجاري إلى حد يهدد قدرته في مواجهة

(1) Hubbard , R. Glenn ; Money The Financial System And The Economy , 6th Edition , The Addition – Wesley, 2008, p: 281.

(٢) رضا صاحب، : ادارة المصارف "مدخل تحليلي كمي معاصر"، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢، ص٨٤.

(3) Rose ,Marquis, et al, p:437.

(4) Madura , Jeff ; Financial Institutions And Markets , 8th Edition , , By South-Western Of Thomson Corporation , China , 2008, p: 481.

(٥) صديق توفيق ، مصدر سابق، ص٣٥.

(٦) نجيب وآخرون، مصدر سابق، ص١٨٩.

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

سحوبات المودعين أو طلبات الاقتراض^(١)، لكن عادة ما تتردد المصارف في الاقتراض من المصرف المركزي بالرغم من انخفاض تكلفة الاقتراض مقارنة بموارد الاقتراض الأخرى؛ ويرجع السبب في هذا إلى عدم رضا المصرف المركزي عن المصارف التجارية التي تكرر الاقتراض منه لذلك قد لا تلجأ المصارف إليه إلا في حالات الاضطرار مثل عجز الاحتياطي النقدي للمصرف أو مواجهة حالة طارفة^(٢).

اما صور الاقتراض من المصرف المركزي : تتمثل بإعادة خصم الأوراق التجارية ، منح القروض المباشرة ، وشراء أوراق مالية حكومية من المصرف بما يضمن تحويلها إلى نقد بأسرع وقت ممكن وبدون خسارة رأسمالية^(٣).

ج- الاقتراض من المصارف التجارية Borrowed From Commercial Banks

في بعض الأوقات تلجأ المصارف التجارية إلى الاقتراض من بعضها البعض في سبيل سد احتياجاتها من الأموال ، إلا أنها تتردد في مثل هذا النوع من الاقتراضات كون طلب الاقتراض من المصارف الأخرى قد يرفع ضعف المصرف المقترض^(٤)، ويأخذ هذا النوع من الاقتراض عدة أشكال منها اقتراض الاحتياطي الخالص من المصارف أو الاقتراض لليلة واحدة overnight أو عن طريق اتفاقات إعادة الشراء^(٥).

ونقصد باتفاقيات إعادة الشراء (RPS) Repurchase Agreement بأنها عملية بيع أوراق مالية تحت اتفاق إعادة شرائها مره ثانية في وقت معين ، وتعد هذه الاتفاقيات من أشكال الاقتراض قصير الأجل والتي يلتزم المصرف بإعادة شراء الأوراق المالية التي باعها بشكل مؤقت في موعد الاستحقاق^(٦)، وتتعامل المصارف في اتفاقيات إعادة الشراء مع مصارف أخرى أو مع منظمات اعمال تعد الأوراق المالية المباعة بمثابة ضمان لمشتري RPS ، علما أن هذا النوع من الموارد المالية يكاد لا يذكر في عام ١٩٦٠ ولكن بدأت المصارف التجارية تعتمد عليه شيئاً فشيئاً حتى أصبح عام ٢٠٠٦ ما يعادل ٢٠% من أموال المصرف هي التجاري .

(١) كامل حامد، مصدر سابق، ص ١١٣.

(٢) ابو حمد، مصدر سابق، ص ٦٨.

(٣) الحميري، مصدر سابق، ص ١٠.

(٤) جودة، مصدر سابق، ص ٧٧.

(٥) ابو حمد، مصدر سابق، ص ٨٥.

(6) Hempel , George H. , Simonson , Donald G. , Banking Management " Text & Cases " , 5th Edition , John Wiley And Sons Inc , 1999, p: 40.

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

المبحث الثالث: مخاطر تنمية الموارد المالية والائتمان المصرفي:

المطلب الاول : مفهوم مخاطر الائتمان المصرفي :

تناولت الدراسات الاقتصادية المخاطر المصرفية بتحليلها والتنبؤ بها الأمر الذي من شأنه أن يساعد المصرف على اتخاذ قرارات موضوعية، وتعرف المخاطرة بصفة عامة على أنها حالة انحراف معاكسة عن نتيجة متوقعة يترتب عنها تكبد أذى أو ضرر أو خسارة.

وتحديدا في المجال المصرفي تعرف المخاطر المصرفية على أنها احتمال تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة أو تذبذب العائد على استثمار معين وهو ما يؤثر على تحقيق أهداف المصرف المرجوة.

ومن المخاطر الرئيسية التي تواجهها المصارف هي المخاطر الائتمانية والتي يقصد بها :

■ المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الوقت المحدد مما ينتج عنها خسارة مالية.^(١)

■ وتعرف مخاطر الائتمان في احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض وأعبائه وفقا للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان.^(٢)

أولاً: مصادر مخاطر الائتمان المصرفي :

يمكن تقسيم المخاطر التي تتعرض لها القروض إلى مخاطر خاصة ومخاطر عامة وفيما يلي نتعرض لكل منهما:

أ- المخاطر الخاصة "المخاطر الغير النظامية": **Risque Non Systématique**

يقصد بالمخاطر الغير نظامية هي تلك المخاطر الداخلية التي تنفرد بها شركة أو صناعة ما في ظل ظروف معينة، ومن الأمثلة على هذه الظروف ضعف السياسة المصرفية، والأخطاء الإدارية، والإضرابات العمالية، وتغير أنواع العملاء نتيجة ظهور منتجات جديدة، إن مثل هذا النوع من المخاطر الاستثنائية واللاسوقية من شأنها أن تؤثر على قدرة العميل ورغبته في سداد ما عليه من التزامات اتجاه المصرف مانح القرض في الأجل المتفق عليه .

١) حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠، ص: ١٧٤.
٢) ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، إدارة البنوك التجارية: الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص: ٤٤٤.

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

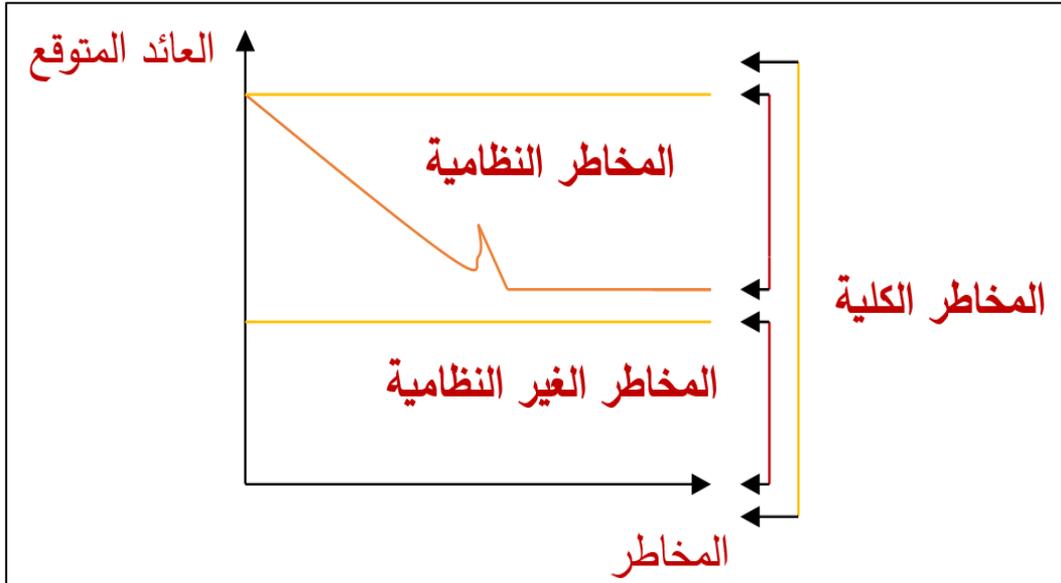
ب- المخاطر العامة "المخاطر النظامية" : **Risque systématique**

يقصد بالمخاطر النظامية جميع المخاطر التي تصيب كافة القروض بصرف النظر عن ظروف المصرف المقترض وذلك بفعل عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية يصعب التحكم والسيطرة عليها، ومن الأمثلة على تلك المخاطر نذكر مخاطر تغير أسعار الفائدة، مخاطر التغير في أذواق العملاء، مخاطر التضخم، مخاطر تغير أسعار صرف العملات الأجنبية، بالإضافة إلى التغيرات التكنولوجية^(١).

وخلاصة القول أن المخاطر الخاصة تحدث نتيجة لعوامل داخلية تؤثر على قدرة المصرف وهو ما يتطلب منه التنبؤ بها وتوقع حدوثها مستقبلا، ويمكن التقليل أو التحكم فيها عن طريق التنوع. على عكس المخاطر العامة التي تؤثر على حركة السوق ككل ويصعب على المصرف السيطرة عليها والتنبؤ بها مستقبلا ومواجهتها، وبالتالي لا يمكن تجنب المخاطر العامة بالتنوع. فالنصيب الأكبر للمخاطر الكلية يعود إلى المخاطر النظامية وجزء من المخاطر الغير نظامية ويمكن توضيحها بالمعادلة التالية والشكل (٤) :

$$\text{المخاطر الكلية} = \text{المخاطر النظامية} + \text{المخاطر الغير نظامية}$$

الشكل (٤) يوضح مصادر المخاطر وحالات التنوع وعدم التنوع :



المصدر: من اعداد الباحث

(١) منير ابراهيم هندی، إدارة البنوك التجارية: الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص: ٢٢٧.

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

ثانياً: أهم مؤشرات الائتمان المصرفي :

إن خطر الائتمان يمكن أن يحدث كنتيجة لظروف ومتغيرات غير متوقعة ناجمة في الأساس من عدم قدرة العميل على السداد والعجز الكلي، ويترتب على ذلك آثار سلبية على المصرف وسمعته المصرفية وبالتالي معاملاته المالية، ونعرض فيما يلي إجمالاً أهم صور مخاطر الائتمان التي تعترض النشاط المصرفي وبعض مؤشرات قياسها (١).

إن تحديد المخاطر الائتمانية بدقة ووضع مؤشرات وبيانات تساعد على قياسها هي من الأمور المساعدة للسيطرة على تلك المخاطر والتحكم فيها ومن ثم تقليل المخاطر إلى أدنى مستوياتها . وتتمثل أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية على النحو التالي وحسب الشكل (٢) :

- ١- بيانات عن توزيع محفظة القروض على قطاعات النشاط الاقتصادي بصورة ربع سنوية.
- ٢- بيانات عن توزيع المحفظة إلى تسهيلات بضمان عيني مع تحديد قيمة الضمان عند آخر تقييم بصورة ربع سنوية وتسهيلات بدون ضمان عيني .
- ٣- مؤشرات جودة الأصول المعتمدة داخل المصرف وفق نظام الإنذار الذي يتم احتسابه بصفة شهرية على النحو التالي :

- ١ . نسبة المحفظة الائتمانية إلى إجمالي الودائع .
- ٢ . توزيع المحفظة على قطاعات النشاط الاقتصادي .
- ٣ . نسبة القروض الغير المضمونة إلى إجمالي المحفظة .
- ٤ . بيان عن التركيزات التي تصل إلى ٢٥ % فأكثر من قاعدة رأسمال المصرف سواء كانت في صورة توظيفات المصرف لدى العميل على شكل أسهم رأسمال وتسهيلات ائتمانية، أو في صور تمويل مختلفة .
- ٥ . بيانات إجمالية عن التركيزات التي تزيد ١٠ % من القاعدة الرأسمالية للمصرف (مع تحديد حد أقصى) .
- ٦ . نسبة المخصصات إلى إجمالي التسهيلات الغير المنتظمة المتمثلة في القروض والتسهيلات المستحقة .
- ٧ . نسبة التسهيلات الغير المنتظمة / إجمالي المحفظة الائتمانية .

(١) معارفي فريدة، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة -كلية العلوم الاقتصادية والإدارية-جامعة الزيتونة - الأردن ، ٢٠٠٧، ص٧.

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

٨. نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي المحفظة الائتمانية .
٩. نسبة العائد المتوقع على إجمالي القروض .
١٠. إجمالي صافي العائد على إجمالي القروض .
١١. بيانات عن مدى توافق الضمانات القائمة مع التسهيلات الممنوحة لتحديد مقدار المخصصات ويتم احتسابها بقسمة القيمة الحالية للضمانات على إجمالي التسهيلات الممنوحة .
١٢. تقارير عن بعض الحالات الائتمانية التي تستلزم تحديد وضعيتها لضمان انتظام سدادها، وتحديد أسباب تعثر الديون الغير المنتظمة (١).

جدول (٢) عرض لأهم مؤشرات قياس المخاطر بما فيها المخاطر الائتمانية

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الائتمانية	- صافي أعباء القروض / إجمالي القروض - مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض - مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / القروض المستحقة
مخاطر السيولة	- الودائع الأساسية / إجمالي الأصول - الودائع المتقلبة / إجمالي الأصول - الأصول الحساسة - الخصوم الحساسة
مخاطر رأس المال	- حقوق المساهمين / إجمالي الأصول - الشريحة الأولى من رأس المال / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة - القاعدة الرأسمالية / الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة

المصدر: طارق عبد العال حماد، سياسة المخاطر (أفراد- إدارات- شركات- بنوك) الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص: ٢٣٩.

المطلب الثاني : مخاطر الائتمان المصرفي.

من أجل تقييم المخاطر، تقوم سياسة الائتمان بدراسة فعالة لطلبات الائتمان المقدمة من قبل عملاء المصرف قبل إتخاذ القرار الائتماني بالرفض أو بالقبول، في ضوء العناصر الائتمانية الحاكمة للنشاط الائتماني، حيث يتطلب كل قرار ائتماني إجراء موازنة بين العائد المتوقع وبين المخاطر والتكلفة المحتملة للائتمان المطلوب (٢).

١ (طارق عبد العال حماد، سياسة المخاطر (أفراد- إدارات- شركات- بنوك) الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص: ٢٣٩.
(2) Amidu, Mohammed and Hinson, etal. P.101.

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

لذا فإن اتخاذ القرار الائتماني يتطلب دراسة تحليلية لكل العوامل التي يمكن ان تؤثر على هيكل رأس المال (Capital Structure)، و قرارات الاستثمار (Investment decisions)، ومخاطر محفظة القروض (Loans' portfolio risks). ويجب ان يقوم ضابط الائتمان بدراسة الملف الائتماني للعملاء من خلال جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالعميل، وبهذا يستطيع الموازنة بين العائد المتوقع وبين المخاطر والتكلفة المحتملة للائتمان المطلوب، والوقوف على مدى مطابقة الحالة الائتمانية للسياسة الائتمانية للمصرف من عدمه⁽¹⁾.

إن عملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتملة سوف تخلق القدرة لدى سياسة الائتمان في صنع القرار الائتماني، لذلك فإن سياسة الائتمان المصرفي تقوم بدراسة وتحليل عدد من المعايير الائتمانية التي من خلالها تستطيع الحكم واتخاذ قرار بمنح أو عدم منح الائتمان المصرفي للعميل. ويمكن التطرق الى مجموعة من مخاطر الائتمان المصرفي فيما يأتي:

♦ **مخاطر السيولة** : ترتبط سياسة منح الائتمان للعملاء على وجود توافق مع آجال مصادر أموال المصرف بما يوفر السيولة الكافية له لمواجهة طلبات السحب للودائع من طرف عملاء آخرين، حيث يؤثر عدم قدرة المصرف على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة على ربحيته فينشأ ما يسمى بمخاطر الفشل في المطابقة والمواءمة بين المسحوبات النقدية للعملاء وتسديدات العميل المقترض ومن أسباب التعرض لمخاطر السيولة نذكر: ⁽²⁾

١. ضعف تخطيط السيولة بالمصرف مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق .

٢. سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة .

٣. التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية .

٤. تأثير العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال .

♦ **المخاطر المرتبطة بفترة التسهيل** : من الأهمية في منح المصرف لتسهيلات ائتمانية أن تناسب فترة التسهيل طبيعة نشاط العميل، الهدف من التمويل، وفترة استرداد العائد المتوقع من التمويل .

ويتمثل دور المصرف في جعل فترة التسهيل متوازنة بمعنى ألا تكون قصيرة مما يشكل اختناقات أو طويلة تؤثر على اتجاه العوائد المتوقعة، وعموماً ألا توجه لتمويل أنشطة ذات

(1) Cebenoyan, A. Sinan and Strahan, Philip E. (2004) "Risk management, capital structure and Lending at banks", Journal of Banking & Finance, Vol. 28 , P. 19-43.

(٢) حسين بلعجوز، " إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها " مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة-مخاطر-تقنيات، جامعة جيجل-الجزائر، يومي ٦-٧ جوان ٢٠٠٥، ص٧.

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

مردود سريع لأجال متوسطة أو طويلة كما يتعين على المصرف أن يركز الرقابة على نشاط العملاء الجدد ووضعيتهم المالية .

♦ **مخاطر تقلب أسعار العملات :** تتمثل مخاطر العملة في تحقق خسائر نتيجة للتغيرات في سعر صرف العملات نسبة إلى العملة الأجنبية المرجعية للمصرف وتتضمن إنشاء مديونيات بالعملة الأجنبية وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات، أو ربط قيم الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية وهو ما يتطلب التحوط ضد تقلبات أسعار العملات لتجنب الخسائر المحتملة .

♦ **مخاطر التطور السريع لحجم التسهيلات :** إن نمو حجم التسهيل الائتماني وزيادته بعد مرور فترة قصيرة على منحه ينطوي على مخاطر كبيرة في ظل ثبات البيانات المالية وعدم بداية فترة السداد، ومن ثم فإن الحكم على الأداء خلال هذه الفترة يشوبه عدم الموضوعية وهو ما يتطلب الوقوف على: (1)

- عدم تجاوز الزيادات المقترحة نسبة معينة من التسهيل الائتماني في كل مرة، ولتكن ٢٥ % مثلا كحد أقصى .
- ألا تقل الفترات بين منح التسهيلات والزيادة عن ٦ شهور ويشترط وجود مبررات قوية .
- يمنع زيادة التسهيلات قبل التأكد بشكل مرضي من حسن الأداء للتسهيلات القائمة .
- يجب مراجعة الزيادات أثناء السنة المالية على البيانات المالية المعتمدة في نهاية العام.
- يمنع استخدام الزيادات في سداد المتأخرات .
- تجنب مضاعفة التسهيلات عند التجديد حتى لو كان السبب قصور الدراسات عند المنح.

♦ **مخاطر تبادل المعلومات :** أثبتت الدراسات الاقتصادية أن الشفافية في تبادل المعلومات بين العاملين في مجال الائتمان (في قطاع الائتمان والتسويق، مخاطر الائتمان، معالجة القروض) أو بالفروع بين مسؤولي الحسابات يمثل أهمية كبيرة في تحديد حجم المخاطر المحتملة والتنبيه بها وهو ما يساعد على قياسها والتحكم فيها بشكل نسبي .

♦ **مخاطر الربحية مقابل الأمان :** كما سبق الإشارة إلى أنه كلما زادت المخاطر ارتفعت الفوائد وذلك على حساب هامش الأمان، فارتفاع المخاطر يؤدي إلى انخفاض مستوى جودة محفظة

(١) سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص ١٥٣.

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

قروض المصرف وزيادة الأرباح تؤدي إلى النمو السريع للمخاطر والنتيجة أن خطر الربحية ينعكس على الجودة .

♦ **مخاطر عدم القدرة على السداد:** تعد المخاطر الكاملة للائتمان وهي مخاطر ناشئة في الأساس عن العميل^(١) وتختلف الأسباب باختلاف الحالات الائتمانية المتعثرة، ومن أهمها نذكر:

- خطر بشري: ويتعلق بشخصية العميل وأهليته ومدى كفاءته وقدرته على سداد التزاماته المالية بناء على سمعته وجدارته الائتمانية.
 - خطر تقديم معلومات مضللة ومبالغ فيها للمصرف^(٢) أين يلجأ العميل بطريقة غير سليمة إلى إخفاء معلومات عن شخصيته لأجل الحصول على ائتمان أو لأجل زيادة سقف التسهيلات الائتمانية.
- وفي هذه الحالة لا يستطيع العميل المقترض سداد قيمة المبلغ المقترض مع الفوائد المستحقة بحلول الأجل المتفق عليه ويتم الإعلان عن عجز الدفع عندما لا يستطيع سداد مبالغ مجدولة في مواعيدها لفترة أقل من ٣ شهور بعد حلول موعد السداد و خرق الاتفاق.

لذلك يحرص المصرف على دراسة القوائم المالية لعملائه لـ٣ سنوات سابقة وتحديد مدى كفاية تحويل الأصول إلى نقدية وحجم الضمانات التي تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد المستحقة.

♦ **مخاطر السوق:** ترتبط هذه المخاطر بالوضع السوقي والتنافسي لمنتجات العميل ويركز المصرف على مختلف المصادر المالية المتاحة للعميل وتحليل أداءه خلال ٣ سنوات السابقة وبناء افتراضات مستقبلية حول أداءه ويركز المصرف في تحليله على تجنب تمويل المنتجات الجديدة، أو المتاجرة في منتجات تزيد عن حاجة السوق .

♦ **مخاطر تآكل الضمانات:** عادة ما يركز المصرف في منح الائتمان للعملاء والمؤسسات طلب ضمانات قوية تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد بشكل كامل ويركز المصرف على المتابعة والتقييم الدائم لحجم الضمانات تفاديا لمخاطر انخفاض قيمتها، ويكون عموما تركيزه على تقديم الضمانات التالية: العقارات، الأوراق التجارية، الأوراق المالية، التنازلات .

♦ **مخاطر التركيز:** تحرص المصارف على تخفيض المخاطر في محفظة قروضها وتحقيق درجة جودة مثلى ويتجه الاهتمام إلى مخاطر التركيز التالية:

(١) طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد-إدارات-شركات-بنوك)، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص٢٤٤.
(٢) عبد المعطي رضا الرشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ١٩٩٩، ص٢٨٣.

الفصل الأول: استراتيجيات تنمية الموارد المالية و الائتمان المصرفي

- ◆ **النشاط** : في توزيع المحفظة الائتمانية يجب التركيز على وضع حد للإقراض لكل نشاط فرعي والالتزام بالأسقف الائتمانية لكل قطاع ، والتقيد بتعليمات السلطات الرقابية .
- ◆ **الضمانات** : يتعين على المصرف عدم التركيز على نوع واحد من الضمانات والاعتماد عليها في منح الائتمان لتفادي تراجع وانخفاض قيمتها مستقبلا.
- ◆ **الاستحقاقات** : إن تركز استحقاقات التسهيلات يعتبر من المخاطر الكبيرة على مركز السيولة ويتعلق الأمر بالإعتمادات المستندية وخطابات الضمان ومختلف الالتزامات الخارجية .
- ◆ **المخاطر السياسية والقانونية** : يعد متابعة الجوانب السياسية والقانونية من الأمور ذات الأهمية التي تتطلب من المسؤولين بالإقراض متابعتها وإن عدم التقيد والالتزام بها يشكل خطرا حقيقيا على صناعة خدماتها المصرفية، ومن المخاطر السياسية ما يتعلق بقدرة الدولة على الالتزام بتعهداتها والوفاء بديونها وأيضا ما يتعلق بكيفية الإشراف على المؤسسات المالية واللوائح والقوانين المنظمة لذلك ضمن النظام المالي بالدولة. (١)

(١) ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، مصدر سابق، ص: ٤٤٩.

الفصل الثاني

دراسة وتحليل المؤشرات الاحصائية الخاصة
بالمصارف التجارية العراقية

المبحث الأول: المؤشرات الاحصائية الخاصة بمصرف بغداد.
المبحث الثاني : المؤشرات الاحصائية الخاصة بمصرف سومر.
المبحث الثالث : المؤشرات الاحصائية الخاصة بمصرف التجاري
العراقي.

تمهيد:-

خصص هذه الفصل لتحليل مؤشرات مخاطر الائتمان من خلال التقارير الربع السنوية للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة وهم (مصرف بغداد ، مصرف سومر التجاري ، مصرف التجاري العراقي) حيث تأسس مصرف بغداد بتاريخ ١٩٩٢/٢/١٨ كأول مصرف عراقي خاص مركزه الرئيسي مدينة بغداد (الكرادة) ويشمل ثلاثة وثلاثون فرع منتشر داخل العراق وفرع في الجمهورية اللبنانية ورأس المال المدفوع بالكامل (٢٥٠ مليار دينار عراقي) حيث يسهم في تقديم خدمات الصيرفة وخدمات الوساطة المالية، كما تأسس مصرف سومر بتاريخ ١٩٩٩/٥/٢٦ واعتبرت شركة مصرف سومر التجاري مساهمة خاصة مصرفاً عراقياً مجازاً لممارسة الصيرفة في العراق حيث بلغ رأس ماله (٢٥٠ مليار دينار عراقي) كما وتضمن عمله وضع اطر السياسة المالية والنقدية ضمن نشاطاته لتحقيق اهداف الادارة العامة في مجال استثمار رأس ماله والاموال المودعة التي من خلاله يتم منح كافة التسهيلات التجارية للمساهمة في دعم الاقتصاد العراقي والتخفيف من البطالة واثرها الخطير على الواقع الاقتصادي، وكما تأسس المصرف التجاري العراقي كشركة مساهمة خاصة في ١٩٩٢/٢/١١ كمصرف تجاري من ضمن مصارف القطاع الخاص حيث بلغ رأس ماله (١٥٠ مليون دينار عراقي) حتى بلغ (٢٥٠ مليار دينار عراقي) عام ٢٠١٤ حيث ان مركزه الرئيسي في مدينة بغداد كما وساهم في تقديم عدة خدمات مصرفية وخدمات وساطة مالية، كما تضمن عمله وضع اطر سياسة مالية ونقدية لتحقيق عدة اهداف ادارية في مجال الاستثمار لرأس المال والاموال المودوعة التي من خلالها يتم منح جميع التسهيلات التجارية .

ومن اهم المخاطر التي تعاني منها المصارف عينة الدراسة هي مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق ومخاطر السيولة وانواع اخرى من المخاطر، كذلك وجود ضعف في بعض الاستراتيجيات المتبعة التي تعرض المصرف الى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها او تذبذب في الايراد المتوقع من استثمار او ايراد معين وهي الخسائر المحتملة الناجمة عن اخفاق او عدم كفاية الانظمة والاجراءات الداخلية والعنصر البشري لدى المصرف او نتيجة لاحداث خارجية.

حيث تم استخدام البيانات عينة الدراسة المأخوذة من سوق الاوراق المالية العراقية الخاصة في البنك المركزي العراقي وللمدة من عام (2004-2021) من خلال الاعتماد على أربعة مؤشرات وهي (نسبة القروض الكلية إلى الودائع الكلية) و (نسبة اجمالي القروض الكلية إلى اجمالي الموجودات الكلية) و (نسبة تخصص القروض المشكوك في تحصيلها إلى اجمالي القروض الكلية) و (نسبة اجمالي القروض الكلية إلى اجمالي الموجودات المتداولة) كما سيتم عرض وتحليل

الفصل الثاني: دراسة وتحليل المؤشرات البيانية الخاصة بالمصارف التجارية العراقية

مؤشرات القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية، فضلا عن المؤشرات الربحية للمصارف وسيولتها، التي تعد من المؤشرات الرئيسية للعمل المصرفي لتحديد قدرة المصارف على منح القروض المصرفية في السوق المصرفية العراقية وتحديد إمكانية المصارف، وهل أن منح القروض بهذا الحجم يكفي أم هناك حاجة كبيرة للمزيد من القروض التي تساعد فئات عديدة في المجتمع العراقي.

المبحث الأول: المؤشرات الإحصائية الخاصة بمصرف بغداد:

من خلال ما لوحظ في البيانات المتوفرة التابعة لمصرف بغداد المأخوذة من البيانات الرئيسية الخاصة بالبنك المركزي حسب الجدول (٣) و(٤) كما اظهرت النتائج في عام (٢٠١٥) واجه المصرف اعلى نسبة قروض الى الودائع حيث بلغ (٢٩%) اما في عام (٢٠٠٥) بلغ ثاني اعلى نسبة القروض الى الودائع (٢٦%) ومن ثم في عام (٢٠١٦) اذ بلغ (٢٥%) وهي تمثل ثالث اعلى نسبة مخاطر الائتمان وذلك بسبب زيادة عدد المقترضين الذين لم يوفو بتعهدات سداد القروض والفوائد المترتبة عليهم اما ادنى نسبة مخاطر فقد سجلها المصرف في عام (٢٠١٥) ، (٢٠١٤) اذ بلغت (٢%) ويعود السبب الى انخفاض المخاطرة في هذه السنة بسبب توجه المصرف الى انخفاض نسبة القروض الممنوحة من قبله ونلاحظ مما سبق ان المصرف كلما استخدم استراتيجيات مستقرة كلما حقق عائد ربحي بنسبة جيدة وكذلك استخدام سياسات والية تتناغم مع الواقع الاقتصادي العراقي مما يؤدي الى تقليل نسبة المخاطر اي استمرار تقديم الدراسات الرئيسية في التعمق في مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيلية ومخاطر السوق ومخاطر السيولة الا انه يواجه مشكلة في عملية الاقراض حيث نلاحظ ان نسبة القروض المشكوك في تحصيلها في السنوات (٢٠٠٤ - ٢٠١٥) هي اعلى نسبة سجلها المصرف من حيث عدم سداد الديون من قبل المقترضين وبالتالي يؤدي الى زيادة مخاطر الائتمان من حيث استحصال هذه الاموال اما من خلال ملاحظة بقية السنوات مدة الدراسة نلاحظ انخفاض هذه النسب وكذلك ملاحظة زيادة في رؤوس الاموال مع زيادة الاحتياطات وهذا يؤكد على ان السياسات المالية والنقدية للمصرف تتجه نحو الاتجاه الصحيح في عملية التنمية مع الحفاظ على المساهمية وكذلك يساعد على دعم الواقع الاقتصادي العراقي من حيث رفع مستوى التنمية المالية وتطور القطاع المصرفي، وجد اثناء الدراسة على مجموعة من المؤشرات وتم تحليلها كما يأتي:

الفصل الثاني: دراسة وتحليل المؤشرات البيانية الخاصة بالمصارف التجارية العراقية

جدول (٣) بيانات مؤشرات مصرف بغداد للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)

الاحتياطيات	رأس المال المدفوع	القروض	الودائع	السنوات
3,354,559,790	5,280,000,000	14,171,611,502	94,006,106,878	2004
2,948,553,142	52,973,256,470	63,040,661,983	246,127,336,334	2005
6,515,997,538	52,973,256,470	43,295,376,878	242,317,153,699	2006
23,133,745,573	52,973,256,470	52,663,889,482	255,474,271,826	2007
23,341,937,998	70,000,000,000	47,367,119,000	404,177,096,000	2008
24,169,572,000	85,000,000,000	79,504,860,000	661,618,527,000	2009
18,787,915,000	100,000,000,000	18,088,066,000	804,688,378,000	2010
26,719,840,000	112,900,000,000	149,781,983,000	699,368,971,000	2011
32,252,848,000	175,000,000,000	147,401,038	1,046,719,009	2012
41,363,414,000	250,000,000,000	219,169,792	1,393,584,250	2013
42,419,198,000	250,000,000,000	22,890,397	1,491,599,288	2014
18,488,373,000	250,000,000,000	237,923,157	834,615,353	2015
12,105,065,000	250,000,000,000	195,066,079	790,048,306	2016
12,442,930,000	250,000,000,000	145,602,262	705,572,892	2017
12,681,332,000	250,000,000,000	161,954,726	782,173,539	2018
12,853,597,000	250,000,000,000	149,602,710	801,748,570	2019
13,876,834,000	250,000,000,000	146,629,918	1,072,372,066	2020
15,405,776,000	250,000,000,000	121,636,282	1,157,462,988	2021
342,861,488,041	2,957,099,769,410	469,461,444,206	3,417,853,736,998	المجموع
20,168,322,826	173,947,045,259	27,615,379,071	201,050,219,823	AVG

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي الربع السنوية.

جدول (٤) نسب مؤشرات مصرف بغداد للمدة (2004-2021)

اجمالي القروض / الموجودات المتداولة	تخصص القروض المشكوك في تحصيلها / اجمالي القروض	اجمالي القروض / اجمالي الموجودات	القروض الكلية / الودائع الكلية	السنوات
23%	6%	23%	15%	2004
25%	3%	20%	26%	2005
13%	17%	13%	18%	2006
15%	20%	14%	21%	2007
9%	30%	9%	12%	2008
10%	9%	10%	12%	2009
2%	4%	2%	2%	2010
18%	2%	17%	21%	2011
12%	12%	11%	14%	2012
13%	8%	12%	16%	2013
13%	74%	1%	2%	2014
16%	25%	15%	29%	2015
19%	5%	16%	25%	2016
15%	6%	13%	21%	2017
16%	1%	15%	21%	2018
2%	4%	13%	19%	2019
11%	3%	10%	14%	2020
8%	1%	8%	11%	2021

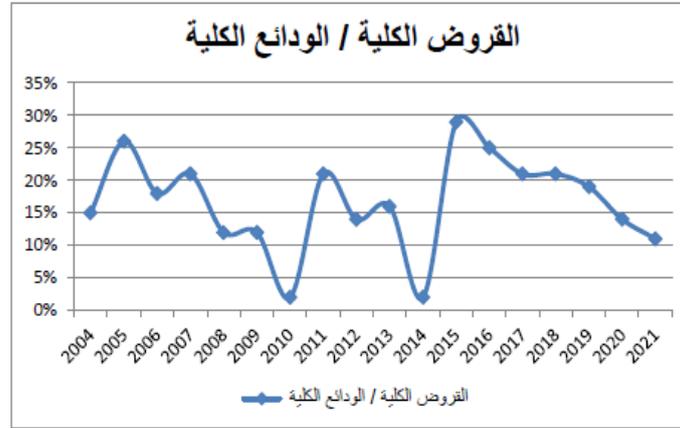
المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٣).

المطلب الاول: تحليل المؤشرات الاحصائية :

• نسبة القروض الكلية / الودائع الكلية

يلاحظ من الشكل (٥) ان نسبة القروض الكلية إلى الودائع الكلية كانت متوازنة خلال مدة الدراسة ما عدا السنوات (2010,2014) فقد كانت النسب منخفضة (2% , 2%) على التوالي وإن انخفاض هذه النسب الخاصة بمصرف بغداد جاءت نتيجة التغيرات الاقتصادية على مستوى العالم مما انعكس على القطاع المصرفي العراقي عامة.

شكل (٥) نسبة القروض الكلية إلى الودائع الكلية

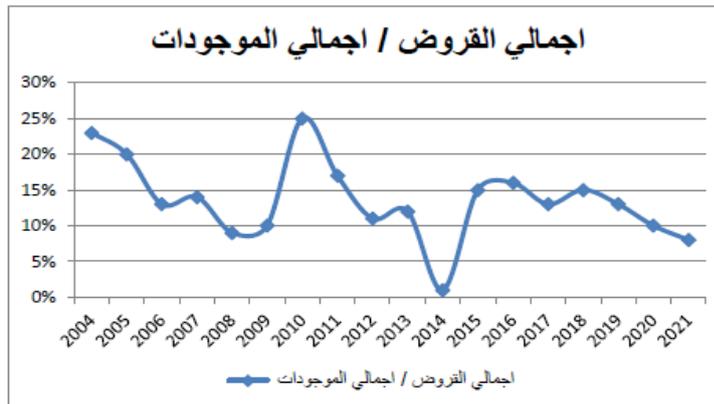


المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٤)

• نسبة اجمالي القروض / اجمالي الموجودات:

يوضح الشكل (٦) ان نسبة اجمالي القروض إلى اجمالي الموجودات كانت منخفضة خلال مدة الدراسة حيث وصلت إلى ادنى نسبة مئوية كانت في عام (2014) وهي (1%) بسبب تخوف مصرف بغداد في منح القروض نتيجة التغيرات الخطيرة التي مرت على العراق نتيجة سيطرة عصابات داعش من الاراضي العراقي بعد ذلك ارتفعت هذه النسبة حتى عام (2021) فقد انخفضت هذه النسبة لتبلغ (8%) جراء انتشار فايروس كورونا.

شكل (٦) نسبة اجمالي القروض إلى اجمالي الموجودات

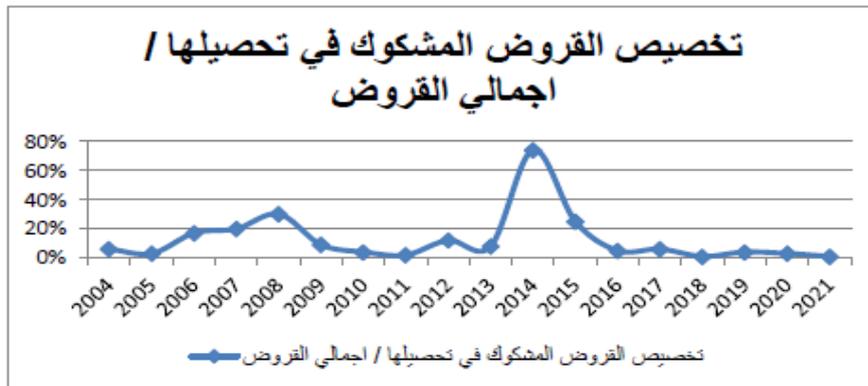


المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٤)

● نسبة القروض المشكوك في تحصيلها / اجمالي القروض:

يبين الشكل البياني (٧) ان نسبة القروض المشكوك في تحصيلها إلى اجمالي القروض كانت متذبذبة خلال مدة الدراسة حيث بلغت ادنى مستوياتها خلال هذه السنوات (2011,2018,2021) حيث بلغت خلال هذه السنوات (2% , 1% , 1%) على التوالي وإن انخفاض هذه النسب ينذر بوجود ازمة مالية داخل مصرف بغداد نتيجة عدم تحصيل أموال هذه القروض في المدة المحددة.

شكل (٧) نسبة القروض المشكوك في تحصيلها إلى اجمالي القروض

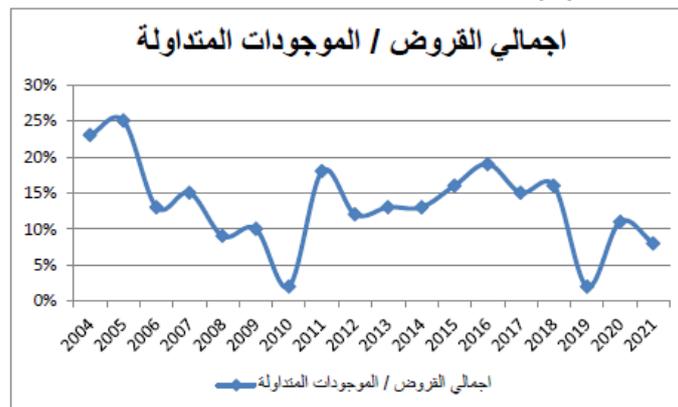


المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٤)

● نسبة اجمالي القروض / الموجودات المتداولة:

يتضح من الشكل (٨) ان نسبة اجمالي القروض / الموجودات المتداولة كانت في عام (2008) ونسبة (58%) ومن خلال هذا الشكل نلاحظ انها اعلى نسبة حققها مصرف التجاري العراقي خلال مدة الدراسة وهذه النسبة جيدة مقارنة مع اعوام (2012,2013,2014,2015) حيث كانت النسب تتراوح ما بين (2%,1%) خلال هذه السنوات وهي سنسبة قليلة جداً.

شكل (٨) نسبة القروض إلى الموجودات المتداولة



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٤)

المطلب الثاني قياس نسبة النمو المركب (Crop Growth Rate):

جدول (٥) قياس نسبة النمو المركب (Crop Growth Rate) بالدينار العراقي

ودائع CGR		
661,618,527,000	47.74%	2004 - 2009
834,615,353	-74.70%	2010 - 2015
1,157,462,988	7.94%	2016 - 2021
1,157,462,988	-22.79%	2004 - 2021
القروض CGR		
79,504,860,000	41.19%	2004 - 2009
1,375,142,023,777	137.79%	2010 - 2015
121,636,282	-9.01%	2016 - 2021
121,636,282	-24.41%	2004 - 2021

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على البيانات الربع السنوية

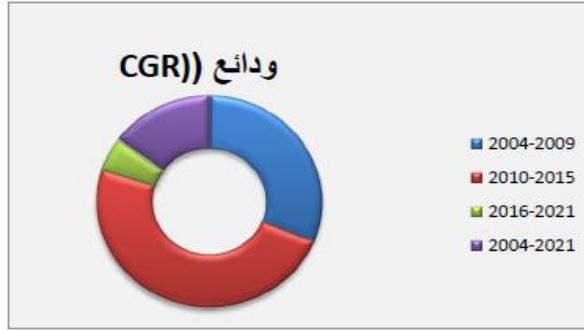
$$CAGR = \left(\frac{EB}{BB} \right)^{\frac{1}{n}} - 1$$

EB = Ending Balance | BB = Beginning Balance | n = Number of years

• CGR لقياس نسبة الودائع:

تم اجراء CGR الودائع لقياس نسبة الودائع الخاصة في مصرف فقد بلغت نسبة الودائع للمصرف للمدة (2009-2004) (47.74%) كما مبين في الشكل (٩)، كما تم اجراء CGR للنسبة نفسها للمدة من (2015-2010) وكانت النسبة قد انخفضت إلى (-74.70%) كما في الشكل (٩)، وفي المدة من (2021-2016) عادة نسبة الودائع للارتفاع فبلغت (7.94%) كما في الشكل (٩)، بعد ذلك تم اجراء الاختبار على طول مدة الدراسة من (2021-2004) وكانت نسبة الودائع لدى مصرف بغداد ذات اقيام سالبة حيث بلغت (-22.79%) كما في الشكل البياني (٩).

شكل (٩) ودائع CGR

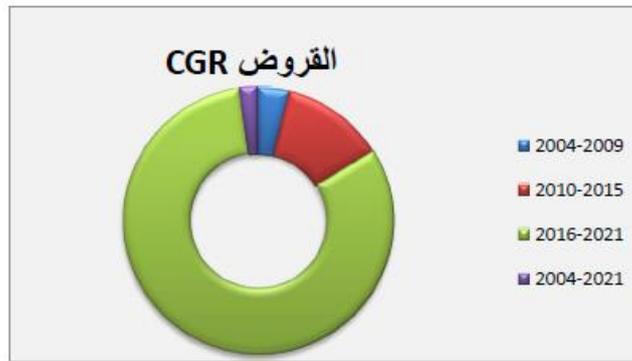


المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٥)

• CGR لقياس نسبة القروض:

تم اجراء اختبار CGR لنسبة القروض وكانت هذه النسبة قد بلغت للمدة من (2009-2004) (41.19%) وكما مبين من الشكل البياني (١٠)، اما المدة من (2010-2015) قد بلغت (137.79%) وهي نسبة مرتفعة كما مبين في الشكل (١٠)، بعد ذلك انخفضت نسبة القروض حيث وصلت إلى (-9.01%) للمدة من (2021-2016)، بعد ذلك تم اختبار CGR للمدة من (2021-2004) وكانت النسبة ذات أقيام سالبة فقد بلغت (-24.41%) وكما موضحة بالشكل البياني (١٠).

شكل (١٠) القروض CGR



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٥)

المبحث الثاني : المؤشرات الاحصائية الخاصة بمصرف سومر التجاري:

من خلال ما لوحظ في البيانات المتوفرة التابعة لمصرف سومر التجاري المأخوذة من البيانات الرئيسية الخاصة بالبنك المركزي حسب الجدول (٦) و(٧) كمت اظهرت النتائج انه اعلى نسبة القروض الى الودائع ف سجلها المصرف كانت في عام (٢٠١٨) اذ بلغت (٩٨%) اما ثاني اعلى نسبة القروض الى الودائع كانت في عام (٢٠١٤) اذ بلغت (٨٩%) اما ثالث اعلى نسبة كانت في عام (٢٠٢٠) تـذ بلغت (٨٥%) ويعود السبب الى الارتفاع في هذه الاعوام الى الزيادة المالية في القروض الممنوحة وانخفاض الودائع المكتسبة داخل المصرف، اما ادنى نسبة القروض الى الودائع كانت في عام (٢٠٠٦) اذ بلغت (٢%) ويمكن ان يعود السبب الى الانخفاض في نسبة القروض الى الودائع في هذا العام الى قيام المصرف يخفظ نسبة القروض الممنوحة من قبل وبالتالي يحتاج الى اعادة دراسة منح القروض من حيث المتابعة والتدقيق المستمر لكي يستطيع المصرف اعادة تنشيط الائتمان النقدي من خلال البحث عن استراتيجيات تخفيض الاحتياطي القانوني الى تساهم بصورة مباشرة من رفع المستوى المالي وزيادة القدرة المالية للمصرف وكذلك الحث على رفع من مستوى رأس المال المستثمر الذي هو العنصر الاساسي في عملية الائتمان وبالتالي يستطيع المصرف رفع القدرة المالية التي تسهم بشكل رئيسي في احداث تغيير واسع في سياسة الائتمان النقدي والمالي للمصرف وكذلك الاهتمام في المتغيرات التي تحصل في الودائع ورأس المال والاحتياطي القانوني باعتبار هذه المتغيرات هي مستقلة في العملية الائتمانية وكذلك استخدام اساليب مدروسة في الحد من مخاطر الائتمان لغرض زيادة نسبة القروض وكذلك بث روح الطمأنينة لدى الافراد في زيادة الودائع لدى المصرف مع توفير اساليب الحماية لتنمية الودائع وزيادة الارباح بصورة رئيسية وجيدة، وجد اثناء الدراسة على مجموعة من المؤشرات وتم تحليلها كما يأتي:

الفصل الثاني: دراسة وتحليل المؤشرات البيانية الخاصة بالمصارف التجارية العراقية

جدول (٦) بيانات مؤشرات مصرف سومر للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)

السنوات	الودائع	القروض	رأس المال المدفوع	الاحتياطيات
2004	4,836,918,474	370,000,000	6,000,000,000	545,381,567
2005	7,635,955,593	730,000,000	168,000,000,000	118,583,132
2006	13,465,081,629	220,500,000	2,180,096,000	1,449,501,399
2007	16,767,931,790	11,857,924,079	21,180,096,000	5,852,929,312
2008	277,799,481,137	16,750,012,778	45,000,000,000	4,751,753,897
2009	35,733,549,473	4,697,415,901	50,500,000,000	9,248,650,910
2010	38,595,640,000	4,918,214,800	70,500,000,000	5,738,956,212
2011	51,778,454,000	7,554,888,300	100,000,000,000	5,976,397,000
2012	104,957,333,000	7,469,228,200	151,000,000,000	7,687,372,000
2013	105,254,247,000	10,547,240,100	187,300,000,000	9,500,541,000
2014	160,107,649,000	143,049,826,000	250,000,000,000	10,507,823,000
2015	105,878,189,000	11,627,925,300	250,000,000,000	13,710,198,000
2016	67,663,355,000	10,806,223,200	250,000,000,000	8,078,522,000
2017	89,771,184,000	9,483,840,700	250,000,000,000	6,547,979,000
2018	80,745,045,000	78,931,479,000	250,000,000,000	6,685,210,000
2019	62,691,922,000	7,683,703,700	250,000,000,000	6,786,985,000
2020	54,593,890,000	46,027,988,000	250,000,000,000	6,938,552,000
2021	48,152,931,000	32,984,198,000	250,000,000,000	7,098,518,000
المجموع	1,326,428,757,096	405,710,608,058	2,801,660,192,000	117,223,853,429
AVG	78,025,221,006	23,865,329,886	164,803,540,706	6,895,520,790

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي الربع السنوية.

جدول (٧) نسب مؤشرات مصرف سومر التجاري للمدة (2004-2021)

السنوات	القروض الكلية / الودائع الكلية	اجمالي القروض / اجمالي الموجودات	تخصص القروض المشكوك في تحصيلها / اجمالي القروض	اجمالي القروض / الموجودات المتداولة
2004	8%	3%	4%	37%
2005	10%	3%	18%	3%
2006	2%	1%	1%	1%
2007	71%	25%	38%	29%
2008	6%	22%	22%	24%
2009	13%	5%	77%	5%
2010	13%	4%	9%	4%
2011	15%	4%	1%	5%
2012	7%	3%	4%	3%
2013	10%	3%	2%	4%
2014	89%	34%	3%	36%
2015	11%	3%	15%	3%
2016	16%	3%	4%	3%
2017	11%	2%	55%	3%
2018	98%	19%	1%	21%
2019	12%	2%	24%	2%
2020	84%	14%	3%	15%
2021	68%	9%	1%	10%

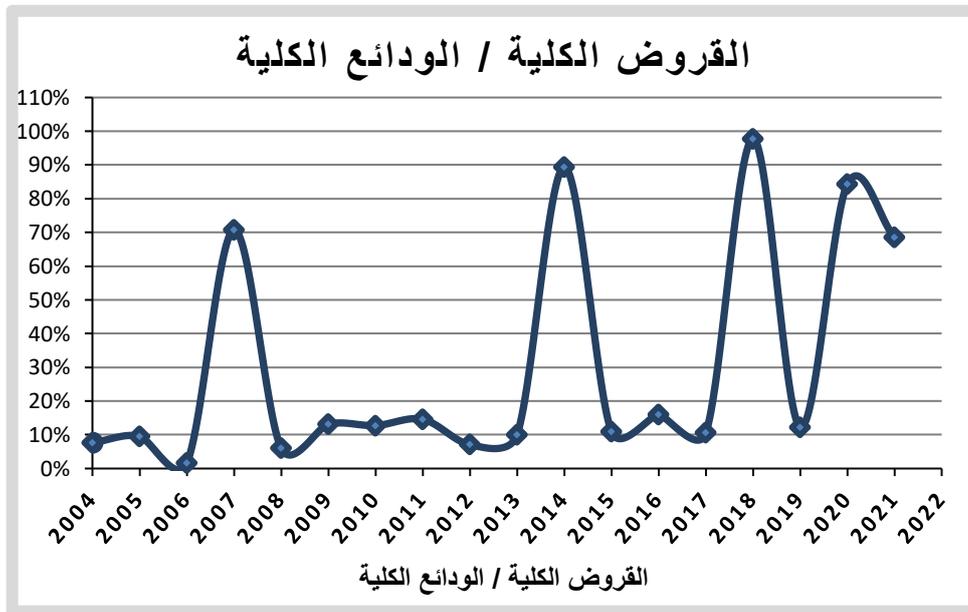
المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد جدول (٦).

المطلب الاول: تحليل المؤشرات الاحصائية :

• نسبة القروض الكلية / الودائع الكلية

يلاحظ من الشكل (١١) ان نسبة القروض الكلية إلى الودائع الكلية كانت متوازنة في بعض المستويات الا في سنة خلال مدة الدراسة وهي تسجل ادنى مستوى سنة (2006) بالنسبة (2%) وذلك بسبب الظروف الامنية التي مر بها البلد الا انها سجلت بالسنوات التي تليها وعاودت بالارتفاع حيث سجلت خلال سنة الدراسة (2018) اعلى نسبة وقد بلغت (89%) وتعتبر اعلى نسبة سجلها مصرف سومر التجاري حسب ما مبين في الشكل (١١) بسبب التغيرات الحاصلة في اسعار النفط التي سجلت ارتفاعا ملحوظ.

شكل (١١) نسبة القروض الكلية إلى الودائع الكلية

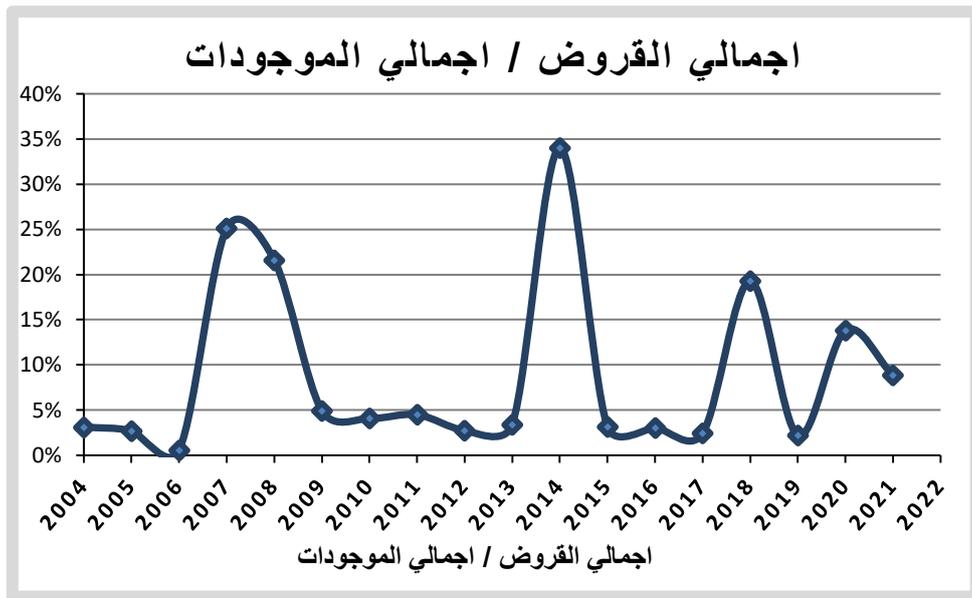


المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٧)

• نسبة اجمالي القروض / اجمالي الموجودات

يوضح الشكل (١٢) ان نسبة اجمالي القروض إلى اجمالي الموجودات كانت متذبذبة وما بين مرتفعة الا في سنتين خلال مدة الدراسة وهي التي سجلت ادنى مستوى قد بلغت (-2006) (2019) إذ بلغت (1%-2%) بسبب الوضع والظروف الامنية التي مر بها العراق وكذلك سنة (2006) وكذلك (2019) بسبب مرور الاقتصاد العراقي بمرحلة الانكماش خلال تلك المدة.

شكل (١٢) نسبة اجمالي القروض إلى اجمالي الموجودات

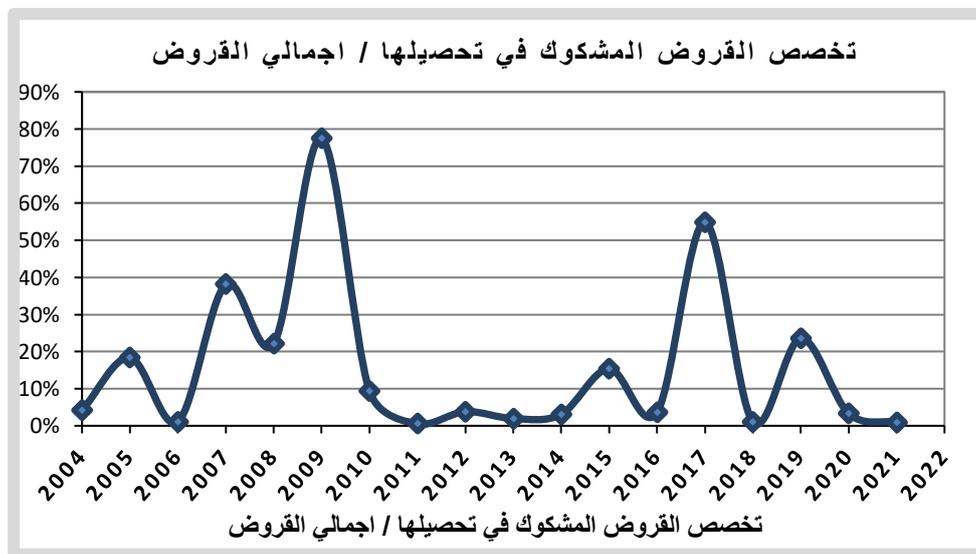


المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٧)

• نسبة القروض المشكوك في تحصيلها / اجمالي القروض

يبين الشكل (١٣) ان نسبة القروض المشكوك في تحصيلها إلى اجمالي القروض كانت متذبذبة خلال مدة الدراسة حيث بلغت ادنى مستوياتها خلال السنوات (2021,2008,2006) حيث بلغت خلال هذه السنوات (1%,1%,1%) على التوالي وانخفاض هذه النسب بنذر بوجود ازمة مالية داخل مصرف سومر التجاري نتيجة عدم تحصيل اموال هذه القروض في المدة المحددة.

شكل (١٣) نسبة اجمالي القروض إلى اجمالي الموجودات

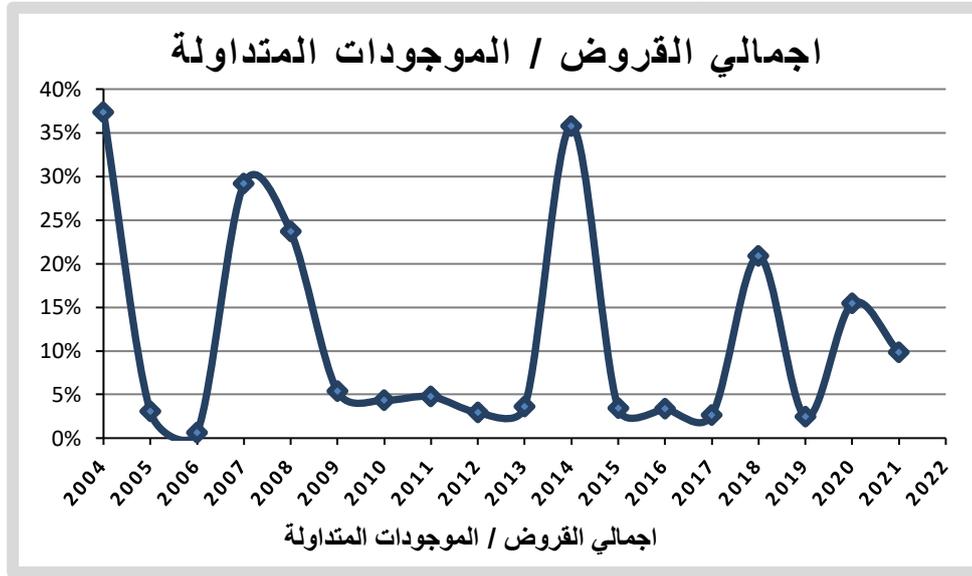


المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٧)

• نسبة اجمالي القروض / الموجودات المتداولة

يتضح من الشكل (١٤) ان نسبة اجمالي القروض إلى اجمالي الموجودات المتداولة كانت في عام (2004) وبلغت (37%) ويلاحظ من الشكل ان هذه النسب هي أعلى نسبة حققها مصرف سومر خلال مدة الدراسة وهذه النسبة جيدة مقارنة مع اعوام (2006,2019) حيث كانت النسبة فيها (2%,1%) وهي نسبة قليلة جداً.

شكل (١٤) نسبة القروض إلى الموجودات المتداولة



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٧)

المطلب الثاني: قياس نسبة النمو المركب (Crop Growth Rate):

جدول (٨) قياس نسبة النمو المركب (Crop Growth Rate) بالدينار العراقي

ودائع CGR		
35,733,549,473	49.18%	2004 - 2009
105,878,189,000	22.36%	2010 - 2015
48,152,931,000	-6.58%	2016 - 2021
48,152,931,000	14.47%	2004 - 2021
القروض CGR		
4,697,415,901	66.24%	2004 - 2009
2,080,236,688	-15.81%	2010 - 2015
32,984,198,000	25.00%	2016 - 2021
32,984,198,000	30.23%	2004 - 2021

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على البيانات الربع سنوية

• CGR لقياس نسبة الودائع:

تم اجراء CGR لقياس نسبة الودائع الخاصة في مصرف سومر التجاري فقد بلغت نسبة الودائع للمصرف للمدة (2009-2004) (49.18%) كما مبين في الشكل (١٥)، كما تم اجراء CGR للنسبة نفسها للمدة من (2015-2010) وكانت النسبة قد انخفضت إلى (22.36%) كما في الشكل (١٥)، وفي المدة من (2021-2016) نلاحظ انخفاض نسبة الودائع إلى مستوى ادنى بلغت (-6.58%) وهي ادنى مستوى سجلت خلال مدة الدراسة وحسب الشكل (١٥)، وومن ثم تم اعادة قياس النسبة للمدة (2021-2004) وكانت نسبة الودائع قد بلغت (14.47%) وهي النسبة الكلية خلال مدة الدراسة وكما موضح في الشكل (١٥).

شكل (١٥) ودائع CGR

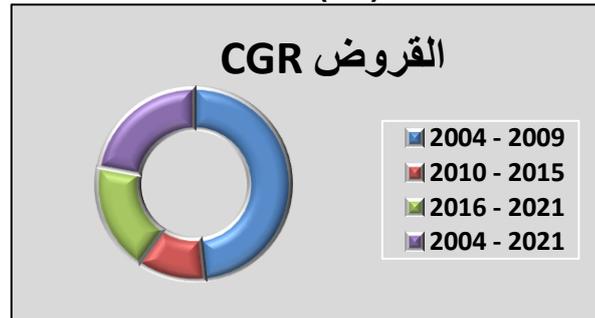


المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٨)

• CGR لقياس نسبة القروض:

تم اجراء CGR لقياس نسبة القروض وكانت هذه النسبة قد بلغت للمدة من (2009-2004) (66.24%) وهي اعلى نسبة سجلت خلال مدة الدراسة كما في الشكل (١٦)، واما المدة من (2015-2010) وقد بلغت (-15.81%) وهي ادنى مستوى سجلها مصرف سومر خلال مدة الدراسة حسب الشكل (١٦)، اما المدة من (2021-2016) وقد بلغت (25.00%) وهي التي عاودت بالارتفاع عن سابقتها وحسب الشكل (١٦)، اما بعد ذلك تم اجراء الاختبار CGR للمدة من (2021-2004) وكانت النسبة قد بلغت (30.23%) وهي نسبة ذات اقيام ايجابية خلال مدة الدراسة وحسب الشكل (١٦).

شكل (١٦) القروض CGR



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٨)

المبحث الثالث : المؤشرات الاحصائية الخاصة بمصرف التجاري العراقي:

من خلال ما لوحظ في البيانات المتوفرة التابعة لمصرف التجاري العراقي المأخوذة من البيانات الرئيسية الخاصة بالبنك المركزي حسب الجدول (٩) و(١٠) تبين ان المصرف التجاري العراقي واجه اعلى نسبة القروض الى الودائع في عام (٢٠١٠) حيث بلغ (٤٥%) اماثاني اعلى نسبة هي القروض الى الودائع كانت عام (٢٠٠٤) ان بلغ (٤٤%) اما ثالث اعلى نسبة كانت (٢٠٠٦) وكانت (٣٣%) وجود السبب الى الارتفاع بعدم التزام البنك بالقوانين والتشريعات التي وضعها البنك المركزي اما ادنى نسبة للتعثر كانت في عام (٢٠١٦) وقد بلغت (١%) ويعود السبب الى الانخفاض ان نسبة التعثر في هذه السنة نتيجة قيام المصرف في رفع درجات الرفاهية والمتابعة والتدقيق على القروض، ويحتاج المصرف الى بعض التغيرات في الاستراتيجيات المستخدمة في اسعار الاسهم اي انه لم يحقق اي تطور ايجابي في اسعار الاسهم محفظة المصرف في اسهم الشركات العراقية وكذلك عدم ممارسة المصرف اي نشاط تجاري خارجي، تحتاج الى دراسة درجات الرقابة المستحقة في منح القروض الكلية برفع من مستوى الاستثمار الذي يعاني منه المصرف كذلك في البحث عن طرق جديدة في التطور التقني في استخدام انظمة المدفوعات الالكترونية مثل (mustrcash) وخدمة التي تتيح للزبائن امكانية معرفة الرصيد (mobicash) وكذلك ساعد المصرف من رفع امكانية تنمية الموارد المالية من خلال استخدام اجهزة الصرف الالي (ATM).

الا انه يحتاج الى معالجة ضعف انظمة الرقابة المالية لزيادة الائتمان النقدي وكذلك تغيير استراتيجية انخفاض ايرادات النشاط الخدمي والايادات الاخرى يقابله زيادة في المصروفات التحويلية والمصروفات الاخرى من خلال اعادة بعض الاجراءات الاحترازية وللتنسيق بين البنك المركزي والمصرف التجاري استخدام استراتيجيات رفع القدرة المالية وكذلك تقليل نسبة الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي من اجل زيادة الاستثمار ورفع المستوى المالي للائتمان النقدي. وجد اثناء الدراسة على مجموعة من المؤشرات وتم تحليلها كما يأتي:

الفصل الثاني: دراسة وتحليل المؤشرات البيانية الخاصة بالمصارف التجارية العراقية

جدول (٩) بيانات مؤشرات المصرف التجاري العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)

الاحتياطيات	رأس المال المدفوع	القروض	الودائع	السنوات
2,549,400,927	10,000,000,000	14,481,961,628	33,209,436,226	2004
2,661,419,493	60,000,000,000	2,504,436,629	84,418,155,246	2005
3,776,569,227	60,000,000,000	25,706,336,714	78,863,915,477	2006
5,304,007,663	60,000,000,000	2,343,368,200	92,692,598,817	2007
7,053,088,121	60,000,000,000	10,143,632,341	89,338,055,340	2008
24,150,645,064	60,000,000,000	6,660,802,713	86,892,770,560	2009
34,538,893,000	60,000,000,000	35,965,611,600	80,272,452,103	2010
35,184,629,395	100,000,000,000	8,291,465,500	83,430,122,075	2011
43,200,259,288	100,000,000,000	2,311,016,973	112,077,560,154	2012
46,579,178,046	150,000,000,000	3,956,341,543	96,691,418,365	2013
34,385,241,180	250,000,000,000	7,154,494,691	121,063,102,866	2014
24,201,298,497	250,000,000,000	9,101,997,145	89,784,099,000	2015
12,933,142,000	250,000,000,000	1,486,164,400	117,737,848,000	2016
13,931,797,000	250,000,000,000	41,576,181,000	134,225,248,000	2017
15,035,389,000	250,000,000,000	11,914,589,000	134,549,823,000	2018
15,689,715,000	250,000,000,000	11,446,640,000	146,011,721,000	2019
19,235,273,000	250,000,000,000	18,840,651,000	272,745,127,000	2020
20,534,060,000	250,000,000,000	27,136,047,000	159,654,573,000	2021
360,944,005,901	2,720,000,000,000	241,021,738,077	2,013,658,026,229	المجموع
21,232,000,347	160,000,000,000	14,177,749,299	118,450,472,131	AVG

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي الربع السنوية.

جدول (١٠) نسب مؤشرات مصرف التجاري العراقي للمدة (2021-2004)

اجمالي القروض / الموجودات المتداولة	تخصص القروض المشكوك في تحصيلها / اجمالي القروض	اجمالي القروض / اجمالي الموجودات	القروض الكلية / الودائع الكلية	السنوات
21%	2%	20%	44%	2004
28%	#VALUE!	2%	3%	2005
16%	41%	13%	33%	2006
12%	1%	1%	3%	2007
58%	15%	5%	11%	2008
4%	20%	3%	8%	2009
20%	2%	18%	45%	2010
4%	1%	3%	10%	2011
1%	40%	1%	2%	2012
1%	23%	1%	4%	2013
2%	14%	2%	6%	2014
2%	12%	2%	10%	2015
36%	23%	4%	1%	2016
9%	13%	9%	31%	2017
3%	55%	3%	9%	2018
3%	57%	3%	8%	2019
3%	#VALUE!	3%	7%	2020
5%	#VALUE!	53%	17%	2021

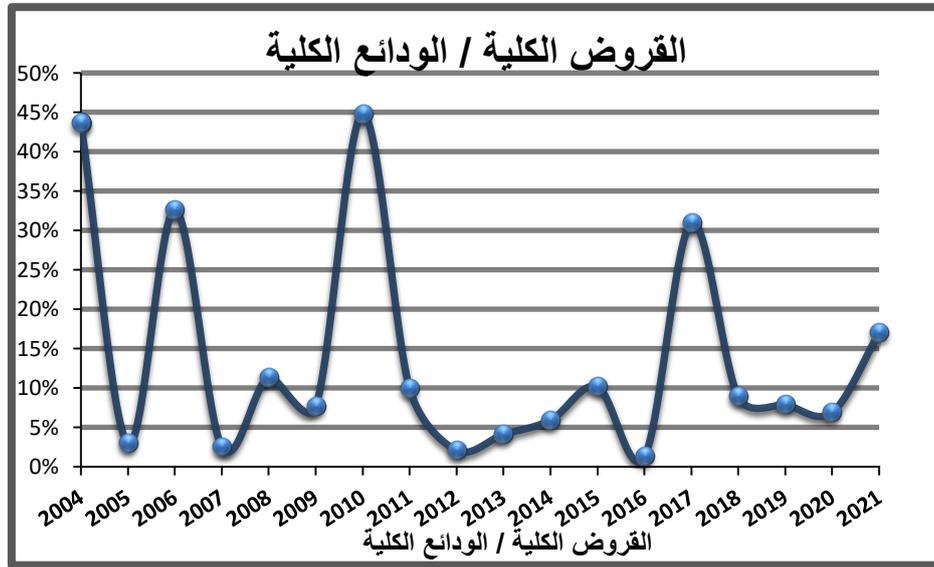
المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد جدول (٩).

المطلب الاول: تحليل المؤشرات الاحصائية :

• نسبة القروض الكلية / الودائع الكلية

يلاحظ من الشكل (١٧) ان نسبة القروض الكلية إلى الودائع الكلية كانت مرتفعة خلال السنوات (2004,2006,2010,2017)؛ وذلك بسبب انفتاح العراق على العالم الخارجي وكذلك الزيادة الحاصلة في انتاج وتصدير النفط والمصاحب في ارتفاع اسعار النفط مع وجود موازنات مالية مرتفعة خلال هذه المدة مما ساعد على ارتفاع نسبة الودائع والقروض اما بقية السنوات خلال مدة الدراسة نلاحظ وجود تذبذب في المستوى حيث وصل إلى ادنى مستوى من الانخفاض وهي نسبة (2%) سنة (2021)؛ وذلك نتيجة التغيرات الاقتصادية على مستوى العالم مما انعكس على القطاع المصرفي العراقي عامة وخصوصاً المصرف التجاري العراقي.

شكل (١٧) نسبة القروض الكلية إلى الودائع الكلية



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١٠)

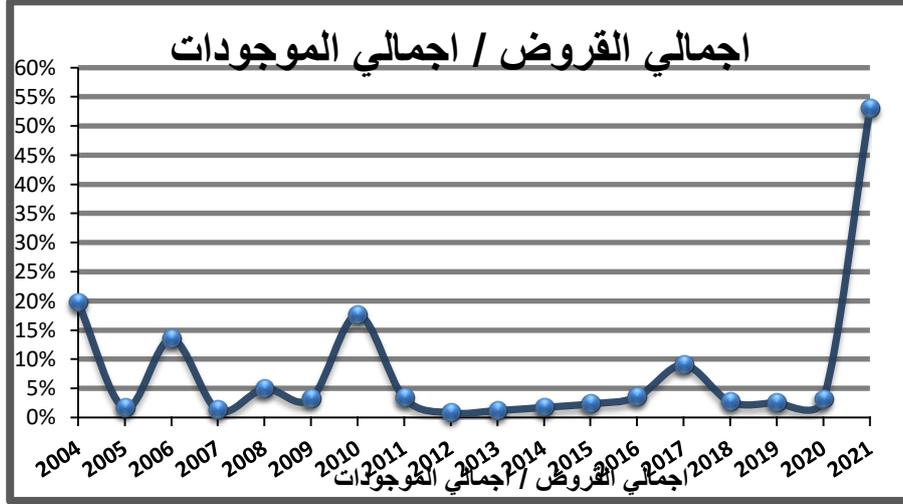
• نسبة اجمالي القروض / اجمالي الموجودات:

يوضح الشكل (١٨) ان نسبة اجمالي القروض إلى اجمالي الموجودات كانت منخفضة خلال مدة الدراسة حتى وصلت إلى ادنى مستوى خلال السنوات (2007,2012,2013) وهي (1%) بسبب تخوف مصرف التجاري العراقي في منح القروض نتيجة التغيرات الخطيرة التي مرت على العراق نتيجة سيطرة عصابات تنظيم القاعدة مع عدم وجود استقرار امني في تلك المدة إلا أنها

الفصل الثاني: دراسة وتحليل المؤشرات البيانية الخاصة بالمصارف التجارية العراقية

ارتفعت خلال (2021) حتى وصلت إلى نسبة (53%) بسبب ارتفاع اسعار النفط إلى أعلى مستوى.

شكل (١٨) نسبة اجمالي القروض إلى اجمالي الموجودات

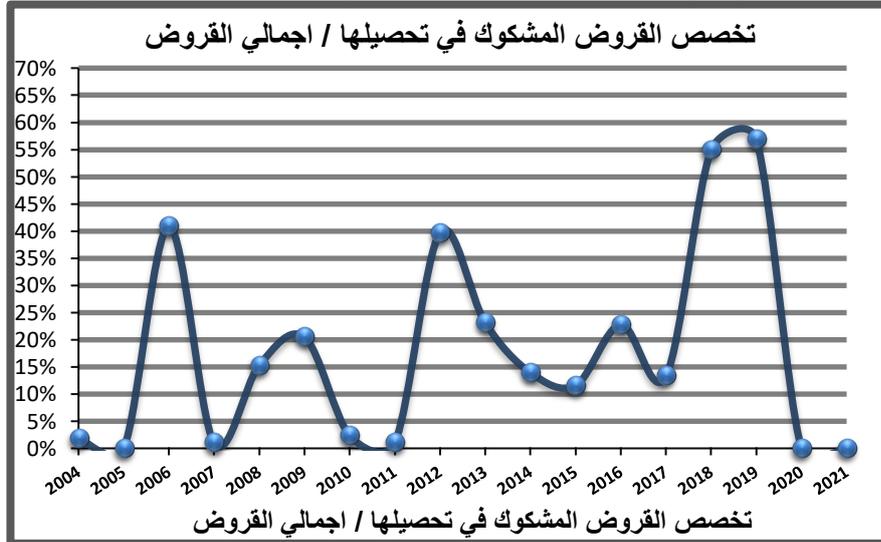


المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١٠)

• نسبة القروض المشكوك في تحصيلها / اجمالي القروض:

يبين الشكل البياني (١٩) ان نسبة القروض المشكوك في تحصيلها إلى اجمالي القروض كانت متذبذبة خلال مدة الدراسة فقد بلغت خلال هذه السنوات (0%,1%,0%,0%) على التوالي وان انخفاض هذه النسب ينذر بوجود ازمة مالية داخل المصرف التجاري العراقي نتيجة عدم تحصيل اموال هذه القروض في وقتها المقرر.

شكل (١٩) نسبة القروض المشكوك في تحصيلها إلى اجمالي القروض



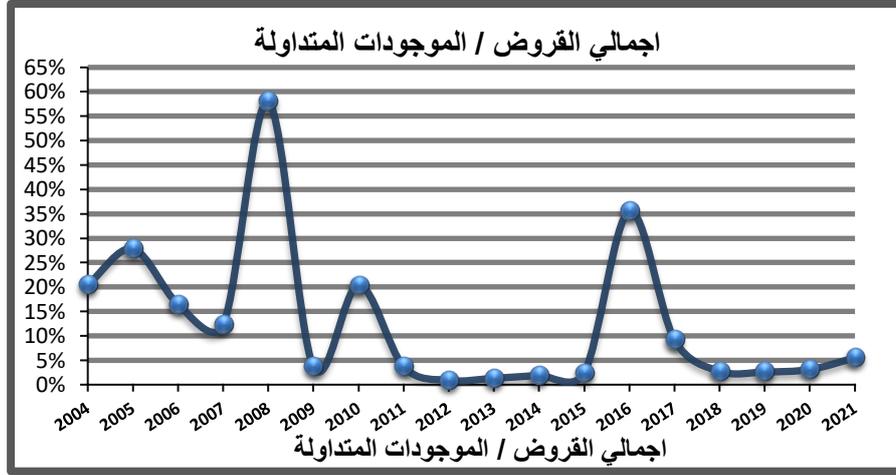
المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١٠)

الفصل الثاني: دراسة وتحليل المؤشرات البيانية الخاصة بالمصارف التجارية العراقية

• نسبة اجمالي القروض / الموجودات المتداولة :

يتضح من الشكل (٢٠) ان نسبة اجمالي القروض / الموجودات المتداولة كانت في عام (2008) ونسبة (58%) ومن خلال هذا الشكل نلاحظ انها اعلى نسبة حققها مصرف التجاري العراقي خلال مدة الدراسة وتعتبر هذه النسبة جيدة مقارنة مع اعوام (2012,2013,2014,2015) فكانت النسب تتراوح ما بين (1%,2%) خلال هذه السنوات وهي نسبة قليلة جداً.

شكل (٢٠) نسبة القروض إلى الموجودات المتداولة



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١٠)

المطلب الثاني: قياس نسبة النمو المركب (Crop Growth Rate):

جدول (١١) قياس نسبة النمو المركب (Crop Growth Rate) بالدينار العراقي

ودائع CGR		
86,892,770,560	21.21%	2004 - 2009
89,784,099,000	2.26%	2010 - 2015
159,654,573,000	6.28%	2016 - 2021
159,654,573,000	9.68%	2004 - 2021
القروض CGR		
6,660,802,713	-14.39%	2004 - 2009
142,114,438,969	31.63%	2010 - 2015
27,136,047,000	78.77%	2016 - 2021
27,136,047,000	3.76%	2004 - 2021

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على البيانات الربع السنوية

• CGR لقياس نسبة الودائع:

تم اجراء CGR الودائع لقياس نسبة الودائع الخاصة في مصرف التجاري العراقي حيث بلغت نسبة الودائع للمصرف للمدة (2009-2004) (21,21%) كما مبين في الشكل (٢١) وتم اجراء CGR للنسبة نفسها للمدة من (2010-2015) وكانت النسبة قد انخفضت إلى (2.26%) كما في الشكل (٢١)، وفي المدة من (2016-2021) عادة نسبة الودائع للارتفاع حيث بلغت (6.28%) كما في الشكل بعد ذلك تم اجراء الاختبار على طول مدة الدراسة من (-2021 2004) وكانت الودائع لدى مصرف التجاري ذات قيم موجبة وقد بلغت (9.68%) كما في الشكل (٢١).

شكل (٢١) ودائع CGR



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١١)

• CGR لقياس نسبة القروض:

تم اجراء اختبار CGR لنسبة القروض وكانت هذه النسبة قد بلغت للمدة من (2009-2004) (-14.39%) ثم عاودت بالارتفاع وكما مبين من الشكل (٢٢)، بعد ذلك تم اجراء الفحص للمدة من (2016-2021) نلاحظ وصلت إلى (78.79%) وهي نسبة مرتفعة جداً عن سابقها بعد ذلك تم اجراء الفحص للمدة خلال مدة الدراسة من (2021-2004) حيث بلغت (3.76%) وكما موضحة بالشكل (٢٢).

شكل (٢٢) القروض CGR



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١١)

الفصل الثالث

قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات المصارف التجارية العراقية

المبحث الاول : وصف وتقدير معلمات النموذج.

المبحث الثاني : الاساليب القياسية الخاصة بالمصارف التجارية العراقية.

المبحث الثالث : قياس وتحليل الاختبارات المستخدمة.

تمهيد :-

يتضمن الفصل الثالث المنهج القياسي الذي سوف يستخدم في تقدير النماذج القياسية الذي يتضمن عدة جوانب سيتم التعرف عليها تباعاً.

يعرف المنهج القياسي على انه نموذج اقتصادي يبين العلاقة لبعض المتغيرات الاقتصادية ومعرفة مدى تأثيرها على المتغير التابع خلال مدة زمنية معينة.

وقد أصبح الاقتصاد القياسي التحليلي من ضمن العلوم بالغة الأهمية وذلك بوصفه اداة رئيسية يمكنها تقدير مكونات النظرية الاقتصادية بأعطائها تقديرات تكون واقعية واكثر قبولاً.

يحاول علم الاقتصاد القياسي الجمع بين النظرية الاقتصادية والأساليب الرياضية والطرق الاحصائية وذلك من اجل الحصول على تقديرات كمية بالامكان استخدامها في اتخاذ القرار والتنبؤ.

لا يقتصر تحليل العوامل الاقتصادية التي تكون مؤثرة على الاقتصاد العراقي على الجانب الوصفي فقط وان لابد من تحديد وقياس أثرهما ونسبة مساهمة هذه التغيرات التي تحدث في الموارد المالية ضمن مدة الدراسة من (٢٠٠٤ - ٢٠٢١) التي تتم دراستها عن طريق الاستعانة بالاقتصاد القياسي الذي يعدّ من الاساليب المتبعة عادة في ذلك الامر بوصفها تتميز بالإمكانية العالية لتحديد طبيعة هذه المتغيرات.

- المتغير المستقل: (ودائع، قروض).
- المتغير التابع: (رأس المال، الاحتياطيات).
- المتغير العشوائي: يتضمن المتغير العشوائي عادة على المتغيرات التي من الصعب قياسها كالعادات والتقاليد وسلوك الفرد وكذلك قد يتضمن متغيرات حقيقية يتعذر احتسابها كالتدفقات المالية والدولية؛ وذلك لصعوبة الحصول على المعلومات الكافية لهذه البيانات.

يقوم الباحث في هذه المرحلة إلى قياس أو تقدير المعلمات بعد صياغة العلاقات في شكل رياضي ويعتمد الباحث على بيانات واقعية تم تجميعها على ضوء بناء النموذج.

المبحث الاول : وصف وتقدير معلمات النموذج:-

يقوم الباحث بتجميع البيانات للمتغيرات المستقلة ك(الودائع و القروض) والتابعة ك(رأس المال والاحتياطيات) التي تكون داخل النموذج من مصادر متعددة ، وهذه البيانات اما على شكل سلاسل زمنية تعطي قيمة عددية للمتغيرات من مدة إلى اخرى أو بيانات مقطعية توضح القياسات التي يأخذها متغير ما بالنسبة لمفردات عينة ما عند نقطة زمنية معينة أو بيانات سلسلة مقطعية وهي تحتوي على مزيج من بيانات السلسلة الزمنية والبيانات المقطعية ، واختيار الطريقة المناسبة للقياس يوجد عديد من الطرق القياسية التي من الممكن استخدامها لقياس العلاقات الاقتصادية منها:

١- المعادلات الفردية وتكون ضمن معادلة واحدة منها.

أ- المربعات الصغرى الاعتيادية.

ب-المربعات الصغرات ذات المرحلتين.

ج- المربعات الصغرى غير المباشرة.

٢- المعادلات الانية: في المعادلات الانية لا يمكن تقدير المعلمات لمعادلة واحدة ولا بد من اخذ

بقيمة المعلمات في المعادلات الاخرى.(١)

واهم الطرق المتبعة هي :

• طريقة المربعات الصغرى ذات ثلاث مراحل.

• طريقة الامكان الاعظم باستخدام معلومات كاملة.

المطلب الاول : التوصيف النظري لنموذج القياس:

من خلال ملاحظة متغيرات عينة الدراسة وجد لدينا اربعة متغيرات يمكن من خلالها اعطاء وصف للنموذج المستخدم في عينة الدراسة وهي المتغيرات المستقلة (الودائع و القروض) والمتغيرات التابعة (رأس المال و الاحتياطيات)، يمكن استخدام هذه المتغيرات وملاحظة مدى تغيرها وتأثيرها على النحو التالي (هل ان المتغيرات التابعة تتأثر من عدمه) حيث ان المتغير الاول المستقل (الودائع) يمكن قياس معدل تأثيره على المتغير التابع (رأس المال و الاحتياطيات) وكذلك قياس معدل المتغير المستقل الثاني (القروض) يمكن قياس معدل تأثيره على المتغيرات التابع (رأس المال و الاحتياطيات) وهل توجد علاقة ارتباط بين هذه المتغيرات وكذلك قبول او رفض الفرضيات المستخدمة في عينة الدراسة من خلال المعادلات التالية:

(١) مقدمة في الاقتصاد القياسي، محمد صالح تركي القرشي، طبعة الأولى، الورق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤، ص ٣-١.

$$PACA = f(DEP, LON) \dots\dots\dots(1)$$

$$RES = f(DEP, LON) \dots\dots\dots(2)$$

- المتغير DEP (الودائع) هو متغير مستقل.
- المتغير LON (القروض) هو متغير مستقل.
- المتغير PACA (رأس المال المدفوع) هو متغير تابع.
- المتغير RES (الاحتياطيات) هو متغير تابع.

المطلب الثاني: الأساليب القياسية والاختبارات المستخدمة في التحليل:

أولاً: اختبار جذر الوحدة (السكون) اختبار ديكي - فولر :

ان تحليل السلاسل الزمنية يعد جزءاً من الطرائق الاحصائية المهمة التي تتناول سلوك الظواهر وتفسيرها بمدد (فترات) زمنية متعددة، عليه فالسلاسل الزمنية تكون مستقرة بشكل تام حيث يتم ادخال المتغيرات عينة الدراسة (مستقلة: ودائع وقروض) وما هو تأثيرها على المتغيرات (تابعة: رأس المال والاحتياطيات) وكيف اذا توفرت فيها الشروط الآتية^(١):-

أ- ثبات الوسط الحسابي :- $E(X_t) = U$

ب- ثبات قيمة التباين :- $Var(X_t) = \sigma_x^2$

ج- امتلاك السلسلتين (X_{t+k}, X_t) ارتباطاً مشتركاً ومعتمداً على الازاحة K اي ان التباين المشترك هو :-

$$Y_k = Cov(X_t, X_{t+k}) = E[(X_t - U)(X_{t+k} - U)]$$

اذ يهدف اختبار السكون إلى فحص خواص السلاسل الزمنية للمتغيرة ، والتأكد من مدى سكونها، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على جهة فإذا كانت السلسلة مستقرة اصلاً اي ان السلسلة متكاملة من الرتبة (صفر) وهي بذلك لا تحمل جذر الوحدة (0) 1، اما اذا استقرت السلسلة بعد أخذ الفرق الأول فإن السلسلة تكون متكاملة من الرتبة (1) اي (1) 1 وهكذا حتى تستقر السلسلة، ويقصد باستقرارية السلاسل الزمنية من الناحية الاحصائية ان يكون الوسط الحسابي والتباين ثابتين، اي ان السلسلة تكون مستقرة إذ تذبذبت عن وسط حسابي ثابت، مع تباين ثابت ليس له علاقة

(١) عبد اللطيف حسن شومان وعلي عبد الزهرة حسن ، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الابطاء (ARDL) ، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ٤٣ المجلد التاسع ، ٢٠١٣ ، ص١٧٦.

الفصل الثالث: قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات المصارف التجارية العراقية.

بالزمن^(١)، ويمكن للسلاسل الزمنية غير الساكنة ان تصبح ساكنة عن طريق اضافة متغير الزمن إلى عمليات التحليل المتعددة العوامل لازالة الاتجاه العام، واطافة متغير وهمي وتحويل البيانات الشكلالأسوي أو اللوغارتمي^(٢).

إنّ معظم السلاسل الزمنية تتسم بعدم الاستقرار والسبب في ذلك يعود إلى احتوائها على جذر الوحدة اذ يؤدي وجود هذا الجذر في اي سلسلة زمنية للمتغيرات إلى عدم استقرار تباين ومتوسط هذه المتغيرات خلال الزمن، وتجدر الاشارة هنا إلى انه عند القيام بإجراء تحليل الانحدار على سلاسل زمنية وتحتوي على جذر الوحدة دون معالجتها سيؤدي إلى وجود ارتباط زائف بينها فضلا عن حدوث جملة من المشاكل في عملية التحليل^(٣)؛ لذا عند اجراء اي تحليل قياسي لابد من القيام باجراء اختبار خصائص السلاسل الزمنية المستخدمة للتأكد فيما بعد اذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة او غير مستقرة، فاذا كانت غير مستقرة واخضعناها لعملية التحليل ستظهر لدينا مشكلة الانحدار الزائف الذي لا يعطي اي معنى حقيقي للنتائج ولا يقدم تفسيراً اقتصادياً لها^(٤) والمقصود بالانحدار الزائف (هو وجود اتجاه عام في السلاسل الزمنية للمتغيرات قد يؤدي إلى وجود علاقة معنوية بين هذه المتغيرات حتى ولو كان الاتجاه العام هو الشيء الوحيد المشترك بينها)^(٥)، وتجدر الاشارة إلى أن عدم استقرار السلاسل الزمنية التي تمثل بيانات حقيقية يعود إلى شكلها ونمط هذه السلاسل فهي اما تكون من نمط (Trend Stationary) أو من نمط (Difference Stationary) ويمكن توضيحها كالآتي^(٦):-

١- النمط الأول Ts :- يعني انها سلاسل زمنية غير متغيرة لها معادلة باتجاه عام محددة

مع شكل عشوائي مستقر توقعه صفر وتباينه ثابت.

(1) Gity Melard , Methode Deper vision Acurt Terme , Bruscelles , Educa Tion Ellipses , 1990 , P,281

(٢) أحمد السيد عبد اللطيف حسن ، تقدير دالة الطلب على النقود في مصدر خلال المدة (١٩٨١-٢٠١١) ، بحوث اقتصادية عربية ، العدد ٦٧-٦٨ ، ٢٠١٤ ، ص ٢٧.

(3) Paresh Narayan and Russell Smyth , Energy Energy Consumption And Real GDP in G7 Countries : New Evidwnc From Panel cointegration with struct ural breaks , Energy Economics , 30 , 2008 , P.230-235

(٤) نوال محمود حمود ، استخدام منهج تحليل التكامل المشترك لبيان اثر المتغيرات النقدية والحقيقية في التضخم ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ٤ ، العدد٧، ٢٠١١ ، ص ١٨١

(٥) نبيل مهدي الجنابي ، نماذج السياسات النقدية والمالية مع تطبيق معادلة (st.louis) على الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١١ ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، السنة الثامنة ، العدد ٢٢ ، ص٦٢.

(٦) عثمان نقار واخرون منهجية (Box – Jenkins) في تحليل السلاسل الزمنية والنمو دراسة تطبيقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد ٣ ، المجلد٢، ٢٠١١ ، ص ١٢٩

٢- النمط الثاني DS :- هي سلاسل زمنية غير مستقرة وذات اتجاه عام عشوائي، ويتميز بوجود جذر الوحدة ومن اجل جعلها مستقرة يتم اخيارها عن طريق اختبار ديكي فولر البسيط او الموسع.

والاختبار سلسلة زمنية معينة توجد عدة اختبارات احصائية اهمها اختبار ديكي فولر البسيط والذي يتضمن نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة (1) AR إذ إنه يأخذ الشكل : $Y_t = Y_{t-1} + U_t \emptyset$ ، اذ ان U_t هي الخطأ العشوائي؛ لذا فإن التغير في Y_t يساوي: $Y_t - Y_{t-1} = \emptyset$ ، على اعتبار انه ذو وسط حساب معدوم وتباين ثابت لذا فإن فرضية الاختبار تكون بالشكل الآتي^(١) :-

$$H_0 : |\emptyset| = 1$$

$$H_1 : |\emptyset| < 1$$

وتقدر هذه الفرضية عن طريق صيغ الانحدار والتي تأخذ الانحدار بالصيغة ابسيطة ثم الانحدار مع الحد الثابت واخرها الانحدار مع الحد الثابت والاتجاه العام وهي :-

$$\Delta Y_t = (\emptyset - 1) Y_{t-1} + U_t \quad \text{١- النموذج البسيط}$$

$$\Delta Y_t = (\emptyset - 1) Y_{t-1} + C + U_t \quad \text{٢- النموذج مع حد ثابت}$$

$$\Delta Y_t = (\emptyset - 1) Y_{t-1} + bt + C + U_t \quad \text{٣- النموذج مع حد ثابت واتجاه عام}$$

عن طريق النماذج والفرضيات المذكورة آنفاً فإذا تحققت فرضية العدم (H_0) في احد هذه النماذج فإن السلسلة توصف بأنها غير مستقرة وبالعكس بالنسبة لفرضية (H_1)، وتجدر الاشارة هنا إلى ان هذا الاختبار يقترن بالتطبيق فقط في حالة الانحدار البسيط او من الدرجة الأولى ($AR(1)$).

اما اختبار جذر الوحدة الثاني يطلق عليه اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) والذي يتميز بأنه لا يبقى خطأ الارتباط بين المتبقيات فضلاً عن استخدامه في نماذج السلاسل الزمنية المعقدة والكبيرة، اذ طور عام 1981 معادلات الانحدار التي طرحها في الاختبار البسيط إذ أصبحت بالصيغة الآتية^(٢) :-

(١) سليم حمود ، دراسة تطبيقية قياسية للتنبؤ بدالة الطلب على النقدي في الجزائر ، ابحاث ادارية واقتصادية ، العدد ١ ، ٢٠١٢ ، ص ٤٤ .

(٢) كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق واخرون ، دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عمل ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة العاشرة ، العدد ٣ ، ٢٠١٢ ، ص ١٥٣ .

١- من غير حد ثابت واتجاه زمني

$$\Delta Y_t = (P - 1)Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k P_f \Delta Y_{t-j} + \xi_t$$

٢- بدون اتجاه زمني

$$\Delta Y_t = a + (P - 1)Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k P_f \Delta Y_{t-j} + \xi_t$$

٣- مع حد ثابت واتجاه زمني

$$\Delta Y_t = a + \beta T + (P - 1)Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k P_f \Delta Y_{t-j} + \xi_t$$

ويهدف هذا الاختبار إلى التأكد من الفرضيات عن طريق اختبار وجود معنوية او عدم وجودها للثابت (C)، كذلك احتواء السلسلة او عدم احتوائها على معلمة الاتجاه العام (b) بمعنى^(١) :-

- الثابت ليس له معنوية $H_0 : C = 0$

- الثابت له معنوية $H_1 : C \neq 0$

- السلسلة لا تحتوي على معلمة الاتجاه العام $H_0 : b = 0$

- السلسلة تحتوي على معلمة الاتجاه العام $H_1 : b \neq 0$

فضلا عن بعد عملية تقدير معاملات معادلة الانحدار، يتم اختبار الفرضيتين كالاتي^(٢) :-

السلسلة (Y_t) غير مستقرة (Y_t تحتوي على جذر الوحدة) $H_0 : P = 1$

السلسلة (Y_t) مستقرة (Y_t لا تحتوي على جذر الوحدة) $H_1 : P < 0$

وبعد مقارنة قيمة (t_c) المحتسبة مع (t_t) الجدول ية عند مستوى معنوية معين، فإذا كانت (t_c) المحتسبة اكبر من الجدول ية (t_t) نرفض فرضية العدم (H_0) اي ان السلسلة (Y_t) مستقرة وهذا يعني ان المتغير ساكن عن هذا المستوى وخلو المعادلة من جذر الوحدة، وخلافه تعد السلسلة غير مستقرة اي ان المتغير غير ساكن وعليه نأخذ الفرق الأول للسلسلة الزمنية ومن ثم اعادة الاختبار، فإذا كانت غير مستقرة في الفرق الأول يتم اخذ الفرق الثاني واختيارها، وهكذا إلى أن يتم الحصول على سلسلة مستقرة.

(١) عطية عبد القادر محمد ، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٥ ، ص ٦٥٧ .

(٢) صفاء يونس الصفاوي وآخرون ، تحليل العلاقة بين الاسعار العالمية للنفط البرو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذات (VAR) ، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية ، العدد ١ ، ٢٠٠٨ ، ص ١٩ .

ثانياً: اختبار التكامل المشترك :

تم استخدام التكامل المشترك من اجل الحفاظ على سلامة المعلومات على المدى الطويل ارتكزت الفكرة على النظرية الاقتصادية.

فعند وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات فإن التكامل المشترك يقوم بمتابعة مسار تلك العلاقة ويفترض عدم اتباعها على المدى الطويل بشكل كبير مع وجود احتمالية في تباعدها على المدى القصير عند ذلك يقوم بتصحيح مسار التباعد الذي حدث.

إن مفهوم التكامل المشترك في الاقتصاد القياسي هو مشابه لمفهوم وجود توازن طويل الاجل بين سلسلة زمنية اقتصادية تتقارب مع مرور الوقت.

وأصبح التكامل المشترك متطلب اساسي باعتباره نموذج اقتصادي بني على بيانات سلسلة زمنية غير مستقرة، فاذا كانت البيانات للسلسلة الزمنية لا تتكامل تكامل مشترك تظهر لدينا مشكلة الانحدار الزائف ويعد العمل القياسي الذي تم العمل به غير مهم، اما اذا توقف عمل الخطأ العشوائي فانه يحصل لدينا تكامل مشترك.

نستطيع ان نركز هنا اذا كانت هناك علاقة طويلة الاجل بين المتغيرين (y,x) وانها بيانات متزايدة مع مرور الوقت ويوجد بينها اتجاه مشترك ، من اجل الحصول على توازن لا بد من وجود انحدار خطي للمتغيرين (x,y)

$$y_t = \beta_1 + \beta_2 X_t + u_t \dots\dots$$

ويأخذ الخطأ العشوائي

$$u_t = y_t - \beta_1 + \beta_2 X_t \dots\dots$$

فاذا كان $u_t=1(0)$ مستقر فان المتغيرات في حالة تكامل مشترك^١.

ثالثاً: اختبار العلاقة السببية:

يعد مشاكل السببية من اهم المحاور التي تحدد الصيغ للنماذج الاقتصادية إذ إنها تهدف إلى العثور على اسباب الظواهر الاقتصادية وتحليلها للتمييز بين الظاهرة التابعة والظاهرة المستقلة المفسره لها^(٢).

في عام ١٩٦٩ اقترح كرانجر ((Granger)) معيار لتحديد العلاقة السببية التي تعتمد على العلاقة الديناميكية الموجودة فيما بين السلاسل الزمنية.

(١) شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر الطبعة الأولى، ٢٠١١، ص ٢٨٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٩٧.

الفصل الثالث: قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات المصارف التجارية العراقية.

فإذا كانت (y_{1t}, y_{2t}) سلسلتين زمنيتين تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن وكانت السلسلة (y_{1t}) تعبر عن المعلومات التي من الممكن تحسين التوقعات للسلسلة (y_{2t}) وبهذا تعبر المتغيرة السبب في تحسين التوقع المتغيرة أخرى.

ويتضمن اختبار السببية تقدير نموذج انحدار ذاتي كما يأتي:

$$y_t = s_0 + \sum_{i=1}^p s_i y_{t-1} + \sum_{j=1}^a \lambda x_{t-j} + u_1$$

$$x_t = a_0 + \sum_{i=1}^n a_i x_{t-j} + \sum_{j=0}^m \beta y_{t-1} + v_t$$

حيث ان كل من $(s_0, \lambda, \beta, a_i)$ معاملات يراد تقديرها (v_t, u_1) حدين عشوائيين يكون التباين فيها ثابت و بمتوسط حساب يساوي الصفر ويتم تقدير المعادلتين باستخدام طريقة المربعات الصغرى والقيام باختبار السببية لا بد من اجراء اختبار (f) ليتم التعرف على معنوية المعلمات للقيم الحالية والسابقة فإذا كانت القيمة المحسوبة اصغر من القيمة الحرجة ل (f) يعني ذلك رفض فرضية العدم ووجود علاقة سببية^(١).

(١) نبيل مهدي الجنابي، مصدر سابق، ص ٢١.

المبحث الثاني : الاساليب الاحصائية الخاصة بالمصارف التجارية العراقية:

لغرض مواكبة التطورات الدولية وتعزيز نظام الحوكمة المؤسسية وفق البيانات التي وضعت من منظمات دولية متخصصة في هذا المجال ولتطبيق افضل الممارسات في القطاع المصرفي وامثالاً لتوجه البنك المركزي تم اختبار ثلاث مصارف ذات باع تاريخي من خلال ملاحظة توفر كل البيانات المهمة والتي تخدم حالة الدراسة التي تعمل وفق الخطط المدروسة وما تقدمه من مساهمة فعالة في عمليات الاشراف واتخذ القرار وتحقيق الفعالية المطلوبة في انجاز المهام وتحسين الاداء وتحقيق الاهداف التي يسعى لها كل مصرف هي:

١- مصرف بغداد.

٢- مصرف سومر.

٣- المصرف التجاري العراقي.

المطلب الاول : قياس المتغيرات الخاصة بمصرف بغداد وتحليلها:

١. اختبار استقرارية المتغيرات:

سيتم اختبار استقرارية متغيرات الدراسة باستخدام برنامج (EViews.12) واجراء اختبار ديكي - فولر الموسع (ADF) من اجل معرفة هل ان المتغيرات مستقرة ام غير مستقرة او يحتوي على جذر الوحدة مع تحديد رتبة التكامل وبعد اجراء الاختبار للمتغيرات كل على حدى حصلت على النتائج الآتية من خلال النظر للجدول (١٢) ادناه نلاحظ ان المتغير المستقل (DEP2) استقر عند الفرق الأول وعند عدم وجود قاطع ولا اتجاه عام ، اي انها خالية من جذر الوحدة ولا تحتوي على الانحدار الزائف وعند مستوى المعنوية (١%).

$$PACA = f(DEP, LON) \dots\dots\dots(1)$$

$$RES = f(DEP, LON) \dots\dots\dots(2)$$

- المتغير DEP (الودائع) هو متغير مستقل.
- المتغير LON (القروض) هو متغير مستقل.
- المتغير PACA (رأس المال المدفوع) هو متغير تابع.
- المتغير RES (الاحتياطيات) هو متغير تابع.
- Non تعني الانحدار لا يحتوي على قاطع ولا اتجاه عام.
- 5% level تعني معنوي عند هذا المستوى.
- 10% level تعني معنوي عند هذا المستوى.

جدول (١٢) اختبار ديكي – فولر الموسع لجذر الوحدة

Null Hypothesis: D(DEP2) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)				
Prob.*	t-Statistic			
0.0072	-2.718003	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-2.599934		1% level	Test critical values:
	-1.945745		5% level	
	-1.613633		10% level	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DEP2,2)				
Method: Least Squares				
Date: 12/16/22 Time: 20:58				
Sample (adjusted): 2004Q3 2021Q1				
Included observations: 67 after adjustments				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0084	-2.718003	0.072346	-0.196635	D(DEP2(-1))
-5.67E+08	Mean dependent var		0.770345	R-squared
3.03E+10	S.D. dependent var		0.740345	Adjusted R-squared
51.01528	Akaike info criterion		2.87E+10	S.E. of regression
51.04819	Schwarz criterion		5.45E+22	Sum squared resid
51.02830	Hannan-Quinn criter.		-1708.012	Log likelihood
			1.829568	Durbin-Watson stat

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الربع السنوية باستخدام برنامج EViews.12

من خلال النظر للجدول (١٣) نلاحظ استقرار المتغير المستقل (LON2) عند الفرق الأول وبدون وجود قاطع ولا اتجاه عام وعند مستوى المعنوية (١%).

جدول (١٣) اختبار ديكي – فولر الموسع لجذر الوحدة

Null Hypothesis: D(LON2) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)				
Prob.*	t-Statistic			
0.0160	-2.424657	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-2.604746		1% level	Test critical values:
	-1.946447		5% level	
	-1.613238		10% level	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LON2,2)				
Method: Least Squares				
Date: 12/16/22 Time: 20:59				
Sample (adjusted): 2006Q3 2021Q1				
Included observations: 59 after adjustments				
-39802993	Mean dependent var		0.765320	R-squared
1.27E+10	S.D. dependent var		0.727771	Adjusted R-squared

الفصل الثالث: قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات المصارف التجارية العراقية.

48.20299	Akaike info criterion	6.62E+09	S.E. of regression
48.51991	Schwarz criterion	2.19E+21	Sum squared resid
48.32670	Hannan-Quinn criter.	-1412.988	Log likelihood
		1.910257	Durbin-Watson stat

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الربع السنوية بأستخدام برنامج EViews.12

من خلال النظر لجدول (١٤) نلاحظ ان المتغير التابع (PACA2) استقر عند الفرق الأول وعند عدم وجود قاطع ولا اتجاه عام ، وعند مستوى المعنوية (١%) .

جدول (١٤) اختبار ديكي – فولر الموسع لجذر الوحدة

Null Hypothesis: D(PACA2) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)				
Prob.*	t-Statistic	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
0.0185	-2.363879		1% level	Test critical values:
	-2.599934		5% level	
	-1.945745		10% level	
	-1.613633			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(PACA2,2)				
Method: Least Squares				
Date: 12/16/22 Time: 21:01				
Sample (adjusted): 2004Q3 2021Q1				
Included observations: 67 after adjustments				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0210	-2.363879	0.054539	-0.128923	D(PACA2(-1))
-1.78E+08	Mean dependent var		0.778146	R-squared
3.19E+09	S.D. dependent var		0.745146	Adjusted R-squared
46.54163	Akaike info criterion		3.07E+09	S.E. of regression
46.57454	Schwarz criterion		6.21E+20	Sum squared resid
46.55465	Hannan-Quinn criter.		-1558.145	Log likelihood
			1.907683	Durbin-Watson stat

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الربع السنوية بأستخدام برنامج EViews.12

من خلال النظر لجدول (١٥) نلاحظ ان المتغير التابع (RES2) استقر عند الفرق الأول وعند عدم وجود قاطع ولا اتجاه عام ، وعند مستوى المعنوية (١%) .

جدول (١٥) اختبار ديكي – فولر الموسع لجذر الوحدة

Null Hypothesis: D(RES2) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)				
Prob.*	t-Statistic	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
0.0084	-2.664344		1% level	Test critical values:
	-2.599934		5% level	
	-1.945745		10% level	
	-1.613633			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(RES2,2)				
Method: Least Squares				

الفصل الثالث: قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات المصارف التجارية العراقية.

Date: 12/16/22 Time: 21:02				
Sample (adjusted): 2004Q3 2021Q1				
Included observations: 67 after adjustments				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0097	-2.664344	0.072989	-0.194467	D(RES2(-1))
7219958.	Mean dependent var		0.907082	R-squared
1.28E+09	S.D. dependent var		0.877082	Adjusted R-squared
44.69267	Akaike info criterion		1.22E+09	S.E. of regression
44.72557	Schwarz criterion		9.78E+19	Sum squared resid
44.70569	Hannan-Quinn criter.		-1496.204	Log likelihood
			1.826232	Durbin-Watson stat

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الربع السنوية بأستخدام برنامج EViews.12

٢- اختبار الحدود

من خلال النظر للجدول (١٦) والذي يبين نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك ، اذ نلاحظ وجود اربعة متجهات تكاملية في اختبار الاثر (Trace) ، ومتجهين تكامليين في اختبار القيمة العظمى (Maximum Eigenvalue) ، مما يدل على وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج القياسي والذي يقضي برفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة.

جدول (١٦) جوهانسون للتكامل المشترك (اختبار الحدود)

Date: 12/16/22 Time: 21:04				
Sample (adjusted): 2004Q4 2021Q1				
Included observations: 66 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: DEP2 LON2 PACA2 RES2				
Lags interval (in first differences): 1 to 2				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
	0.05	Trace		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.0000	47.85613	103.3777	0.638727	None *
0.0080	29.79707	36.18165	0.234930	At most 1 *
0.0170	15.49471	18.50764	0.178791	At most 2 *
0.0189	3.841466	5.507101	0.080055	At most 3 *
Trace test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
	0.05	Max-Eigen		Hypothesized
Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b*S11*b=I):				

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الربع السنوية بأستخدام برنامج

EViews.12

الفصل الثالث: قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات المصارف التجارية العراقية.

٣- تحديد عدد مدد الابطاء الزمنية المثلى

من خلال الجدول (١٧) يتضح ان عدد مدد الابطاء الزمنية المثلى هي مدتين زمنيتين

استناداً لمعايير سوارتج (SC) واكايك ، (AIC) وهنان كوين (HQ) .

جدول (١٧) اختبار تحديد عدد مدد الابطاء الزمنية المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: DEP2 LON2 PACA2 RES2						
Exogenous variables: C						
Date: 12/16/22 Time: 21:06						
Sample: 2004Q1 2021Q4						
Included observations: 66						
HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
206.8618	206.9421	206.8094	7.70e+84	NA	-6820.710	0
193.8191	194.2205	193.5569	1.35e+79	837.9758	-6367.379	1
190.5614*	191.2838*	190.0894*	4.24e+77*	225.2841*	-6236.951	2
190.8308	191.8742	190.1491	4.57e+77	22.53648	-6222.919	3
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الربع السنوية بأستخدام برنامج EViews.12

٤-الاختبارات التشخيصية

أ- اختبار الارتباط الذاتي (LM)

من خلال الجدول (١٨) والذي يظهر نتائج اختبار (LM) لفحص وجود مشكلة الارتباط الذاتي من عدمه ، اذ ظهرت قيمة (P.Value) بمقدار (٠,١٢٦١) وهي اكبر من (٠,٠٥) وهذا مايدل على ان متغيرات النموذج القياسي لا تحتوي على مشكلة الارتباط الذاتي .

جدول (١٨) اختبار الارتباط الذاتي (LM)

VAR Residual Serial Correlation LM Tests		
Null Hypothesis: no serial correlation at lag order h		
Date: 12/16/22 Time: 21:07		
Sample: 2004Q1 2021Q4		
Included observations: 67		
Prob	LM-Stat	Lags
0.1261	22.55738	1
0.9953	5.096544	2
Probs from chi-square with 16 df.		

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الربع السنوية بأستخدام برنامج EViews.12

الفصل الثالث: قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات المصارف التجارية العراقية.

ب- اختبار وجود مشكلة عدم ثبات تجانس التباين

من خلال الجدول (١٩) نلاحظ ان قيمة (P.Value) قد ظهرت بمقدار (٠,٠٠٠) وهي اقل من (٠,٠٥) وهذا ما يدل على خلو متغيرات النموذج القياسي من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين .

جدول (١٩) باختبار وجود مشكلة عدم ثبات تجانس التباين

VAR Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)					
Date: 12/16/22 Time: 21:10					
Sample: 2004Q1 2021Q4					
Included observations: 67					
Joint test:					
	Prob.	df	Chi-sq		
	0.0000	160	383.7981		
Individual components:					
Prob.	Chi-sq(16)	Prob.	F(16,50)	R-squared	Dependent
0.0000	58.95236	0.0000	22.89194	0.879886	res1*res1
0.0000	54.68779	0.0000	13.88048	0.816236	res2*res2
0.0001	45.23056	0.0000	6.492841	0.775083	res3*res3
0.1594	21.52071	0.1456	1.478743	0.821205	res4*res4
0.0000	51.59034	0.0000	10.46226	0.770005	res2*res1
0.0000	54.33018	0.0000	13.40049	0.810898	res3*res1
0.0000	60.56178	0.0000	29.39561	0.903907	res3*res2
0.0661	25.21518	0.0450	1.885791	0.736346	res4*res1
0.0002	44.50040	0.0000	6.180719	0.874185	res4*res2
0.0000	51.81746	0.0000	10.66551	0.773395	res4*res3

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الربع السنوية بأستخدام برنامج EViews.12

ج- اختبار استقرارية النموذج ككل

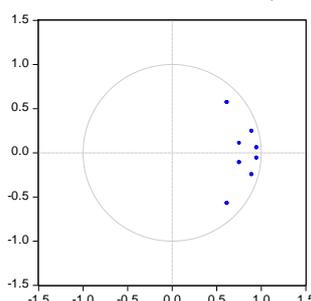
من خلال الشكل (٢٣) ادناه نلاحظ ان جميع الجذور تقع داخل دائرة والحدة وهذا ما يدل على ان النموذج القياسي يحقق شرط السكون ككل .

$$PACA = f(DEP, LON) \dots\dots\dots(1)$$

$$RES = f(DEP, LON) \dots\dots\dots(2)$$

شكل (٢٣) اختبار استقرارية النموذج ككل

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



٥- نموذج تصحيح الخطأ

من خلال الجدول (٢٠) نتيين ان قيمة معلمة تصحيح الخطأ قد كانت بقيمة (٠,٠٧) وهذا ما يعني بأنه في حالة حدوث خلل في التوازن الاقتصادي في مصرف بغداد فأنا نحتاج إلى (٠,٠٧) من الزمن من اجل الرجوع إلى حالة التوازن الاقتصادي.

$$PACA = f(DEP, LON) \dots\dots\dots(1)$$

$$RES = f(DEP, LON) \dots\dots\dots(2)$$

جدول (٢٠) نموذج تصحيح الخطأ

Vector Error Correction Estimates				
Date: 12/16/22 Time: 21:13				
Sample (adjusted): 2004Q4 2021Q1				
Included observations: 66 after adjustments				
Standard errors in () & t-statistics in []				
			CointEq1	Cointegrating Eq:
			1.000000	DEP2(-1)
			-17.76251	LON2(-1)
			(1.29360)	
			[-13.7311]	
			-3.627268	PACA2(-1)
			(0.51261)	
			[-7.07602]	
			1.906610	RES2(-1)
			(2.08718)	
			[0.91349]	
			8.63E+11	C
D(RES2)	D(PACA2)	D(LON2)	D(DEP2)	Error Correction:
0.001268	-0.001906	0.047622	-0.074283	CointEq1
(0.00094)	(0.00224)	(0.00485)	(0.01856)	
[1.34775]	[-0.84966]	[9.81760]	[4.00314]	
0.667244	0.756130	0.788242	0.768445	R-squared
0.613766	0.716937	0.754210	0.731230	Adj. R-squared
9.19E+19	5.22E+20	2.44E+21	3.58E+22	Sum sq. resids
1.28E+09	3.05E+09	6.61E+09	2.53E+10	S.E. equation
12.47685	19.29231	23.16146	20.64919	F-statistic
-1472.295	-1529.655	-1580.561	-1669.113	Log likelihood
44.91803	46.65620	48.19880	50.88220	Akaike AIC
45.24980	46.98797	48.53057	51.21397	Schwarz SC
1.86E+08	3.35E+09	-5.83E+08	-2.56E+09	Mean dependent
2.06E+09	5.74E+09	1.33E+10	4.87E+10	S.D. dependent
		3.09E+77		Determinant resid covariance (dof adj.)
		1.60E+77		Determinant resid covariance
		-6241.010		Log likelihood
		190.4548		Akaike information criterion
		191.9146		Schwarz criterion

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الربع السنوية باستخدام برنامج EVIEWS.12

المطلب الثاني : قياس المتغيرات الخاصة بمصرف سومر التجاري وتحليلها:
 ١- اختبار استقرارية المتغيرات:

جدول (٢١) اختبار ديكي – فولر الموسع لجذر الوحدة

Null Hypothesis: DEP1 has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
Prob.*	t-Statistic			
0.0016	-5.296739	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-4.121990		1% level	Test critical values:
	-3.144920		5% level	
	-2.713751		10% level	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DEP1)				
Method: Least Squares				
Date: 12/20/22 Time: 12:33				
Sample (adjusted): 5 16				
Included observations: 12 after adjustments				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0011	-5.296739	0.536299	-2.840637	DEP1(-1)
0.0181	3.069675	0.398556	1.223437	D(DEP1(-1))
0.0470	2.407427	0.290962	0.700469	D(DEP1(-2))
0.2233	1.336291	0.194616	0.260064	D(DEP1(-3))
0.0011	5.316509	4.88E+10	2.60E+11	C
3.83E+09	Mean dependent var		0.852647	R-squared
1.12E+11	S.D. dependent var		0.799874	Adjusted R-squared
52.40614	Akaike info criterion		5.01E+10	S.E. of regression
52.60818	Schwarz criterion		1.76E+22	Sum squared resid
52.33134	Hannan-Quinn criter.		-309.4368	Log likelihood
1.040339	Durbin-Watson stat		11.99131	F-statistic
			0.002988	Prob(F-statistic)

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الربع السنوية باستخدام برنامج

EViews.12

الفصل الثالث: قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات المصارف التجارية العراقية.

من خلال الجدول (٢٢) نلاحظ ان المتغير المستقل (LON1) استقر عند المستوى وبوجود قاطع فقط (١%) .

جدول(٢٢) اختبار ديكي – فولر الموسع لجذر الوحدة

Null Hypothesis: LON1 has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
Prob.*	t-Statistic			
0.0104	-3.937113	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-3.959148		1% level	Test critical values:
	-3.081002		5% level	
	-2.681330		10% level	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations				
and may not be accurate for a sample size of 15				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LON1)				
Method: Least Squares				
Date: 12/20/22 Time: 12:34				
Sample (adjusted): 2 16				
Included observations: 15 after adjustments				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0017	-3.937113	0.274721	-1.081606	LON1(-1)
0.0682	1.988822	1.18E+10	2.35E+10	C
4.88E+08	Mean dependent var		0.793873	R-squared
5.67E+10	S.D. dependent var		0.768787	Adjusted R-squared
51.77353	Akaike info criterion		3.98E+10	S.E. of regression
51.86794	Schwarz criterion		2.05E+22	Sum squared resid
51.77252	Hannan-Quinn criter.		-386.3015	Log likelihood
2.031167	Durbin-Watson stat		15.50086	F-statistic
			0.001702	Prob(F-statistic)

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الربع السنوية بأستخدام برنامج
EViews.12

المتغير التابع (PACA) استقر عند الفرق الأول وبوجود قاطع فقط وعند مستوى المعنوية (١%)
وحسب الجدول(٢٣).

جدول (٢٣) اختبار ديكي – فولر الموسع لجذر الوحدة

Null Hypothesis: D(PACA1) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
Prob.*	t-Statistic			
0.0000	-7.264522	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-4.004425		1% level	Test critical values:
	-3.098896		5% level	
	-2.690439		10% level	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(PACA1,2)				
Method: Least Squares				
Date: 12/20/22 Time: 12:35				
Sample (adjusted): 3 16				
Included observations: 14 after adjustments				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-7.264522	0.194336	-1.411761	D(PACA1(-1))
0.3402	0.993338	1.31E+10	1.30E+10	C
-1.16E+10	Mean dependent var		0.814738	R-squared
1.06E+11	S.D. dependent var		0.779300	Adjusted R-squared
52.13449	Akaike info criterion		4.74E+10	S.E. of regression
52.22579	Schwarz criterion		2.70E+22	Sum squared resid
52.12604	Hannan-Quinn criter.		-362.9414	Log likelihood
0.519839	Durbin-Watson stat		52.77328	F-statistic
			0.000010	Prob(F-statistic)

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الربع السنوية باستخدام برنامج EViews.12

المتغير التابع (RES1) استقر عند الفرق الأول وبوجود قاطع فقط وعند مستوى المعنوية

(١%) وحسب الجدول (٢٤).

جدول (٢٤) اختبار ديكي – فولر الموسع لجذر الوحدة

Null Hypothesis: D(RES1) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
Prob.*	t-Statistic			
0.0046	-4.445770	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-4.004425		1% level	Test critical values:
	-3.098896		5% level	
	-2.690439		10% level	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(RES1,2)				
Method: Least Squares				
Date: 12/20/22 Time: 12:36				
Sample (adjusted): 3 16				
Included observations: 14 after adjustments				

الفصل الثالث: قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات المصارف التجارية العراقية.

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0008	-4.445770	0.279207	-1.241290	D(RES1(-1))
0.4647	0.755177	7.71E+08	5.82E+08	C
37755245	Mean dependent var		0.822224	R-squared
4.45E+09	S.D. dependent var		0.790743	Adjusted R-squared
46.50897	Akaike info criterion		2.85E+09	S.E. of regression
46.60027	Schwarz criterion		9.73E+19	Sum squared resid
46.50052	Hannan-Quinn criter.		-323.5628	Log likelihood
1.965420	Durbin-Watson stat		19.76487	F-statistic
			0.000799	Prob(F-statistic)

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الربع السنوية بأستخدام برنامج EVIEWS.12

٢- اختبار الحدود

من خلال الجدول (٢٥) نلاحظ وجود ثلاث متجهات تكاملية في اختبار الاثر (Trace) ، وثلاث متجهات تكاملية في اختبار القيمة العظمى (Maximum Eigenvalue) ، وهذا ما يدل على وجود علاقة تكاملية بين متجهات النموذج القياسي والذي يقضي برفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة.

جدول (٢٥) جوهانسون للتكامل المشترك (اختبار الحدود)

Date: 12/20/22 Time: 12:37				
Sample (adjusted): 3 16				
Included observations: 14 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: RES1 LON1 PACA1 DEP1				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
	0.05	Trace		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.0000	47.85613	100.0450	0.972963	None *
0.0001	29.79707	49.49728	0.892165	At most 1 *
0.0183	15.49471	18.31713	0.659827	At most 2 *
0.0727	3.841466	3.220917	0.205518	At most 3
Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
	0.05	Max-Eigen		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.0000	27.58434	50.54771	0.972963	None *
0.0014	21.13162	31.18016	0.892165	At most 1 *
0.0369	14.26460	15.09621	0.659827	At most 2 *
0.0727	3.841466	3.220917	0.205518	At most 3
Max-eigenvalue test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الربع السنوية بأستخدام برنامج EVIEWS.12

الفصل الثالث: قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات المصارف التجارية العراقية.

٣- تحديد عدد مدد الإبطاء الزمنية المثلى

من خلال الجدول أدناه نلاحظ ان عدد مدد الإبطاء الزمنية المثلى هي مدة زمنية واحدة استناداً لمعايير سوارتج (SC) واكايك (AIC) وهنان كوين (HQ) وحسب الجدول (٢٦).

جدول (٢٦) اختبار تحديد عدد مدد الإبطاء الزمنية المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: RES1 LON1 PACA1 DEP1						
Exogenous variables: C						
Date: 12/20/22 Time: 12:39						
Sample: 1 16						
Included observations: 15						
HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
204.0451	204.2359*	204.0471	4.86e+83	NA	-1526.353	0
203.2976*	204.2517	203.3077*	2.58e+83*	28.72793*	-1504.808	1
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الربع السنوية بأستخدام برنامج EVIEWS.12

٤. الاختبارات التشخيصية

أ- اختبار الارتباط الذاتي (LM):- من خلال الجدول أدناه نلاحظ ان قيمة (P.Value) قد ظهرت بمقدار (٠,١١٠٤) وهي اكبر من (٠,٠٥) ، مما يدل على خلو النموذج القياسي من مشكلة الارتباط الذاتي وحسب الجدول (٢٧).

جدول (٢٧) اختبار الارتباط الذاتي (LM)

VAR Residual Serial Correlation LM Tests		
Null Hypothesis: no serial correlation at lag order h		
Date: 12/20/22 Time: 12:41		
Sample: 1 16		
Included observations: 15		
Prob	LM-Stat	Lags
0.1104	23.12495	1
Probs from chi-square with 16 df.		

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الربع السنوية بأستخدام برنامج

EVIEWS.12

ب- من خلال الجدول أدناه نلاحظ ان قيمة (P.Value) ظهرت بمقدار (٠,٠٤٧) وهي اقل من (٠,٠٥) مما يدل على خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين وحسب الجدول (٢٨).

الفصل الثالث: قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات المصارف التجارية العراقية.

جدول (٢٨) اختبار وجود مشكلة عدم ثبات تجانس التباين

VAR Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)				
Date: 12/20/22 Time: 12:43				
Sample: 1 16				
Included observations: 15				
Joint test:				
	Prob.	df	Chi-sq	
	0.047	80	80.14673	

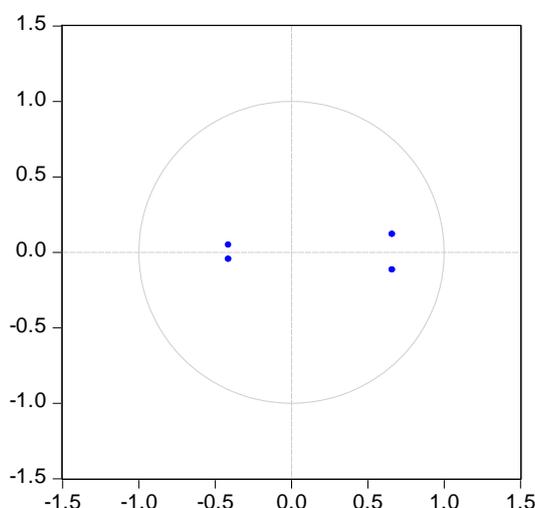
المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الربع السنوية بأستخدام برنامج EViews.12

ت- اختبار استقرارية النموذج ككل :- من خلال الشكلادناه نلاحظ ان جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة مما يدل على ان النموذج يحقق شرط السكون ككل وحسب الشكل (٢٤).

$$PACA = f(DEP, LON) \dots\dots\dots(1)$$

$$RES = f(DEP, LON) \dots\dots\dots(2)$$

شكل (٢٤) اختبار استقرارية النموذج ككل
Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



المطلب الثالث : قياس المتغيرات الخاصة بالمصرف التجاري العراقي وتحليلها:

١- اختبار استقرارية المتغيرات:

جدول (٢٩) اختبار ديكي – فولر الموسع لجذر الوحدة

Null Hypothesis: D(DEP3,1) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)				
Prob.*	t-Statistic			
0.0000	-6.458878	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-3.546099		1% level	Test critical values:
	-2.911730		5% level	
	-2.593551		10% level	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(DEP3,3)				

الفصل الثالث: قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات المصارف التجارية العراقية.

Method: Least Squares			
Date: 12/16/22 Time: 21:21			
Sample (adjusted): 2006Q3 2021Q1			
Included observations: 59 after adjustments			
-82131030	Mean dependent var	0.866511	R-squared
1.33E+10	S.D. dependent var	0.835153	Adjusted R-squared
47.74161	Akaike info criterion	5.25E+09	S.E. of regression
48.05853	Schwarz criterion	1.38E+21	Sum squared resid
47.86532	Hannan-Quinn criter.	-1399.378	Log likelihood
2.007449	Durbin-Watson stat	40.57032	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الربع السنوية باستخدام برنامج EViews.12 من خلال النظر للجدول (٣٠) تبين ان المتغير المستقل (LON3) استقر عند المستوى وبوجود قاطع فقط وعند مستوى المعنوية (١%)

جدول (٣٠) اختبار ديكي - فولر الموسع لجذر الوحدة

Null Hypothesis: LON3 has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)				
Prob.*	t-Statistic	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
0.0310	-3.108197		1% level	Test critical values:
	-3.538362		5% level	
	-2.908420		10% level	
	-2.591799			
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LON3)				
Method: Least Squares				
Date: 12/16/22 Time: 21:23				
Sample (adjusted): 2005Q3 2021Q1				
Included observations: 63 after adjustments				
2.99E+08	Mean dependent var	0.790569	R-squared	
4.64E+09	S.D. dependent var	0.762773	Adjusted R-squared	
46.21202	Akaike info criterion	2.49E+09	S.E. of regression	
46.45015	Schwarz criterion	3.47E+20	Sum squared resid	
46.30568	Hannan-Quinn criter.	-1448.679	Log likelihood	
1.976945	Durbin-Watson stat	26.64279	F-statistic	
		0.000000	Prob(F-statistic)	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الربع السنوية باستخدام برنامج EViews.12 من خلال النظر للجدول (٣١) يتضح ان المتغير التابع (PACA3) استقر عند الفرق الأول وبدون وجود قاطع ولا اتجاه عام وعند مستوى المعنوية (١%) .

جدول (٣١) اختبار ديكي - فولر الموسع لجذر الوحدة

Null Hypothesis: D(PACA3) has a unit root	
Exogenous: None	
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)	

الفصل الثالث: قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات المصارف التجارية العراقية.

Prob.*	t-Statistic			
0.0081	-2.676290	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-2.599934		1% level	Test critical values:
	-1.945745		5% level	
	-1.613633		10% level	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(PACA3,2)				
Method: Least Squares				
Date: 12/16/22 Time: 21:24				
Sample (adjusted): 2004Q3 2021Q1				
Included observations: 67 after adjustments				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0094	-2.676290	0.065276	-0.174699	D(PACA3(-1))
-1.87E+08	Mean dependent var		0.916270	R-squared
4.42E+09	S.D. dependent var		0.866270	Adjusted R-squared
47.17184	Akaike info criterion		4.21E+09	S.E. of regression
47.20474	Schwarz criterion		1.17E+21	Sum squared resid
47.18486	Hannan-Quinn criter.		-1579.257	Log likelihood
			1.863563	Durbin-Watson stat

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الربع السنوية باستخدام برنامج EViews.12 من خلال النظر للجدول (٣٢) يتضح ان المتغير التابع (RES3) استقر عند الفرق الأول وبدون وجود قاطع ولا اتجاه عام وعند مستوى المعنوية (١%) .

جدول (٣٢) اختبار ديكي - فولر الموسع لجذر الوحدة

Null Hypothesis: D(RES3) has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)				
Prob.*	t-Statistic			
0.0373	-2.074860	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-2.599934		1% level	Test critical values:
	-1.945745		5% level	
	-1.613633		10% level	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(RES3,2)				
Method: Least Squares				
Date: 12/16/22 Time: 21:25				
Sample (adjusted): 2004Q3 2021Q1				
Included observations: 67 after adjustments				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0419	-2.074860	0.059139	-0.122705	D(RES3(-1))
4428240.	Mean dependent var		0.781211	R-squared
9.05E+08	S.D. dependent var		0.751211	Adjusted R-squared
44.03579	Akaike info criterion		8.77E+08	S.E. of regression
44.06870	Schwarz criterion		5.07E+19	Sum squared resid
44.04881	Hannan-Quinn criter.		-1474.199	Log likelihood
			1.885076	Durbin-Watson stat

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الربع السنوية باستخدام برنامج EViews.12

الفصل الثالث: قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات المصارف التجارية العراقية.

٢- اختبار الحدود

من خلال النظر للجدول (٣٣) والذي يظهر نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك ، فقد تبين من خلال اختبار الاثر (Trace) وجود متجه تكاملي واحد ، مما يدل على وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج القياسي والذي يقضي برفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة.

جدول (٣٣) جوهانسون للتكامل المشترك (اختبار الحدود)

Date: 12/16/22 Time: 21:26				
Sample (adjusted): 2004Q4 2021Q1				
Included observations: 66 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: RES3 DEP3 LON3 PACA3				
Lags interval (in first differences): 1 to 2				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
	0.05	Trace		Hypothesized
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.0214	47.85613	51.58451	0.316314	None *
0.1148	29.79707	26.48755	0.210356	At most 1
0.2177	15.49471	10.90011	0.113146	At most 2
0.0845	3.841466	2.975200	0.044078	At most 3
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
	0.05	Max-Eigen		Hypothesized
Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الربع السنوية بأستخدام برنامج EViews.12

٣- تحديد عدد مدد الابطاء الزمنية المثلى

من خلال الجدول (٣٤) تبين ان عدد مدد الابطاء الزمنية المثلى للنموذج القياسي هي مدتين زمنييتين استناداً لمعايير سوارتج (SC) واكايك (AIC) وهنان كوين (HQ) .

جدول (٣٤) اختبار تحديد عدد مدد الابطاء الزمنية المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: RES3 DEP3 LON3 PACA3						
Exogenous variables: C						
Date: 12/16/22 Time: 21:28						
Sample: 2004Q1 2021Q4						
Included observations: 66						
HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
202.6657	202.7460	202.6132	1.16e+83	NA	-6682.237	0

الفصل الثالث: قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات المصارف التجارية العراقية.

189.2827	189.6840	189.0205	1.45e+77	858.7337	-6217.676	1
186.8366*	187.5590*	186.3647*	1.02e+76*	179.0169*	-6114.035	2
187.4550	188.4985	186.7733	1.56e+76	4.038502	-6111.520	3
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الربع السنوية بأستخدام برنامج EViews.12

٤- الاختبارات التشخيصية

١. اختبار الارتباط الذاتي (LM):- من خلال النظر للجدول (٣٥) والذي يظهر نتائج اختبار (LM) لفحص وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات النموذج القياسي ، اذ نلاحظ ان قيمة (P.Value) قد ظهرت بمقدار (٠,٩٩٩٤) وهي اكبر من (٠,٠٥) مما يدل على خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات النموذج القياسي.

جدول (٣٥) اختبار الارتباط الذاتي (LM)

VAR Residual Serial Correlation LM Tests		
Null Hypothesis: no serial correlation at lag order h		
Date: 12/16/22 Time: 21:29		
Sample: 2004Q1 2021Q4		
Included observations: 67		
Prob	LM-Stat	Lags
0.9994	3.669877	1
1.0000	2.219952	2
Probs from chi-square with 16 df.		

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الربع السنوية بأستخدام برنامج EViews.12

٢. اخبار وجود مشكلة عدم ثبات تجانس التباين

من خلال النظر لجدول (٣٦) ادناه ، نلاحظ ان قيمة قيمة (P.Value) قد ظهرت بمقدار (٠,٠٠٠٠) وهي اقل من (٠,٠٥) وهذا ما يدل على خلو متغيرات النموذج القياسي من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين .

جدول (٣٦) اختبار وجود مشكلة عدم ثبات تجانس التباين

VAR Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)	
Date: 12/16/22 Time: 21:31	
Sample: 2004Q1 2021Q4	
Included observations: 67	

الفصل الثالث: قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات المصارف التجارية العراقية.

Joint test:					
	Prob.	df	Chi-sq		
	0.0000	160	246.7482		
Individual components:					
Prob.	Chi-sq(16)	Prob.	F(16,50)	R-squared	Dependent
0.8814	9.708140	0.9183	0.529533	0.844898	res1*res1
0.0002	44.37952	0.0000	6.130994	0.962381	res2*res2
0.0002	43.42651	0.0000	5.756799	0.848157	res3*res3
0.0013	38.47002	0.0000	4.213772	0.874179	res4*res4
0.2828	18.73224	0.2917	1.212782	0.929586	res2*res1
0.6047	13.91964	0.6581	0.819491	0.927756	res3*res1
0.7264	12.25259	0.7808	0.699382	0.882875	res3*res2
0.1485	21.83790	0.1332	1.511078	0.835939	res4*res1
0.0032	35.68935	0.0003	3.562023	0.752677	res4*res2
0.0738	24.78091	0.0524	1.834249	0.79864	res4*res3

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الربع السنوية بأستخدام برنامج EViews.12

٣. اختبار استقرارية النموذج ككل :-

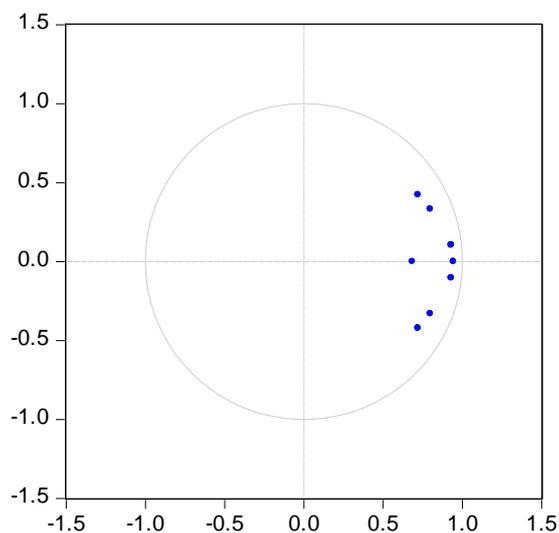
من خلال الشكل (٢٥) نلاحظ ان جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة ، وهذا ما يدل على استقرارية النموذج ككل .

$$PACA = f(DEP, LON) \dots\dots\dots(1)$$

$$RES = f(DEP, LON) \dots\dots\dots(2)$$

شكل (٢٥) اختبار استقرارية النموذج ككل

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



٥- نموذج تصحيح الخطأ (VECM) :-

من خلال النظر للجدول (٣٧) تبين ان معلمة تصحيح الخطأ ظهرت بمقدار (٠,٠٠١٥) وهذا ما يدل على انه في حالة حصول اختلال في التوازن الاقتصادي لهذا النموذج فاننا نحتاج إلى (٠,٠٠١٥) من الزمن من اجل العودة لحالة التوازن الاقتصادي .

PACA= f(DEP , LON)(1)

RES= f(DEP , LON).....(2)

جدول (٣٧) اختبار نموذج تصحيح الخطأ (VECM)

Vector Error Correction Estimates				
Date: 12/16/22 Time: 21:35				
Sample (adjusted): 2004Q4 2021Q1				
Included observations: 66 after adjustments				
Standard errors in () & t-statistics in []				
			CointEq1	Cointegrating Eq:
			1.000000	RES3(-1)
			0.122725	DEP3(-1)
			(0.25110)	
			[0.48876]	
			4.452171	LON3(-1)
			(0.86823)	
			[5.12785]	
			-0.281647	PACA3(-1)
			(0.14003)	
			[-2.01130]	
			-4.86E+10	C
0.656000	0.583624	0.476721	0.805889	R-squared
0.600714	0.516706	0.392623	0.759871	Adj. R-squared
1.08E+21	5.78E+20	4.40E+21	4.82E+19	Sum sq. resids
4.39E+09	3.21E+09	8.87E+09	9.27E+08	S.E. equation
11.86563	8.721536	5.668616	21.54182	F-statistic
-1553.597	-1532.999	-1599.995	-1450.994	Log likelihood
47.38173	46.75753	48.78772	44.27253	Akaike AIC
47.71350	47.08930	49.11948	44.60430	Schwarz SC
3.26E+09	2.82E+08	1.53E+09	2.72E+08	Mean dependent
6.95E+09	4.62E+09	1.14E+10	1.82E+09	S.D. dependent
				Determinant resid covariance (dof adj.)
			9.12E+75	
			4.73E+75	Determinant resid covariance
			-6124.764	Log likelihood
			186.9322	Akaike information criterion
			188.3920	Schwarz criterion

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الربع السنوية باستخدام برنامج

EViews.12

المبحث الثالث : قياس وتحليل الاختبارات المستخدمة للمصارف التجارية:

المطلب الاول : قياس وتحليل الاختبارات المستخدمة لمصرف بغداد:

نموذج متجهات الانحدار الذاتي (VAR)

بما ان متغيرات النموذج القياسي استقرت جميعها عند الفرق الأول ، ولوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج القياسي ، ولوجود اكثر من متغير مستقل (الودائع و القروض) واكثر من متغير تابع (رأس المال والاحتياطيات) ، كل هذه الامور دعنا لاستخدام نموذج متجهات الانحدار الذاتي (VAR) من اجل قياس وتحليل العلاقة بين متغيرات لنموذج القياسي لمصرف بغداد التجاري .

نلاحظ ان قيمة (R-squared) ظهرت بمقدار (٠,٩٩) وهذا ما يدل على ان المتغيرات المستقلة تفسر (٩٩%) المتغير التابع ، وما تبقى (١%) هي العوامل الأخرى غير الداخلة في النموذج القياسي ، أي اننا موفقون في اختيار النموذج القياسي .

كما ويمكن كتابة المعادلات الآتية :-

$$RES2= 1.16-0.0048 DEP2(-1).....(1)$$

$$PACA2=6.22-0.023 DEP2(-1).....(2)$$

$$RES2=1.16+0.006 DEP2 (-2)(3)$$

$$PACA2=6.22+0.022 DEP2 (-2)(4)$$

$$RES2=1.16 -0.01 LON2(-1)(5)$$

$$PACA2=6.22+0.03 LON2(-1)(6)$$

$$RES2=1.16-0.003 LON2(-2)(7)$$

$$PACA=6.22-0.02 LON(-2).....(8)$$

من خلال المعادلة (١) اعلاه نلاحظ وجود علاقة عكسية بين المتغير المستقل (DEP) لمدة زمنية سابقة (فصل) وبين المتغير التابع (RES) لمصرف بغداد التجاري بمقدار (٠,٠٠٤٨) وحدة نقدية ، أي اذا زادت الودائع لفصل سابق ستقل الاحتياطيات للفصل الحالي بمقدار (٠,٠٠٤٨٩) وحدة نقدية وهذا الامر لا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ، وهذا الامر يعود إلى وجود خلل في استراتيجية المصرف في ادارة ودائعه وكذلك وجود خلل في استراتيجية المصرف في ادارة احتياطاته النقدية .

الفصل الثالث: قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات المصارف التجارية العراقية.

كما نلاحظ من خلال المعادلة (٢) و وجود علاقة عكسية بين المتغير المستقل (DEP) لمدة زمنية سابقة (فصل) وبين المتغير التابع (PACA) لمصرف بغداد التجاري بمقدار (٠,٠٢٣) وحدة نقدية ، أي اذا زادت الودائع لفصل سابق سيقل رأس المال المدفوع للفصل الحالي بمقدار (٠,٠٢٣) وحدة نقدية وهذا الامر لا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ، وهذا الامر يعود إلى وجود خلل في استراتيجية المصرف في ادارة ودائعه .

ومن خلال المعادلة (٣) اعلاه نلاحظ وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل (DEP) لفترتين زمنيتين سابقتين (فصل) وبين المتغير التابع (RES) لمصرف بغداد التجاري بمقدار (٠,٠٠٤٨) وحدة نقدية ، أي اذا زادت الودائع لفصل سابق ستقل الاحتياطيات للفصل الحالي بمقدار (٠,٠٠٦) وحدة نقدية وهذا الامر لا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ، وهذا الامر يعود إلى وجود خلل في استراتيجية المصرف في ادارة ودائعه وكذلك وجود خلل في استراتيجية المصرف في ادارة احتياطاته النقدية .

كما نلاحظ من خلال المعادلة (٤) و وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل (DEP) لمدتين زمنيتين سابقتين (فصل) وبين المتغير التابع (PACA) لمصرف بغداد التجاري بمقدار (0.022) وحدة نقدية ، أي اذا زادت الودائع لفصلين سابقين سيزداد رأس المال المدفوع للفصل الحالي بمقدار (٠,٠٢٢) وحدة نقدية وهذا الامر يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية .

اما من خلال المعادلة (٥) اعلاه نلاحظ وجود علاقة عكسية بين المتغير المستقل (LON) لمدة زمنية سابقة (فصل) وبين المتغير التابع (RES) لمصرف بغداد التجاري بمقدار (٠,٠١) وحدة نقدية ، أي اذا زادت الودائع لفصل سابق ستقل الاحتياطيات للفصل الحالي بمقدار (٠,٠١) وحدة نقدية وهذا الامر يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية في حالة وجود قروض غير قابلة للتسديد من قبل المقترضين ، وهذا الامر يعود إلى وجود خلل في استراتيجية المصرف في ادارة مخاطر عدم استرداد قروضه ، وكذلك عدم وجود نظام محكم في وضع الضمانات الكافية لمنح القروض .

بينما نلاحظ من خلال المعادلة (٦) وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل (LON) لمدة زمنية سابقة (فصل) وبين المتغير التابع (PACA) لمصرف بغداد التجاري بمقدار (٠,٠٢٣) وحدة نقدية ، أي اذا زادت الودائع لفصل سابق سيقل رأس المال المدفوع للفصل الحالي بمقدار (٠,٠٣) وحدة نقدية وهذا الامر يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية.

الفصل الثالث: قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات المصارف التجارية العراقية.

اما من خلال المعادلات (٧،٨) فنلاحظ وجود علاقة عكسية بين القروض الممنوحة لفترتين زمنييتين (فصل) وبين المتغيرات التابعة (PACA، RES) .

مما تقدم نلاحظ وجود تذبذب في التأثير بين المتغيرات المستقلة (LON ، DEP) وبين المتغيرات المستقلة (PACA ، RES) ، وبالتالي يمكن الحكم على ان المتغيرات المستقلة تؤثر بشكل طفيف على المتغيرات التابعة لمصرف بغداد وفق الجدول (٣٨) .

جدول (٣٨) المتغيرات المستقلة تؤثر بشكل طفيف على المتغيرات التابعة لمصرف بغداد

Vector Autoregression Estimates				
Date: 12/16/22 Time: 21:05				
Sample (adjusted): 2004Q3 2021Q1				
Included observations: 67 after adjustments				
Standard errors in () & t-statistics in []				
RES2	PACA2	LON2	DEP2	
-0.004839	-0.023305	-0.076625	1.639742	DEP2(-1)
(0.00478)	(0.01234)	(0.03172)	(0.09848)	
[-1.01270]	[-1.88914]	[-2.41596]	[16.6508]	
0.006769	0.022968	0.109409	-0.640141	DEP2(-2)
(0.00491)	(0.01267)	(0.03256)	(0.10111)	
[1.37959]	[1.81331]	[3.35974]	[-6.33093]	
-0.010506	0.038823	1.351618	-0.872621	LON2(-1)
(0.01379)	(0.03561)	(0.09155)	(0.28426)	
[-0.76171]	[1.09026]	[14.7639]	[-3.06982]	
-0.003994	-0.020846	-0.904445	-0.035339	LON2(-2)
(0.01550)	(0.04001)	(0.10287)	(0.31942)	
[-0.25770]	[-0.52096]	[-8.79173]	[-0.11063]	
0.033465	1.724971	-0.249749	-0.972742	PACA2(-1)
(0.03203)	(0.08268)	(0.21257)	(0.66003)	
[1.04490]	[20.8627]	[-1.17490]	[-1.47379]	
-0.034823	-0.730242	0.143851	0.666671	PACA2(-2)
(0.03059)	(0.07898)	(0.20304)	(0.63044)	
[-1.13833]	[-9.24640]	[0.70848]	[1.05747]	
1.714077	-0.021451	-0.041501	0.659553	RES2(-1)
(0.08193)	(0.21150)	(0.54376)	(1.68836)	
[20.9225]	[-0.10142]	[-0.07632]	[0.39065]	
-0.765194	0.052864	0.060460	-0.158491	RES2(-2)
(0.08136)	(0.21004)	(0.53999)	(1.67665)	
[-9.40543]	[0.25169]	[0.11197]	[-0.09453]	
1.16E+09	6.22E+08	2.61E+10	6.76E+10	C
(7.6E+08)	(2.0E+09)	(5.0E+09)	(1.6E+10)	
[1.53513]	[0.31834]	[5.20115]	[4.33562]	

الفصل الثالث: قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات المصارف التجارية العراقية.

0.989423	0.998975	0.958262	0.993030	R-squared
0.987964	0.998834	0.952505	0.952068	Adj. R-squared
7.63E+19	5.09E+20	3.36E+21	3.24E+22	Sum sq. resids
1.15E+09	2.96E+09	7.61E+09	2.36E+10	S.E. equation
678.1675	7066.260	166.4540	1032.868	F-statistic
-1487.885	-1551.430	-1614.696	-1690.608	Log likelihood
44.68315	46.58001	48.46855	50.73456	Akaike AIC
44.97930	46.87616	48.76470	51.03072	Schwarz SC
2.00E+10	1.70E+11	2.71E+10	1.99E+11	Mean dependent
1.05E+10	8.67E+10	3.49E+10	2.65E+11	S.D. dependent
		2.52E+77		Determinant resid covariance (dof adj.)
		1.42E+77		Determinant resid covariance
		-6331.438		Log likelihood
		190.0728		Akaike information criterion
		191.2574		Schwarz criterion

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الربع السنوية بأستخدام برنامج
EViews.12

المطلب الثاني: مصرف سومر التجاري:

نموذج متجهات الانحدار الذاتي (VAR)

بما ان بعض متغيرات النموذج القياسي استقر عند الفرق الأول والبعض الآخر استقر عند المستوى ، ولوجود اكثر من متغير مستقل واكثر من متغير تابع ، ولوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج القياسي ، فهذه الامور دعتنا إلى استخدام نموذج متجهات الانحدار الذاتي من اجل قياس وتحليل العلاقة بين متغيرات النموذج القياسي .

نلاحظ ان قيم (R-squared) ظهرت جميعها بقيم (٠,٨٦) و (٠,٧٧) وهذا ما يدل على ان المتغيرات المستقلة تفسر (٨٦%) و (٧٧%) المتغيرات التابعة ، وما تبقى (١٤%) و (٢٣%) فهي العوامل الاخرى الغير داخلة في النموذج القياسي ، وهذا ما يدل ايضاً باننا موقفين في اختيار المتغيرات المستقلة والتابعة .

$$RES1= 2.32+0.02 LON1(-1) \dots\dots(1)$$

$$PACA1= 2.71 + 0.13 LON1(-1) \dots\dots(2)$$

$$RES1= 2.32 + 0.02 DEP1 (-1) \dots\dots(3)$$

$$PACA1= 2.71 - 0.05 DEP1(-1) \dots\dots(4)$$

الفصل الثالث: قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات المصارف التجارية العراقية.

من خلال المعادلات (١،٢) وجود علاقة طردية بين القروض الممنوحة خلال مدة زمنية سابقة كمتغير مستقل وبين المتغيرات التابعة (RES ، PACA) وهذا الامر يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية .

كما يتضح ايضاً من خلال المعادلات (٣) وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل (DEP) ، وبين المتغير التابع (RES) وهذا متفق مع المنطق الاقتصادي ، بينما نلاحظ وجود علاقة عكسية بين والودائع ورأس المال المدفوع وهذا الامر مخالف لمنطق النظرية الاقتصادية وحسب الجدول(٣٩).

جدول(٣٩) اختبار وجود مشكلة عدم ثبات تجانس التباين

Vector Autoregression Estimates				
Date: 12/20/22 Time: 12:40				
Sample (adjusted): 2 16				
Included observations: 15 after adjustments				
Standard errors in () & t-statistics in []				
DEP1	PACA1	LON1	RES1	
9.970893	7.562267	1.526594	0.439922	RES1(-1)
(6.69568)	(6.08903)	(3.78539)	(0.17215)	
[1.48915]	[1.24195]	[0.40329]	[2.55546]	
0.199724	0.139037	-0.332213	0.024302	LON1(-1)
(0.60076)	(0.54633)	(0.33964)	(0.01545)	
[0.33245]	[0.25450]	[-0.97814]	[1.57334]	
-0.166338	0.575863	0.129764	-0.002871	PACA1(-1)
(0.25640)	(0.23317)	(0.14495)	(0.00659)	
[-0.64875]	[2.46977]	[0.89522]	[-0.43558]	
-0.185313	-0.056584	0.057798	0.020271	DEP1(-1)
(0.31000)	(0.28192)	(0.17526)	(0.00797)	
[-0.59777]	[-0.20071]	[0.32978]	[2.54331]	
5.00E+10	2.71E+10	-3.21E+09	2.32E+09	C
(4.1E+10)	(3.7E+10)	(2.3E+10)	(1.1E+09)	
[1.21589]	[0.72437]	[-0.13812]	[2.19561]	
0.195090	0.660786	0.177631	0.876495	R-squared
-0.126874	0.525100	-0.151317	0.837093	Adj. R-squared
5.32E+22	4.40E+22	1.70E+22	3.52E+19	Sum sq. resids
7.30E+10	6.63E+10	4.12E+10	1.88E+09	S.E. equation
0.605938	4.869972	0.539997	8.685441	F-statistic
-393.4401	-392.0155	-384.8855	-338.5274	Log likelihood
53.12535	52.93541	51.98473	45.80365	Akaike AIC
53.36137	53.17142	52.22075	46.03967	Schwarz SC
8.13E+10	1.53E+11	2.18E+10	6.84E+09	Mean dependent
6.87E+10	9.63E+10	3.84E+10	3.35E+09	S.D. dependent
		8.16E+82		Determinant resid covariance (dof adj.)
		1.61E+82		Determinant resid covariance
		-1504.808		Log likelihood
		203.3077		Akaike information criterion
		204.2517		Schwarz criterion

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الربع السنوية باستخدام برنامج

EVIIEWS.12

المطلب الثالث:المصرف التجاري العراقي:

نموذج متجهات الانحدار الذاتي (VAR)

بما ان بعض متغيرات النموذج القياسي استقرت عند الفرق الأول والبعض الآخر استقرت عند المستوى ، كما لاحظنا وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج القياسي ، فضلاً عن وجود اكثر من متغير مستقل واكثر من متغير تابع ، كل تلك الامور دعتنا للذهاب إلى استخدام نموذج متجهات الانحدار الذاتي (VAR) ، من اجل قياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة وتحليلها .

تبين ان قيم (R-squared) ظهرت جميعها بقيم اكبر(٠,٩٩) وهذا ما يدل على ان المتغيرات المستقلة تفسر (٩٩%) المتغيرات التابعة ، وما تبقى (١%) فهي العوامل الأخرى غير الداخلة في النموذج القياسي ، وهذا ما يدل ايضاً باننا موفقون في اختيار المتغيرات المستقلة والتابعة .
ومن خلال الجدوليمكننا كتابة المعادلتين الرئيسيتين بين المتغيرات المستقلة والتابعة وكما يأتي:-

$$RES3= 5.5 + 0.0009 DEP3 (-1) \dots\dots(1)$$

$$PACA= -4.13 +0.014 DEP3 (-1) \dots\dots(2)$$

$$RES3= 5.5 + 0.0011 DEP3 (-2) \dots\dots(3)$$

$$PACA3= -4.13 -0.013 DEP3 (-2) \dots\dots(4)$$

$$RES3= 5.5 - 0.020 LON3 (-1) \dots\dots(5)$$

$$PACA= -4.13 +0.072 LON3 (-1) \dots\dots(6)$$

$$RES3= 5.5 +0.011 LON3 (-2) \dots\dots(7)$$

$$PACA= -4.13 -0.042 LON3 (-2) \dots\dots(8)$$

من خلال المعادلة (١) نلاحظ وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل (DEP) لمدة زمنية سابقة وبين المتغير التابع (RES) بمقدار (٠,٠٠٠٩) وحدة نقدية ، وهذا يعني انه اذا ازدادت الودائع لدى المصرف التجاري العراقي لمدة زمنية سابقة (فصل) ستزداد الاحتياطيات للفصل الحالي بمقدار (٠,٠٠٠٩) وحدة نقدية ، وهذا الامر يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية لكون ان الودائع ستزيد من اجمالي النقدية الموجودة لدى المصارف وبالتالي ستزداد معها الاحتياطيات ايضاً لكون ان المصرف سيعمل إلى استثمار قسم من تلك الودائع ويضع الجزء الاخر ضمن الاحتياطيات .

الفصل الثالث: قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات المصارف التجارية العراقية.

و من خلال المعادلة (٢) نلاحظ وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل (DEP) لمدة زمنية سابقة وبين المتغير التابع (PACA) بمقدار (٠,٠٠٠٩) وحدة نقدية ، وهذا يعني انه اذا ازدادت الودائع لدى المصرف التجاري العراقي لمدة زمنية سابقة (فصل) ستزداد الاحتياطيات للفصل الحالي بمقدار (٠,٠١٤) وحدة نقدية ، وهذا الامر يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية لكون ان الودائع ستزيد من اجمالي النقدية الموجودة لدى المصارف وبالتالي سيزداد معها رأس المال المدفوع ايضاً لكون ان المصرف سيعمل إلى استثمار قسم من تلك الودائع ويضع الجزء الاخر ضمنها رأس المال المدفوع .

من خلال المعادلة (٣) نلاحظ وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل الودائع لمدتين زمنيتين سابقتين وبين المتغير التابع الاحتياطيات بمقدار (٠,٠٠١١) وحدة نقدية ، وهذا يعني انه اذا ازدادت الودائع لدى المصرف التجاري العراقي لمدتين زمنيتين سابقتين (فصل) ستزداد الاحتياطيات للفصل الحالي بمقدار (٠,٠٠١١) وحدة نقدية ، وهذا الامر يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية لكون ان الودائع ستزيد من اجمالي النقدية الموجودة لدى المصارف وبالتالي ستزداد معها الاحتياطيات ايضاً لكون ان المصرف سيعمل إلى استثمار قسم من تلك الودائع ويضع الجزء الاخر ضمن الاحتياطيات .

و من خلال المعادلة (٤) تبين وجود علاقة عكسية بين المتغير المستقل الودائع لفترتين زمنيتين سابقتين وبين المتغير التابع (PACA) بمقدار (٠,٠١٣) وحدة نقدية ، وهذا يعني انه اذا ازدادت الودائع لدى المصرف التجاري العراقي لمدتين زمنيتين سابقتين (فصل) ستقل الاحتياطيات للفصل الحالي بمقدار (٠,٠١٣) وحدة نقدية ، وهذا الامر لا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية لكون ان الودائع عند زيادتها من المفروض ان تؤدي إلى زيادة القدرة النقدية لدى المصرف وبالتالي تزيد من قدرته على استثمار هذه الفوائض النقدية باستثمار قسم منها والقسم الاخر يحول إلى مبالغ الاحتياطيات ، ويعود السبب في ذلك إلى وجود مشكلة في استراتيجية المصرف ادارة موجوداته النقدية وهذا ما يؤثر بشكل سلبي على الوضع المالي للمصرف فيما لو استمر المصرف بهذه الاستراتيجية .

من خلال المعادلة (٥) تبين وجود علاقة عكسية بين المتغير المستقل (LON) لمدة زمنية سابقة وبين المتغير التابع الاحتياطيات بمقدار (٠,٠٢) وحدة نقدية ، وهذا يعني انه اذا ازدادت القروض الممنوحة من المصرف التجاري العراقي لمدة زمنية سابقة (فصل) ستقل الاحتياطيات للفصل الحالي بمقدار (٠,٠٢) وحدة نقدية ، وهذا الامر يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية في حال

الفصل الثالث: قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات المصارف التجارية العراقية.

وجود مخاطر عدم تسديدها من قبل المقترضين ، وهذا الامر يبين ايضاً وجود خلل في استراتيجية المصرف المذكور في ادارة احتياطاتها المالية ، ووجود خلل ايضاً في ادارة مخاطر منح القرض مما قد يعرض المصرف إلى مخاطر انخفاض موجوداتها النقدية مما يضطر المصرف إلى خفض حجم احتياطاتها .

و من خلال المعادلة(٦) تبين وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل (القروض الممنوحة) لمدة زمنية سابقة وبين المتغير التابع (PACA) بمقدار (٠,٠٧٢) وحدة نقدية ، وهذا يعني انه اذا ازدادت القروض الممنوحة لدى المصرف التجاري العراقي لمدة زمنية سابقة (فصل) سيزداد رأس المال المدفوع للفصل الحالي بمقدار (٠,٠٧٢) وحدة نقدية ، وهذا الامر يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية لكون ان الودائع ستزيد من اجمالي النقدية الموجودة لدى المصارف وبالتالي سيزداد معها رأس المال المدفوع ايضاً لكون ان المصرف سيعمل إلى استثمار قسم من تلك الودائع ويضع الجزء الاخر ضمنها رأس المال المدفوع .

من خلال المعادلة(٧) تبين وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل (LON) لفترتين زمنيتين سابقتين وبين المتغير التابع الاحتياطيات بمقدار (٠,٠١١) وحدة نقدية ، وهذا يعني انه اذا ازدادت القروض الممنوحة لدى المصرف التجاري العراقي لمدتين زمنيتين سابقتين (فصل) ستزداد الاحتياطيات للفصل الحالي بمقدار (٠,٠١١) وحدة نقدية ، وهذا الامر يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية .

و من خلال المعادلة(٨) تبين وجود علاقة عكسية بين المتغير المستقل القروض الممنوحة لفترتين زمنيتين سابقتين وبين المتغير التابع (PACA) بمقدار (٠,٠٤٢) وحدة نقدية ، وهذا يعني انه اذا ازدادت القروض الممنوحة لدى المصرف التجاري العراقي لمدتين زمنيتين سابقتين (فصل) ستقل الاحتياطيات للفصل الحالي بمقدار (٠,٠٤٢) وحدة نقدية ، وهذا الامر يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ، مما يؤشر لنا وجود خلل من قبل المصرفي العراقي للتجارة في ادارة موجوداته من القرض الممنوحة ، فضلاً عن وجود خلل من قبل المصرف في ادارة احتياطاته ، وهذا الامر قد يعرض المصرف لمخاطر انخفاض قيمة النقد وحسب الجدول(٤٠).

الفصل الثالث: قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات المصارف التجارية العراقية.

جدول (٤٠) اختبار وجود مشكلة عدم ثبات تجانس التباين

Vector Autoregression Estimates				
Date: 12/16/22 Time: 21:28				
Sample (adjusted): 2004Q3 2021Q1				
Included observations: 67 after adjustments				
Standard errors in () & t-statistics in []				
PACA3	LON3	DEP3	RES3	
-0.004710	0.402114	1.198117	1.812697	RES3(-1)
(0.46336)	(0.35573)	(0.88816)	(0.09897)	
[-0.01017]	[1.13040]	[1.34898]	[18.3150]	
0.132962	-0.457819	-1.246244	-0.829495	RES3(-2)
(0.48113)	(0.36937)	(0.92221)	(0.10277)	
[0.27635]	[-1.23948]	[-1.35136]	[-8.07155]	
0.014626	-0.018625	1.607860	0.000977	DEP3(-1)
(0.05128)	(0.03937)	(0.09830)	(0.01095)	
[0.28520]	[-0.47305]	[16.3566]	[0.08917]	
-0.013988	0.029885	-0.751371	0.001114	DEP3(-2)
(0.05009)	(0.03845)	(0.09601)	(0.01070)	
[-0.27927]	[0.77719]	[-7.82632]	[0.10413]	
0.072195	1.445867	-0.084307	-0.020990	LON3(-1)
(0.11970)	(0.09190)	(0.22944)	(0.02557)	
[0.60312]	[15.7336]	[-0.36744]	[-0.82095]	
-0.042790	-0.701084	0.052853	0.011738	LON3(-2)
(0.11575)	(0.08886)	(0.22187)	(0.02472)	
[-0.36967]	[-7.88950]	[0.23822]	[0.47476]	
1.665561	0.041318	0.060483	-0.012227	PACA3(-1)
(0.10816)	(0.08304)	(0.20732)	(0.02310)	
[15.3988]	[0.49759]	[0.29173]	[-0.52923]	
-0.676843	-0.033491	-0.000774	0.010710	PACA3(-2)
(0.10286)	(0.07897)	(0.19717)	(0.02197)	
[-6.57998]	[-0.42410]	[-0.00393]	[0.48745]	
-4.13E+08	1.91E+09	8.14E+09	5.54E+08	C
(1.7E+09)	(1.3E+09)	(3.3E+09)	(3.7E+08)	
[-0.23666]	[1.42672]	[2.43295]	[1.48515]	
0.998095	0.899954	0.970678	0.996095	R-squared
0.997832	0.886154	0.966634	0.955557	Adj. R-squared
9.90E+20	5.84E+20	3.64E+21	4.52E+19	Sum sq. resid
4.13E+09	3.17E+09	7.92E+09	8.83E+08	S.E. equation
3798.154	65.21653	240.0055	1849.537	F-statistic
-1573.747	-1556.036	-1617.340	-1470.322	Log likelihood
47.24619	46.71749	48.54747	44.15886	Akaike AIC
				Schw
47.54234	47.01365	48.84363	44.45502	arz SC
1.56E+11	1.31E+10	1.15E+11	2.10E+10	Mean dependent
8.87E+10	9.40E+09	4.34E+10	1.32E+10	S.D. dependent
		5.84E+75		Determinant resid covariance (dof adj.)
		3.28E+75		Determinant resid covariance
		-6205.293		Log likelihood
		186.3072		Akaike information criterion
		187.4919		Schwarz criterion

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الربع السنوية بأستخدام برنامج EViews.12

الاستنبات

و

البرصيات

الاستنتاجات :-

١. لم تتطرق الدراسات السابقة التي أطلع عليها الباحث إلى جميع استراتيجيات تنمية الموارد المالية أو تقيس أثرها في محفظة الائتمان المصرفي .
٢. عدم اتباع المصارف عينة الدراسة استراتيجية تنموية يجعله يدور في حلقة مغلقة، وعند تبنيه استراتيجية معينة فإن نجاحها مرهون بمدى استيعاب موظفي المصرف وادراكهم ومعرفتهم بدورها في النجاح والبقاء.
٣. ان امكانية تحقيق ميزة تنافسية للمصارف التجارية مقرونة باتباعها احدى استراتيجيات تنمية الموارد المالية التي يستطيع المصرف من خلالها تقليص كلفة الحصول على الأموال من جهة وامتلاك مرونة في زيادة رصيده النقدي من جهة أخرى.
٤. ان تجنب الوقوع في المخاطر الائتمانية ووضع صيغ للمبادلة بين العائد والمخاطرة من اجل تحقيق اعلى عائد عند اقل مخاطرة ممكنة هما جوهر محفظة الائتمان المصرفي.
٥. يتأثر حجم الائتمان المصرفي بكل من العوامل الآتية : (موارد المصرف المالية ، السياسة النقدية السائدة ، الظروف الاقتصادية وحجم الطلب على القروض).
٦. اظهرت نتائج تحليل المؤشرات المالية المعتمدة خلال سنوات الدراسة أن هناك تبايناً في نسبها اذ اتسمت بالتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً، مما يدل على وجود ضعف وقصور في رسم استراتيجية سليمة للوصول إلى ما تبتغيه المصارف من نسب زيادة في تلك المؤشرات.
٧. تبني المصارف عينة الدراسة سياسة اقرضية مبنية على اساس الطلب نتخلق قصوراً واضحاً في صياغة استراتيجية اقرضية مدروسة تتلائم مع امكانياتها المالية والبشرية المتواضعة.
٨. ضعف المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة في صياغة الاستراتيجية مناسبة للمحافظة على الزبائن الحاليين واكتساب زبائن جدد، اسهم في تذبذب نسب نمو المؤشرات خلال سنوات الدراسة، فضلا عن ضعف قدرتها في مواجهة المنافسين للحفاظ على حصتها السوقية في هذا المجال.
٩. اتضح ان المصارف التجارية تبنت مجموعة من الاستراتيجيات التي هي تنمية الموارد المالية وبنسب متفاوتة من حيث الترتيب والاهمية، اذ حازت استراتيجية تنمية الودائع المرتبة الأولى في حين جاءت استراتيجية زيادة رأس امال بالمرتبة الثانية تليها بقية الاستراتيجيات الاخرى، مما يلاحظ وجود اهداف جديدة في تطبيق هذه الاستراتيجيات

الاستنتاجات والتوصيات

وإنها تسعى لمواكبة التطورات الحديثة في تعزيز المحفظة الائتمانية من مصادر متنوعة بالرغم من بساطة امكانياتها.

التوصيات:-

١. نشر ثقافة ما هية الاستراتيجية وكيفية تطبيقها من خلال اقامة الدورات التدريبية والندوات واشراك اكبر عدد ممكن من موظفي تلك المصارف فيها، مع ضرورة التأكيد على حداثة برامج ومواضيع تلك الدورات.
٢. العمل على اعداد التقارير السنوية والحسابات الختامية باقصى سرعة ممكنة لاسيما المصارف الحكومية من اجل توفير قاعدة بيانات لكل مصرف وتقديم الدعم المعلوماتي لقسم المتابعة والتخطيط الاستراتيجي.
٣. تقديم الحوافز التشجيعية إلى اللجنة المسؤولة عن صياغة الاستراتيجية في حال تقديم استراتيجية تتلاءم وامكانيات المصرف.
٤. ضرورة اهتمام المصارف التجارية لاسيما الحكومية منها بتنويع مصادر اموالها وتجنب السلوك التقليدي و الاعتماد على مصدر مالي دون اخر، فضلا عن ضرورة اتباع استراتيجية للحفاظ على المودعين الحاليين و اكتساب مودعين جدد.
٥. تبني استراتيجية اراضية تأخذ على عاتقها زيادة الائتمان النقدي الممنوح ، تقديم القروض والسلف بالنسبة للمصارف التجارية العراقية وتقليل الاجراءات الروتينية المتبعة في المصارف مجتمع الدراسة، تكثيف الحملات الاعلانية حول المصارف و اظهار ميزات التنافسية، لا سيما في مجال محفظتها الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى.
٦. استحداث قسم يأخذ على عاتقه ادارة محفظة الائتمان واختيار مكوناتها على وفق معايير ونتائج بحوث الزبائن واجراء استبيان لمعرفة آراء الزبائن بخدمات المصرف الائتمانية وما مقترحاتهم بشأن ذلك.
٧. الاعتماد على استراتيجية تنمية الودائع حيث ان مصرف بغداد يعاني من ضعف في الودائع مما يؤدي الى استخدام هذه الاستراتيجية لعملية جذب الودائع ومساهمين جدد.
٨. استخدام استراتيجية تخفيض الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي في المصارف عينة الدراسة لغرض رفع من مستوى القروض وزيادة الاستثمارات.
٩. تطبيق استراتيجيات زيارة رأس المال في مواجهة التطورات الحاصلة في القطاع المصرفي للمصارف التجارية عينة الدراسة لزيادة قوة المنافسة واستراتيجية تخفيض الاحتياطي القانوني الخاصة بمنح القروض وزيادة الاستثمارات.

المصنفات

أولاً: المصادر العربية:-

❖ الكتب :

- ١- د. جمال محمد عبده، دور المنهج الاسلامي في تنمية الموارد البشرية، عمان، دار الفرقان، بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٨٤.
- ٢- د. زكريا مطلق الدوري، الادارة الاستراتيجية مفاهيم وعمليات وحالات دراسية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١٧.
- ٣- الراوي، خالد وهيب، ادارة العمليات المصرفية، الطبعة الثالثة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن، ٢٠٠٣.
- ٤- رمضان زياد، محفوظ جودة : الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٦.
- ٥- السالم ،مؤيد سعيد :اساسيات الإدارة الاستراتيجية، ط ١، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن ، ٢٠٠٥.
- ٦- السيد علي، عبدالمنعم، نزار سعد الدين العيسى: النقود والمصارف والاسواق المالية، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤.
- ٧- السيسى صلاح الدين حسن: التسهيلات المصرفية للمؤسسات والافراد، الطبعة الاولى، دار الوسام للطباعة والنشر، الامارات العربية المتحدة، ١٩٩٨.
- ٨- شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر الطبعة الاولى، ٢٠١١.
- ٩- الشمري، صادق راشد: ادارة المصارف "الواقع والتطبيقات العملية"، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.
- ١٠- صابر تاج محمد عبد الرحمان الكنزي، التحليل المالي الأصول العلمية والعملية، دار خوارزم العلمية، جدة، ٢٠١٥.
- ١١- الصيرفي، محمد ، : ادارة المصارف " الواقع والتطبيقات العملية، الطبعة الاولى، دار الوفاء لدينا للطباعة والنشر، الاسكندرية ، ٢٠٠٧.
- ١٢- عبد الله ،خالد أمين ،اسماعيل أبراهيم الطراد :أدارة العمليات المصرفية ماليلية والدولية، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦.
- ١٣- عبدالله، وآخرون ، العمليات المصرفية الاسلامية " الطرق المحاسبية الحديثة"، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨.
- ١٤- العصار، رشا، رياض الحلبي: النقود والبنوك، الطبعة الاولى، دار صفاء للمشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠.
- ١٥- عطية عبد القادر محمد ، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٥.
- ١٦- اللوزي، سليمان احمد، وآخرون : ادارة البنوك، الطبعة الاولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧.
- ١٧- ماير توماس ، وآخرون : النقود والبنوك الاقتصادية، ترجمة السيد احمد عبدالخالق، احمد بديع بليح، دار المريخ للنشر ، الرياض، المملكة السعودية، ٢٠٠٢.

- ١٨- محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية-الاستثمار والتمويل-التحليل المالية للأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٨.
- ١٩- مطر ، محمد ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني ، الاساليب والادوات والاستخدامات العملية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان ، الاردن، ٢٠١٠.
- ٢٠- النجار، أخلاص باقر: المصارف الاسلامية ، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة البصرة ، ٢٠٠٩.
- ٢١- نجيب ، نعمة الله وآخرون: مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠١.
- ٢٢- هيثم محمد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠.
- ٢٣- ياسين ، سعد غالب، الادارة الاستراتيجية، دار اليازوري العلمية، عمان، ١٩٨٨.
- ٢٤- هندي ، صديق توفيق، ادارة المنشآت المالية وأسواق المال، طبعة ٢٠٠٦، منشأة المعارف، جلال حزي وشركاؤه، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٦.
- ٢٥- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي (منهج علمي وعملي متكامل)، عمان: مؤسسة الوراق، ٢٠٠٤.
- ٢٦- د. زكي محمود هاشم، ادارة الموارد البشرية، الكويت، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ١٩٨٩ م.
- ٢٧- د. عبدالله عبدالحميد الخطيب، العمل الجماعي التطوعي، جامعة القدس المفتوحة، عمان، الطبعة الاولى، ٢٠١٠.
- ٢٨- د.نائل عبدالحافظ العوامه ، ادارة التنمية وتطبيقاتها، الجامعة الاردنية كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، عمان الاردن، ط٣، ٢٠٠٠.
- ٢٩- الزبيدي ، حمزة محمود ، إدارة الائتمان المصرفي ، عمان ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٨.
- ٣٠- السعايدة، فيصل جميل وآخرون، الملخص الوجيز الادارة والتحليل المالي، الطبعة الاولى، مكتبة المجتمع، العربي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤.
- ٣١- العزاوي ، محمد عبدالوهاب، عبدالسلام محمد خميس : الازمات المالية "قديمها وحديثها، اسبابها ونتائجها، والرؤوس المستفادة"، الطبعة الاولى، اثناء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠.
- ٣٢- عبد الحميد عبدالمطلب، ادارة البنوك التجارية (الاستراتيجية والتطبيق). القاهرة ، مكتبة عين شمس، ١٩٩١.
- ٣٣- مقدمة في الاقتصاد القياسي، محمد صالح تركي القريش، طبعة الاولى، الوراق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.
- ٣٤- موسى، وآخرون، : المؤسسات المالية المحلية والدورية، الطبعة الاولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ٢٠٠٩.
- ٣٥- القريشي، محمد صالح: اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الاولى، اثناء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.

❖ الرسائل والاطاريح:

- ١- العامري ، هدى هادي، المرونة المالية وانعكاساتها في تحقيق التعافي المالي- دراسة تحليلية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق الاوراق المالية، اطروحة دكتوراه في ادارة الاعمال ،كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء، ٢٠٢٠.
- ٢- زائدة ، دعاء محمد، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة. (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الاسلامية غزة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، غزة، ٢٠٠٦.
- ٣- الشيلخي، هديل أمين إبراهيم، العوامل الرئيسية المحددة لقرار الأئتمان المصرفي في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١٢.
- ٤- الطائي، رفاة عدنان نجم : دور المصارف الخاصة ومؤسسات الاقراض في الاقتصاد الاردني" دراسة تحليلية للمدة ١٩٩٠-٢٠٠١"، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٥.
- ٥- عيسى ، امجد هزت عبدالمعزوز، السياسة الائتمانية في البنوك العاملة في فلسطين، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاة الوطنية ، كلية الدراسات العليا، قسم ادارة السياسة الاقتصادية، نابلس، فلسطين، ٢٠٠٤.
- ٦- كياس ، علي ، دور التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة- دراسة حالة في مؤسسة ميناء مستغانم، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمحاسبة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ، جامعة عبد الحميد، ٢٠١٦.
- ٧- مرصلي، ماجي ، اثر استخدام رافعتي التشغيل والمالية في تخطيط ربحية المشاريع الاستثمارية - دراسة حالة مؤسسة انتاج الحليب ومشتقاته بسعيدة، رسالة ماجستير في ادارة المشاريع في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير ، جامعة د.الطاهر مولاي سعيدة،الجزائر، ٢٠١٧.
- ٨- المزورري، حسين احمد حسين، اثر مقررات لجنة بازل المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال في توظيف أموال الصرف" دراسة تحليلية في عينة من المصارف العراقية، رسالة ماجستير، ادارة الاعمال، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، ٢٠٠٥.
- ٩- موسى، أسامة محمود ، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية "دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية-غزة، ٢٠١٠.
- ١٠- ناصر الدين ، محمد طلال ، اثر كل من الرافعتين التشغيلية والمالية على ربحية السهم العادي للشركات المساهمة العامة الاردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاعمال قسم المحاسبة، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١١.

❖ المنشورات:

- ١- عوض الله، زينب، اسامة محمد الفوالي: اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٣.
- ٢- الصائغ، محمد جبار وابو حمد رضا صاحب : دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الاردنية، المجلة العراقية للعلوم الادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد الثالث، العدد الحادي عشر، ٢٠٠٦.
- ٣- صفاء يونس الصفاوي وآخرون ، تحليل العلاقة بين الاسعار العالمية للنفط البرو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذات (VAR) ،المجلة العراقية للعلوم الاحصائية ، العدد ١٤٤ ، ٢٠٠٨.
- ٤- ظاهر ، احمد والعمرات، عبدالله ، العلاقة بين عوامل منح التسهيلات المصرفية وتعزرها في المصارف التجارية الاردنية "، مجلة دراسات، العلوم الادارية، المجلد (٣٣)، العدد (٢)، ٢٠٠٦.
- ٥- عبد اللطيف حسن شومان وعلي عبد الزهرة حسن ، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الابطاء (ARDL) ، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ٤٣ المجلد التاسع ، ٢٠١٣.
- ٦- عبد علي ، محمود فهد، اثر الرافعة المالية في كلفة التمويل ومعدل العائد على حق الملكية، بحث منشور في المجلة العراقية للعلوم الاجدارية العدد (٢١) ، ٢٠٠٨.
- ٧- عثمان نقار وآخرون منهجية (Box – Jenkins) في تحليل السلاسل الزمنية والنبؤ دراسة تطبيقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد ٣ ، المجلد ٢، ٢٠١١.
- ٨- كريم ، عقيل دخيل ، قياس مخاطر الأئتمان المصرفي ودورها في التنبؤ بالتعثر المالي للمصارف العراقية " دراسة تطبيقية، لعينة من المصارف العراقية " ، مجلة المثني للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد ٩ ، العدد ٢، ٢٠١٩ .
- ٩- كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق وآخرون ، دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عمل ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، السنة العاشرة ، العدد ٣ ، ٢٠١٢.
- ١٠- نبيل مهدي الجنابي ، نماذج السياسات النقدية والمالية مع تطبيق معادلة (st.louis) على الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١١ ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، السنة الثامنة ، العدد ٢٢.
- ١١- نوال محمود حمود ، استخدام منهج تحليل التكامل المشترك لبيان اثر المتغيرات النقدية والحقيقية في التضخم ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ٤ ، العدد ٧، ٢٠١١.
- ١٢- زينب عوض الله و أسامة محمد الفولي، اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، سوريا، ٢٠٠٣ م.
- ١٣- سليم حمود ، دراسة تطبيقية قياسية للتنبؤ بدالة الطلب على النقدي في الجزائر ، ابحاث ادارية واقتصادية، العدد ١، ٢٠١٢.
- ١٤- عبد الرزاق، أمجد جاسب ، الأئتمان النقدي لمجموعة من المصارف العاملة في محافظة البصرة لعام (٢٠١٦) الدراسات النقدية والمالية ، البنك المركزي العراقي، العدد ٦ ، ٢٠١٩.
- ١٥- غراب، كامل السيد ، الادارة الاستراتيجية، اصول علمية وحالات عملية، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٥.

- ١٦-العلاق ، بشير عباس ، ادارة المصارف – مدخل وظيفي ، جامعة التحدي ، الاردن ١٩٩٨.
- ١٧-كامل اسامة ، حامد عبدالغني: النقود والبنوك، مؤسسة لور العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، ٢٠٠٦.
- ١٨- هيلين توماس ودافيد هنجر، الادارة الاستراتيجية، ترجمة د.محمد عبد الحميد مرسي والدكتور زهير نعيم الصباغ، منشورات معهد الادارة العامة، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٠.
- ١٩- احمد السيد عبد اللطيف حسن ، تقدير دالة الطلب على النقود في مصدر خلال الفترة (١٩٨١-٢٠١١) ، بحوث اقتصادية عربية ، العدد ٦٧-٦٨ ، ٢٠١٤.
- ٢٠- رحيم شريفة وآخرون، دور الموارد المالية في تحقيق التنمية المحلية، دراسة حالة البويرة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، ٢٠١٢.

ثانياً: المصادر الأجنبية:-

- 1- Alexander, David., Nobes , Christopher.; Financial Accounting " International Introduction " , Third Edition , Pearson Education Limited , 2007.
- 2- Altman, Edward I. and Sabato, Gabriele (2007), Modelling Credit Risk for SMEs: Evidence from the US Market, United State Small Business Administration, working Paper JEL Classification, Vol. 21, No. 28.
- 3- Amidu, Mohammed and Hinson, Robert (2006). Credit Risk, Capital Structure and Lending Decisions of Banks in Ghana, Banks and Bank Systems, Vol. 1, No.1.
- 4- Balachandran, Binu (2008). Central bank lending facilities and properties of interest rates. (Unpublished Doctoral Dissertation), Graduate School of Arts and Sciences, Columbia University.
- 5- Basel Committee on Banking Supervision (2006). Sound Credit Risk Assessment and Valuation for Loans , (On-Line), available on: <http://www.bis.org/publ/bcbs126.pdf>
- 6- Basel Committee on Banking Supervision (2006). Sound Credit Risk Assessment and Valuation for Loans , (On-Line), available on.
- 7- Belás, J., Ključnikov, A., Vojtovič, S., & Sobeková-Májková, M. (2015b). Approach of the SME entrepreneurs to financial risk management in relation to gender and level of education. Economics and Sociology, 8(4).
- 8- Bernard, M., "Leadership: Good, Better, Best"Organizational 1992 Dynamic, Winter, 1985.

- 9- Berrospide, Jose M. ,Edge, Rochelle M., 2010,The Effects of Bank Capital on Lending: What Do We Know, and What Does it Mean? Finance and Economics Discussion Series Divisions of Research&Statistics and Monetary Affairs Federal Reserve Board, Washington, D.C.
- 10- Bezemer, Dirk, Samarina, Anna and Zhang,Lu,2017,The Shift in bank credit allocation: new data and new findings ,DNB Working Paper, De Nederlandsche Bank, Working Paper No.559.
- 11- Böcker, Klaus and Hillebrand, Martin (2009), Interaction of market and credit risk: an analysis of inter-risk correlation and risk aggregation. The Journal of Risk, Vol.11, No. 4.
- 12- Bonfim, Diana and Portugal, Banco de (2009), Credit risk drivers: evaluating the contribution of firm level information and of macroeconomic dynamics, Working Paper JEL Classification: Vol. 21, No. 41.
- 13- Bragg , Steven M.; Accounting Reference Desktop , John Wiley And Sons Inc , Canada , 2002 .
- 14- Breuer,J.B (2004). An exegesis on currency on banking crises. Journal of Economics Surveys.
- 15- Busch,Ramona, Memmel,Christoph,2014,Quantifying the Components of the Bank's Net Interest Margin,Bundesbank Discussion Paper No. 15/2014.
- 16- Cebenoyan, A. Sinan and Strahan, Philip E. (2004) "Risk management, capital structure and Lending at banks", Journal of Banking & Finance, Vol. 28.
- 17- Chakraborty, Atreya, Fernando, Cresenta, and Mallick, Rajiv (2010), The Importance of Being Known: Relationship Banking and Credit Limits, Quarterly Journal of Finance and Accounting, Vol. 49, No. 2.
- 18- David , Fred R. ; Strategic Management " Concepts And Cases " , 11th Edition, Pearson Education ,Inc. Upper Saddle River , New Jersey , 2007.
- 19- David Cox ; Success In Elements Of Banking , Printed And Bound In Great Britain By Richard Lid , 1988.
- 20- Dewatripont, M & Tirole, J (1994). A theory of debt and equity: diversity of securities and manager-shareholder congruence.Quarterly Journal of Economics

- 21- Dogarawa, Lawal Bello (2012), Lending Policies and Credit Administration in Precolonial Nigeria: A Case Study of Kundila of Kano, International Journal of Economics and Finance , Vol. 4, No. 2.
- 22- Drucker P.F “ Management: Tasks Responsibilities” Practices.,Happer and Row”, New York, 1974.
- 23- Edson, I. W. (2015). The effect of financial leverage on commercial banks’ profitability in Tanzania (Doctoral dissertation, The Open University Of Tanzania).
- 24- Fields Edward ; The Essentials Of Finance And Accounting For Nonfinance Managers , By Edward Fields , 2002.
- 25- Folkerts,D.L., Lendigren,C.J, (1998). “Toward a Framework for Financial Stability”, International Monetary Fund, Publication Services. (On-Line), available.
- 26- Gabriel Jiménez and Jesús Saurina (2004) “Collateral Type of Lender and Relationship Banking As Determinants of Credit Risk” Servicio de Estudios, Documentos de Trabajo, n.
- 27- Gibson, Charles H. (2011)” Financial Statement Analysis” 12th Edition. The University of Toledo, Emeritus.
- 28- Gity Melard , Methode Deper vision Acurt Terme , Bruscelles , Educa Tion Ellipses , 1990.
- 29- Helfert , Erich A. ; Financial Analysis " Tools & Techniques " , The McGraw– Hill Companies , USA , 2001.
- 30- Hempel , George H. , Simonson , Donald G. , Banking Management " Text & Cases " , 5th Edition , John Wiley And Sons Inc , 1999.
- 31- Hempel , George H. , Simonson , Donald G. , Banking Management " Text & Cases " , 5th Edition , John Wiley And Sons Inc , 1999.
- 32- Hoggarth,G and Saporta,V. (2001). Costs of banking crises, some empirical evidence, Financial Stability Review, Bank of England.
- 33- Howells , Peter , Keith Bain , The Economics Of Money , Banking And Finance , England , Ft.Prehtice – Hall , 4th Edition , 2008 .
- 34- Hubbard , R. Glenn ; Money The Financial System And The Economy , 6th Edition , The Addition – Wesley, 2008.
- 35- Hunger David J. , Wheelen, Thomas L. ; Essentials Of Strategic Management , 4th Edition , Prentice - Hall Inc. , 2008.

- 36- Macerinskiene, Irena, Ivaskeviciute, Laura, 2008, The Evaluation Model of a Commercial Bank Ioan Portfolio, Journal of Business Economics and Management, 9 (4).
- 37- Madura , Jeff ; Financial Institutions And Markets , 8th Edition , , By South-Western Of Thomson Corporation , China , 2008.
- 38- Maitah , Mansoor , Zeda, Khalid and Galalh, Abudeltef (2012), The Utilizing of Financial Analysis in Credit Decision in Palestinian Commercial Banks, Journal of Money, Investment and Banking, Vol. 24, No.12.
- 39- MAZAREANU, VALENTIN P (2007). Risk Management and Analysis (Qualitative and Quantitative). (Unpublished doctoral dissertation), Department of Business Information Systems, Faculty of Economics and Business Administration, "Alexandru Ioan Cuza" University.
- 40- Mills,Karen Gordon,McCarthy,Brayden,2014, The State of Small Business Lending: Credit Access during the Recovery and How Technology May Change the Game, Harvard Business School , The State of Small Business Lending:, Working Paper 15-004.
- 41- Mintzberg, H., "the Nature of Management worl., Happer and Row ", New York, 1973.
- 42- Mishkin , Frederic S. ; The Economics Of Money , Banking And Financial Markets , 6th Edition , written permission , 2003.
- 43- Morris, Charles S. & Sellon Gorden H.Jr., Bank Lending and Monetary Policy: Evidence On A Credit Channel, Economic Review- Federal Reserve Bank Of Kansas City, Second Quarter, Vol. 80, No.2, 1995.
- 44- Mott, Graham; Accounting For Nonaccounting " A Manual For Managers And Students " , 6th Edition , Faxon Graphics Ltd , 2005.
- 45- Noor , Mahmood , Ibrahim , Al-Nami , Adnan , Taieh ; financial and banking ‘ studies in English ‘ 2003.
- 46- Norensen , Godwin ; Approximate Maximum Likelihood Commercial Bank Loan Management Model , Science Publications , 2009.
- 47- Olowofeso, Olorunsola E. , Bada, Abiodun S., Adeboye, Adeyemi A., Adejo, Valli T., Bassey, Kufre J., and Dzaan, Kumafan S., 2015, Investigating the Dynamics of Bank Credit in Nigeria: The Role of Bank Consolidation, CBN Journal of Applied Statistics Vol.6,No.1.

- 48- Paresh Narayan and Russell Smyth , Energy Energy Consumption And Real GDP in G7 Countries : New Evedwncce From Panel cointegration with struct ural breaks , Energy Economics , 30 , 2008.
- 49- Petersen,M. and Rajan, R (1994). The benefits of lending relationship: Evedance from small business data, Journal of Finance
- 50- Plakalovic, Novo, Alihodzic, Almir, 2015 ,Determinants of the Net Interest Margins in BH Banks,Industrija,Vol.43,No.
- 51- Porter , Gary A. , Norton , Curtis L. ; Financial Accounting " For Decision Makers " International Edition , Thomson South-Western , China, 2007.
- 52- Rashid, Hamid, 2011, Credit to Private Sector, Interest Spread and Volatility in Credit-Flows: Do Bank Ownership and Deposits Matter? , Economic&Social Affairs, DESA Working Paper No.
- 53- Roberts, Matthew C. (2003) Technical Analysis in Commodity Markets: Risk, Returns, and Value, Paper presented at the NCR-134 Conference on Applied Commodity Price Analysis, Forecasting, and Market Risk Management. Vol. 03.
- 54- Rose , Peter S. , Hudgins , Sylvia C. ; Bank Management & Financial Services , 6th Edition , The McGraw–Hill\ Irwin , Singapore , 2005
- 55- Rose , Peter S. , Marquis , Milton H. ; Money And Capital Markets " Financial Instruments In A Global Marketplace " , 10th Edition , The McGraw–Hill\ Irwin , 2008.
- 56- Rose , Peter S. , Marquis , Milton H. ; Money And Capital Markets " Financial Instruments In A Global Marketplace " , 10th Edition , The McGraw–Hill\ Irwin , 2008.
- 57- Stefanesc, Catalina A. , Tunaru, Radu B., Turnbull, Stuart C. (2009).The Credit Rating Process and Estimation of Transition Probabilities. Management Science and Operations, London Business School,. Vol. G21-C52, No.09.
- 58- Safakli, Okan Veli, 2007, Credit Risk Assessment for the Banking Sector of Northern Cyprus, Journal of Yasar University , 2(6).
- 59- Saunders , Anthony ; Financial Institutions Management " A Modern Perspective " , 2nd Edition , The McGraw–Hill Companies , 1997.

- 60- Scott, Jonathan A (2006), “ Loan Officer Turnover and Credit Availability for Small Firms”, Journal of Small Business Management; Vol. 44, No. 4.
- 61- Siam, Walid Zakaria, Khrawish, Husnian Ali and Al-Daas, Abdalla (2011), The Utilizing of Financial Analysis in Rationalizing Decision of Granting Credit Facilities, International Research Journal of Finance and Economics, Vol. 1450- 2887, No.69.
- 62- Sidthidet, Taweewan (2011), Competition and Mergers under Liquidity and Credit Risks in the Banking Industry, (Unpublished doctoral dissertation), Department of Economics, Faculty of Economics, McGill University, Montreal, Quebec.
- 63- Tan, Tatum Blaise Pua, 2012, Determinants of Credit Growth and Interest Margins in the Philippines and Asia, International Monetary Fund, IMF Working Paper, WP/12/123.
- 64- Thomas , L . Loyd B. ; Money , Banking And Financial Markets , By South- Western Of Thomson Corporation , 2006.
- 65- Todaro , Michael ,Smith Stephen ; Economic Development , 8 Th Edition , Pearson Education , India , 2009.
- 66- Toffer , A. Future Shock ., Bantam , New York, 1970.
- 67- Vintila, G., & Florinipa, D. U. C. A. (2012). The impact of financial leverage to profitability study of companies listed in Bucharest Stock Exchange. Ovidius University Annals, Economic Sciences Series, 12(1), 2012.
- 68- Wild , John J., Subramanyam K.R. , Halsey , Robert F. ; Financial Statement Analysis , 9th Edition , The McGraw–Hill\ Irwin , Americas , New York , 2007.
- 69- Wheelen, Thomas L. , Hunger David J. ; Strategic Management And Business Policy " Concept And Policy " , 10th Edition, Pearson Education ,Inc. Upper Saddle River , New Jersey , 2006.
- 70- Winger , Bernard J. , Frasca , Ralph R. ; Investment " Introduction To Analysis And Planning " , 3ed Edition , Prentil – Lci – Hall, New jersey, 1995.
- 71- Wrapp, H.E., "Good Manager don't Make Policy Decision", In Henry Mintzberg And Quinn., J.B. "The Strategic Process: Concepts, Contexts, Cases.", 2nd. Ed., Prettice-Hall, Ine, 1991.

الملاحق
الاول

0.005570	-0.052966	-0.061088	0.237817	D(PACA2(-2))
(0.05299)	(0.12636)	(0.27326)	(1.04538)	
[0.10512]	[-0.41916]	[-0.22355]	[0.22749]	
0.888264	0.020120	0.059884	0.183983	D(RES2(-1))
(0.14237)	(0.33950)	(0.73420)	(2.80873)	
[6.23931]	[0.05926]	[0.08156]	[0.06550]	
-0.121670	0.091869	-0.253256	0.637955	D(RES2(-2))
(0.14245)	(0.33971)	(0.73464)	(2.81040)	
[-0.85412]	[0.27044]	[-0.34473]	[0.22700]	
8977816.	6.93E+08	2.18E+08	-91782735	C
(1.9E+08)	(4.6E+08)	(1.0E+09)	(3.8E+09)	
[0.04638]	[1.50044]	[0.21852]	[-0.02403]	

ملحق (٤)

جدول اختبار وجود مشكل رقمة عدم ثبات تجانس التباين

Individual components:					
Prob.	Chi-sq(8)	Prob.	F(8,6)	R-squared	Dependent
0.1150	12.90962	0.0390	4.631798	0.860641	res1*res1
0.8156	4.438344	0.9327	0.315174	0.925890	res2*res2
0.2407	10.35933	0.2732	1.674216	0.960622	res3*res3
0.4199	8.140567	0.5732	0.890077	0.752704	res4*res4
0.8450	4.132734	0.9473	0.285219	0.765516	res2*res1
0.3052	9.456912	0.3927	1.279555	0.830461	res3*res1
0.8040	4.554041	0.9266	0.326971	0.803603	res3*res2
0.5812	6.592102	0.7619	0.588028	0.839473	res4*res1
0.7787	4.799927	0.9125	0.352933	0.819995	res4*res2
0.6680	5.814193	0.8375	0.474715	0.847613	res4*res3

ملحق (٥)

جدول اختبار ديكي - فولر الموسع لجذر الوحدة

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-6.458878	0.569501	-3.678335	D(DEP3(-1),2)
0.0000	5.057744	0.529618	2.678672	D(DEP3(-1),3)
0.0000	5.506947	0.486478	2.679009	D(DEP3(-2),3)
0.0000	6.101602	0.439122	2.679347	D(DEP3(-3),3)
0.0167	2.477008	0.379489	0.939997	D(DEP3(-4),3)
0.0063	2.851208	0.328786	0.937438	D(DEP3(-5),3)
0.0011	3.477643	0.268825	0.934878	D(DEP3(-6),3)
0.0000	4.879181	0.191081	0.932319	D(DEP3(-7),3)
0.6840	0.409331	6.92E+08	2.83E+08	C

ملحق رقم (٩) بيانات مؤشرات مصرف بغداد للمدة (٢٠٢١-٢٠٢٠)

الاحتياطيات	رأس المال المدفوع	القروض المشكوك في تحصيلها	الموجودات المتداولة	اجمالي الموجودات	القروض	الودائع	السنوات
3,354,559,790	5,280,000,000	860,102,363	62,043,022,763	61,877,903,088	14,171,611,502	94,006,106,878	2004
2,948,553,142	52,973,256,470	1,642,666,263	256,065,761,813	318,090,429,430	63,040,661,983	246,127,336,334	2005
6,515,997,538	52,973,256,470	7,343,941,866	326,810,147,745	331,209,583,378	43,295,376,878	242,317,153,699	2006
23,133,745,573	52,973,256,470	10,479,780,958	352,697,008,919	363,724,586,351	52,663,889,482	255,474,271,826	2007
23,341,937,998	70,000,000,000	14,000,000,000	531,041,674,000	542,911,440,000	47,367,119,000	404,177,096,000	2008
24,169,572,000	85,000,000,000	7,051,254,000	787,685,552,000	802,194,113,000	79,504,860,000	661,618,527,000	2009
18,787,915,000	100,000,000,000	725,956,000	930,807,750,000	961,062,610,000	18,088,066,000	804,688,378,000	2010
26,719,840,000	112,900,000,000	3,140,800,000	841,245,291,000	875,267,336,000	149,781,983,000	699,368,971,000	2011
32,252,848,000	175,000,000,000	17,000,000	1,257,407,835	1,300,654,984	147,401,038	1,046,719,009	2012
41,363,414,000	250,000,000,000	17,000,000	1,708,093,725	1,764,904,558	219,169,792	1,393,584,250	2013
42,419,198,000	250,000,000,000	17,000,000	177,087,708	1,827,505,325	22,890,397	1,491,599,288	2014
18,488,373,000	250,000,000,000	59,000,000	1,493,192,477	1,549,536,698	237,923,157	834,615,353	2015
12,105,065,000	250,000,000,000	9,520,191	1,042,904,322	1,200,424,117	195,066,079	790,048,306	2016
12,442,930,000	250,000,000,000	9,141,211	939,879,339	1,090,152,647	145,602,262	705,572,892	2017
12,681,332,000	250,000,000,000	1,248,691	1,041,715,009	1,113,538,558	161,954,726	782,173,539	2018
12,853,597,000	250,000,000,000	5,657,440	9,402,521,624	1,132,744,205	149,602,710	801,748,570	2019
13,876,834,000	250,000,000,000	3,811,138	1,344,554,009	1,419,528,237	146,629,918	1,072,372,066	2020
15,405,776,000	250,000,000,000	1,616,256	1,455,475,009	1,539,808,659	121,636,282	1,157,462,988	2021
342,861,488,041	2,957,099,769,410	45,385,496,377	4,108,259,039,297	4,270,276,799,235	469,461,444,206	3,417,853,736,998	المجموع
20,168,322,826	173,947,045,259	2,669,735,081	241,662,296,429	251,192,752,896	27,615,379,071	201,050,219,823	AVG

ملحق رقم (١٠) بيانات مؤشرات مصرف سومر للمدة (٢٠٢١-٢٠٢٠)

الاحتياطيات	رأس المال المدفوع	القروض المشكوك في تحصيلها	الموجودات المتداولة	اجمالي الموجودات	القروض	الودائع	السنوات
545,381,567	6,000,000,000	15,577,163	991,678,355	11,828,362,491	370,000,000	4,836,918,474	2004
118,583,132	168,000,000,000	134,019,397	23,997,264,606	27,069,665,425	730,000,000	7,635,955,593	2005
1,449,501,399	2,180,096,000	2,379,401	34,839,370,758	39,416,056,199	220,500,000	13,465,081,629	2006
5,852,929,312	21,180,096,000	4,520,452,342	40,682,149,024	47,219,951,235	11,857,924,079	16,767,931,790	2007
4,751,753,897	45,000,000,000	3,707,038,631	70,873,926,497	77,531,702,034	16,750,012,778	277,799,481,137	2008
9,248,650,910	50,500,000,000	3,640,000,000	87,736,502,214	94,982,200,383	4,697,415,901	35,733,549,473	2009
5,738,956,212	70,500,000,000	458,452,693	112,889,507,369	120,428,016,000	4,918,214,800	38,595,640,000	2010
5,976,397,000	100,000,000,000	41,359,114	158,953,268,000	168,075,673,000	7,554,888,300	51,778,454,000	2011
7,687,372,000	151,000,000,000	284,320,536	253,336,158,000	270,141,859,000	7,469,228,200	104,957,333,000	2012
9,500,541,000	187,300,000,000	205,840,660	294,268,044,000	311,033,773,000	10,547,240,100	105,254,247,000	2013
10,507,823,000	250,000,000,000	4,435,181,000	399,909,659,000	420,615,472,000	143,049,826,000	160,107,649,000	2014
13,710,198,000	250,000,000,000	1,787,764,300	342,515,117,000	369,588,387,000	11,627,925,300	105,878,189,000	2015
8,078,522,000	250,000,000,000	391,881,100	323,420,110,000	351,772,887,000	10,806,223,200	67,663,355,000	2016
6,547,979,000	250,000,000,000	5,200,000,000	358,454,124,000	390,176,184,000	9,483,840,700	89,771,184,000	2017
6,685,210,000	250,000,000,000	850,010,000	378,734,131,000	409,535,591,000	78,931,479,000	80,745,045,000	2018
6,786,985,000	250,000,000,000	1,806,482,000	316,121,965,000	350,787,452,000	7,683,703,700	62,691,922,000	2019
6,938,552,000	250,000,000,000	1,536,488,000	298,459,511,000	333,165,030,000	46,027,988,000	54,593,890,000	2020
7,098,518,000	250,000,000,000	300,215,000	336,160,991,000	372,485,388,000	32,984,198,000	48,152,931,000	2021
117,223,853,429	2,801,660,192,000	29,317,461,337	3,832,343,476,823	4,165,853,649,767	405,710,608,058	1,326,428,757,096	المجموع
6,895,520,790	164,803,540,706	1,724,556,549	225,431,969,225	245,050,214,692	23,865,329,886	78,025,221,006	AVG

ملحق رقم (١١) بيانات مؤشرات المصرف التجاري العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)

الاحتياطيات	رأس المال المدفوع	القروض المشكوك في تحصيلها	الموجودات المتداولة	اجمالي الموجودات	القروض	الودائع	السنوات
2,549,400,927	10,000,000,000	260,013,960	70,639,836,934	73,465,764,213	14,481,961,628	33,209,436,226	2004
2,661,419,493	60,000,000,000	-	9,009,368,216	155,584,802,422	2,504,436,629	84,418,155,246	2005
3,776,569,227	60,000,000,000	10,498,831,060	155,954,343,641	191,014,976,498	25,706,336,714	78,863,915,477	2006
5,304,007,663	60,000,000,000	23,334,074	19,145,968,300	191,123,803,276	2,343,368,200	92,692,598,817	2007
7,053,088,121	60,000,000,000	1,552,515,652	17,511,446,995	204,674,371,349	10,143,632,341	89,338,055,340	2008
24,150,645,064	60,000,000,000	1,362,847,057	182,696,692,982	208,304,265,378	6,660,802,713	86,892,770,560	2009
34,538,893,000	60,000,000,000	839,072,200	176,371,928,345	204,163,838,149	35,965,611,600	80,272,452,103	2010
35,184,629,395	100,000,000,000	85,332,530	224,334,599,961	247,446,396,459	8,291,465,500	83,430,122,075	2011
43,200,259,288	100,000,000,000	917,735,216	265,366,083,978	293,436,517,502	2,311,016,973	112,077,560,154	2012
46,579,178,046	150,000,000,000	914,520,126	304,656,238,693	334,843,250,328	3,956,341,543	96,691,418,365	2013
34,385,241,180	250,000,000,000	997,064,903	376,523,832,387	414,889,153,817	7,154,494,691	121,063,102,866	2014
24,201,298,497	250,000,000,000	1,054,597,811	376,523,832,387	390,117,472,000	9,101,997,145	89,784,099,000	2015
12,933,142,000	250,000,000,000	338,417,800	4,182,845,470	42,381,926,100	1,486,164,400	117,737,848,000	2016
13,931,797,000	250,000,000,000	5,518,279,000	453,335,781,000	460,616,311,000	41,576,181,000	134,225,248,000	2017
15,035,389,000	250,000,000,000	6,542,059,000	435,623,123,000	443,945,613,000	11,914,589,000	134,549,823,000	2018
15,689,715,000	250,000,000,000	6,506,778,000	439,920,579,000	449,595,650,000	11,446,640,000	146,011,721,000	2019
19,235,273,000	250,000,000,000	-	607,231,159,000	616,949,229,000	18,840,651,000	272,745,127,000	2020
20,534,060,000	250,000,000,000	-	494,612,061,000	51,238,665,000	27,136,047,000	159,654,573,000	2021
360,944,005,901	2,720,000,000,000	37,411,398,389	4,613,639,721,289	4,973,792,005,491	241,021,738,077	2,013,658,026,229	المجموع
21,232,000,347	160,000,000,000	2,200,670,493	271,390,571,841	292,576,000,323	14,177,749,299	118,450,472,131	AVG

Abstract

The study aimed to analyze and measure strategies for developing financial resources with their indicators (deposits development strategy, loan acquisition strategy, legal reserve reduction strategy, capital increase strategy). In the Iraq Stock Exchange, which was chosen based on the availability of data for the study period 2004-2021. The study sample included (4) banks (Bank of Sumer, Bank of Baghdad, Commercial Bank of Iraq).

Considering that banks are establishments of a special nature that face several risks of various forms at the same time, the credit risks are among the most important ones that they face resulting from banking transactions with customers and institutions, which are classified into different types, namely (capital risk, marginal capital adequacy risk, rate risk Interest, the risk of total loans to total assets, the risk of total total loans to total total deposits, the risk of total loans to current assets, the risk of specializing doubtful loans to total loans), and it can also be measured by advanced indicators that allow banks to accurately identify them and predict them in the future, which is What helps them control or reduce them if it is difficult to eliminate them.

From this point of view, contemporary studies focus their attention on how to manage and control bank credit risks and make investment and financial decisions in the light of strict supervisory and administrative systems and methods that ensure the bank clearly defines and classifies these risks, and thus takes appropriate decisions that lead to achieving its goals in a better way.

Republic Of Iraq
Ministry Of Higher Education
And Scientific Research
University Of Karbala
College Of Administration And Economics



The role of financial resource development strategies in facing bank credit risks

**((An applied study of a sample of Iraqi commercial
banks))**

An Introduction Letter

To The Council Of The College Of Administration And Economics
/ University Of Karbala

It Is Part Of The Requirements For Obtaining A Master's
Degree In Economic Sciences

Presented By The Student

Haidar Fahem Abees

Supervision By

Prof.Dr

Sarmad Abduljabbar Al Khairallah

2022 CE

1444 AH